جامعة الكويت

حوليات
كلية الآداب

التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط
(مجتمع الكويت)

د. نورة الفلاح
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
جامعة الكويت

الحولية العاشرة
الرسالة السابعة والخمسون

١٤٠٩ / ١٤١٠ هـ
١٩٨٨ / ١٩٨٩ م

هيئة التحرير

د. عبدالمحسن مدعج المدعج رئيس هيئة التحرير
ا. د. فؤاد حسن زكريا
د. منصور احمد بوحمسين
د. محمد سليمان الحداد
د. محمد رجا الدريني

ثمن الرسالة

الكويت ٥٠٠ فلس ـ البحرين ٧٥٠ فلس ـ قطر ٨ ريالات ـ الامارات ٨ دراهم ـ السعودية ٨ ريالات ـ عمان ريال واحد ـ اليمن الجنوبي ٥٠٠ فلس ـ اليمن الشمالي ٥ ريالات ـ العراق ٥٠٠ فلس (نصف دينار) ـ مصر ٥٠ قرشا ـ لبنان ١٠ ليرات ـ الأردن ـ ٥٠٠ فلس ـ سوريا ١٠ ليرات ـ السودان ٥٠٠ مليم ـ ليبيا ٨٠ قرشا ـ الجزائر ١٠ دنانير ـ تونس ٥٠٠ مليم ـ المغرب ٨ دراهم.

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل

		الاشتراك	المجلد
الكويت	افراد	٤,- د. ك	٦,- د. ك
	مؤسسات	١٦,-	١٨,-
الدول العربية	افراد	٥,- د. ك	٧,- د. ك
	مؤسسات	١٨,-	٢٠,-
الدول الاجنبية	افراد	٣٢,- دولار	٤٠,- دولاراً
	مؤسسات	٦٤,-	٧٠,-

لأعضاء هيئة التدريس والطلاب خصم ٥٠٪

٢٢جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية إستفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه الى رئيس هيئة تحرير الحوليات ـ ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالدية ـ الكويت : 72454

حوليات كلية الآداب

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

الحولية العاشرة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م الرسالة السابعة والخمسون

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

الرسالة الأولى	: الجذور الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
الرسالة الثانية	: صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
الرسالة الثالثة	: ابن قلاقس، حياته وشعره	د. سهام الفريح
الرسالة الرابعة	: الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
الرسالة الخامسة	: التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الانجليزية)	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

الرسالة السادسة	: علي أحمد باكثير	د. محمد عبده
الرسالة السابعة	: تحليل اخطاء الطلبة العرب في استعمال ادوات التعريف والتنكير الانجليزية (باللغة الانجليزية)	د. نايف خرما
الرسالة الثامنة	دولة المماليك ودولة مغول القفجاق	د. حياة ناصر الحجي
الرسالة التاسعة	: المرآة والفلسفة	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

الرسالة العاشرة	: الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	د. فهد ثاقب الثاقب
الرسالة الحادية عشرة	: البيئة والسلوك	د. طلعت منصور
الرسالة الثانية عشرة	: عالمية الحضارة الاسلامية ومظاهرها في الفنون	د. صلاح الدين البحيري
الرسالة الثالثة عشرة	: لورنس ومحفوظ، دراسة أدبية سيكلوجية، مقارنة	د. محمد رجا الدريني
الرسالة الرابعة عشرة	: آل قدامة والصالحية	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

الرسالة الخامسة عشرة	: اسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية	د. عبدالعال سالم مكرم
الرسالة السادسة عشرة	: مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية	د. عزمي موسى اسلام
الرسالة السابعة عشرة	: العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
الرسالة الثامنة عشرة	: وحدة ميتافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها	د. ابو يعرب المرزوقي
الرسالة التاسعة عشرة	: مفهوم التهكم عند كير كجور	د. امام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

الرسالة العشرون	: «نظرة في قرينة الاعراب» في الدراسات النحوية القديمة والحديثة	د. محمد صلاح الدين بكر
الرسالة الحادية والعشرون	: الأخرويات الاسلامية في الكوميديا الالهية (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
الرسالة الثانية والعشرون	: تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس	د. محمد عبدالوهاب خلاف
الرسالة الثالثة والعشرون	: مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية	د. احمد عبدالرحيم مصطفى
الرسالة الرابعة والعشرون	: مفاهيم العلاج النفسي وانماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور)	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

الرسالة الخامسة والعشرون	: نحاة القيروان	د. يوسف أحمد المطوع
الرسالة السادسة والعشرون	: من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية	د. محمد عيسى صالحية
الرسالة السابعة والعشرون	: الفصاحة : مفهومها وبم تتحقق . قيمها الجمالية	د. توفيق علي الفيل
الرسالة الثامنة والعشرون	: مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الاسلام في المشرق العربي وخاصة عند ابن سينا	الاستاذ/ سعيد زايد
الرسالة التاسعة والعشرون	: واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
الرسالة الثلاثون	: مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص اللايوطوبي (باللغة الانجليزية)	د. محمد رجا الدريني
الرسالة الحادية والثلاثون	: مفهوم المعنى «دراسة تحليلية»	د. عزمي موسى اسلام
الرسالة الثانية والثلاثون	: الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول	د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

الرسالة الثالثة والثلاثون	: بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية	د . محمد رجب النجار
الرسالة الرابعة والثلاثون	: الارشاد النفسي تطور مفهومه وتميزه	د. عبدالله محمود سليمان
الرسالة الخامسة والثلاثون	: اتجاهات الآباء والامهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات	عبدالفتاح القرشي
الرسالة السادسة والثلاثون	: علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية)	د. فؤاد البعلي
الرسالة السابعة والثلاثون	: قبيلة تميم العربية بين الجاهلية والاسلام	د. عبدالجبار العبيدي
الرسالة الثامنة والثلاثون	: عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب	د. وسمية المنصور
الرسالة التاسعة والثلاثون	: المواقع الاسلامية المندثرة في وادي حلي	د. أحمد بن عمر الزيلعي
الرسالة الاربعون	: البحر في شعر الأندلس والمغرب	د. محمد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧ :

الرسالة الحادية والاربعون	: البيئة المائية في الاردن (باللغة الانجليزية)	د. عبدالرحيم مسعد
الرسالة الثانية والاربعون	: وثائق جديدة عن حملة سنان باشا إلى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/٦٨ ـ ١٥٦٩م)	د. محمد عيسى صالحية
الرسالة الثالثة والاربعون	: التوجيه والارشاد النفسي للاطفال غير العاديين (دراسة تحليلية)	د. محمد ماهر محمود
الرسالة الرابعة والاربعون	: المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الاسلامي	د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن
الرسالة الخامسة والاربعون	: عبدالله بن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة	د. عبدالعزيز الهلابي
الرسالة السادسة والاربعون	: ضمائر الغيبة اصولها وتطورها	د. فوزي حسن الشايب
الرسالة السابعة والاربعون	: قبيلة اياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الاموي	د. محمد احسان النص
الرسالة الثامنة والاربعون	: تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث	د. عبدالمالك خلف التميمي

الحولية التاسعة :

الرسالة التاسعة والاربعون	: أضواء على ملكة سبأ	د. محمد ابراهيم مرسي
الرسالة الخمسون	: دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية	د. جلال الدين الغزاوي
الرسالة الحادية والخمسون	: هجرة الكفاءات العلمية العربية ودور مجلس التعاون في الافادة منها	د. محمد رشيد الفيل
الرسالة الثانية والخمسون	: الفتح الاسلامي لبلاد وادي السند	د. سعد محمد حذيفة الغامدي
الرسالة الثالثة والخمسون	: الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط	د. وسام عبدالعزيز فرج
الرسالة الرابعة والخمسون	: مدن التنمية في فلسطين المحتلة	د. محمد مدحت عبدالجليل
الرسالة الخامسة والخمسون	: الغزو الفرنسي للجزائر في وثيقة امريكية معاصرة	د. منصور ابوخمسين
الرسالة السادسة والخمسون	: رحلات جلفر الرحلة الى ليليبوت	د. محمد رجا الدريني

الرسالة السابعة والخمسون

التغير الاجتماعي
في الدول المنتجة للنفط
(مجتمع الكويت)

د. نورة الفلاح
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
جامعة الكويت

حوليات كلية الآداب - الحولية العاشرة - ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م

المؤلف :

د. نورة الفلاح

- دكتوراة من جامعة نيويورك عام ١٩٧٦ في علم الاجتماع.

- التخصص الدقيق : التغير الاجتماعي، وعلم الاجتماع السياسي، والتدرج الاجتماعي.

- مدرسة في قسم الاجتماع - جامعة الكويت.

الانتاج العلمي عن المجتمع الكويتي

- «مفهوم الوظيفة العامة وأثر البيئة الاجتماعية على السلوك الوظيفي» (١٩٧٨).

- «البناء الاجتماعي» (١٩٨١).

- «نظرة الاعلام إلى عمل المرأة» (١٩٨٢)

- «المرأة في المجتمع الكويتي» (١٩٨٤.

محتـوى البحـث

- ملخص البحث ١١
- المقدمـــة ١٣
- المجتمع الكويتي منذ النشأة وحتى (بالتقريب) نهاية القرن ١٩ ..... ١٨
- المجتمع الكويتي منذ (بالتقريب) نهاية القرن ١٩ الى العقد الثامن من القرن العشرين ٢٩
- التغـير الاجتماعي والعلاقة بين النوعين ٦٣
- الخاتمـة ٨٠
- الهوامش والبيانات ٨١
- المراجع ٩٥

ملخـص

التغير الاجتماعي في المجتمع الكويتي من الموضوعات التي اهتم بها الكثير من الباحثين بشكل مباشر أو غير مباشر، منذ «بالتقريب» ستينات هذا القرن. ويعود الاهتمام بهذا الموضوع إلى التغيرات الاجتماعية الكمية الواضحة والسريعة التي عرفها هذا المجتمع في العقود الثلاثة السابقة. مما يلفت النظر في معظم هذه الدراسات هو أنها كانت تبحث في اسباب التغير، وتفترض في الوقت نفسه أن النفط ان لم يكن السبب الوحيد فهو السبب الرئيسي لكل ما حدث من تحولات في الظواهر الاجتماعية. وان اختلفت هذه الدراسات فيما يتعلق باتجاه التغير وفي مداه إلا أنها تشابهت في تقسيمها للمجتمع إلى مجتمع ما قبل النفط ومجتمع ما بعد النفط .

هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في كونها ليست دراسة في اسباب التغير الاجتماعي، ولن تكون، كما قد يوحي عنوانها، مركزه على أثر النفط على الحياة الاجتماعية. انما هي دراسة استطلاعية ليس لديها فروض عن التحولات الاجتماعية في المجتمعات المنتجة للنفط بشكل عام والمجتمع الكويتي بشكل خاص. وهدفها فهم وشرح، وبقدر الامكان، تحليل وتفسير التغير الاجتماعي للفترة منذ نشأة المجتمع الكويتي وحتى حوالي نهاية العقد السابع من هذا القرن. وتستخدم هذه الدراسة التنظير في التغير الاجتماعي الذي ينظر إلى المجتمع ككتلة في حركة ذاتية مستمرة، ولا يستبعد بالنسبة للمجتمعات حديثة النشأة والتي لم تتطور بعد، ان تتعرض حركتها الذاتية إلى تدخل من مجتمعات سبقتها في التطور فتؤثر فيها، ويختلف هذا التأثير من مجتمع إلى مجتمع تبعا لنوع التدخل والغرض منه ولنوع بناء المجتمع الذي تعرض للتدخل. هذا التنظير يرسم منهج الدراسة، التي تعتمد في جمع معلوماتها على التاريخ الاجتماعي للمجتمع موضع الدراسة كمصدر رئيسي للمعلومات التي يتطلبها هذا النوع من الدراسة أما مصادر هذا البحث الثانوية فهي عديدة وتضم الدراسات المختلفة التي تتعرض للحياة الاجتماعية بطريقة غير مباشرة .

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة اقسام رئيسية، في القسم الأول (المقدمة) شرح لهذه الدراسة من ناحية الموضوع والنظرية والمنهج، كما تحتوي المقدمة على عرض نقدي لنظريات التغير الاجتماعي. القسم الثاني يختص بالحركة الذاتية لاجزاء البناء

الاجتماعية. القسم الثالث يركز على هذه الحركة بعد تعرض المجتمع لتدخل من مجتمع آخر. القسم الرابع والأخير من هذه الدراسة خصص للتغيرات الاجتماعية والعلاقة بين الجنسين بعد التعرف على حركة المجتمع ككل. كأي دراسة استطلاعية المعلومات التي توصلت إليها معلومات أولية، اترك للدراسات اللاحقة مهمة اثباتها أو نفيها.

١ ـ مقدمـــة :

تعودنا في التحليل (السوسيولوجى) أنه حين دراسة الواقع الاجتماعي الحاضر ان نعود الى ما كان عليه، حيث ان حاضر أي فترة قد ولد في احضان الفترة التي سبقتها (بصرف النظر عمّا اذا كان الوليد صورة معدلة للواقع الذي أفرزه أو صورة تختلف عنه). وأن ننظر للمجتمع ككل مركب من أجزاء تؤثر ويتأثر بعضها ببعض.

ان الهدف من هذا البحث هو التركيز بصورة عامة على المجتمع الكويتي في حركته وعلى حركة وضع الاناث فيه بصورة خاصة منذ النشأة وحتى نهاية العقد السابع من هذا القرن. ان دراسة أي وضع يفترض أنه غير ثابت يحتاج لدراسة دقيقة لماضيه الذي يعتمد عليه فهمه وبالتالي رسم الصورة الحالية. وحيث إنه من العبث ـ كما بينت ـ فهم الجزء بمعزل عن الكل، لذا كان لا بد ـ بادىء ذي بدء ـ أن أوضح الاجزاء المترابطة التي يتألف منها هذا الكل. والباحث هنا أمام أمرين إما ان ينظر للمنتوج الاجتماعي ويفهم المنتجين عن طريق ما أنتجوه أو أن يركز على الكائنات الاجتماعية المتفاعلة اجتماعيا ويصل عن هذا الطريق الى المنتوج الاجتماعي المادي والمعنوي. ومع انني على يقين أنهما متداخلان وان التفرقة تعسفية، الا أنني بقصد تحليلي فقد اخترت الثاني.

بالرجوع الى النظريات نجد أن هناك شبه اتفاق عام بين العلماء على أن اجزاء المجتمع، مهما كان هذا المجتمع صغيرا في حجمه حديثا في نشأته، ليست بسيطة التركيب وليست متجانسة، وهم متفقون أيضا على أن السير نحو اللاتجانس كان سمة عامة من سمات المجتمعات. وحتى العلماء الذين يؤكدون على وجود تجانس في الفترات الأولى لتاريخ المجتمعات البشرية الا أن هذه الفترة، كما أخبرونا، ما لبثت أن اختفت[1]. اذن يمكن القول إن المجتمع الواحد مؤلف من جماعات مختلفة، وإن تعددت النظريات فيما يتعلق بكيفية حدوث الاختلاف ومعايير التصنيف التي استخدمت وبالتالي عدد المجموعات المختلفة في المجتمع الواحد ونوع العلاقة بين غير المتجانسين وامكانية استمرار حالة اللاتجانس او اختفائها والعودة للتجانس، الا أنهم في تصنيفهم للمختلفين قد ركزوا على نوع العمل وقسموا المجتمع الى جماعات تختلف في نوع ما تقوم به من أعمال. وهنا ينحصر الاختلاف في النظريات بالنسبة لفرضية العالم وطريقة تحليله والنتائج التي توصل اليها. اذن، اختلاف المجموعات

يعود الى الاختلاف في نوع العمل، وان كان العلماء يختلفون في تحديد عدد المجموعات لاختلافهم في تصنيف العمل الا أنهم أيضا متفقون على أن المردود المادي والمعنوي يختلف باختلاف نوع العمل. وهنا نصل الى ان الاختلاف في الاعمال سيتضمن لا مساواة في خصوصيات المجموعات المادية والمعنوية. وأن اختلاف العلماء في النظر الى موضوع اللامساواة في حقيقة ان الوضع لا يبقى على حال. اذاً الجماعات في حالة تغير مستمر. والعلماء هنا يختلفون على حجم ونوع التغير وعلى الطريقة التي يتم بها. ان التغير بالنسبة لمن يرى اللامساواة وضعا طبيعا سيكون جزئيا وطفيفا وسلميا ويتمثل في انتقال الافراد أو الأسر من مجموعة لأخرى (الحراك الاجتماعي في اتجاهين) أما من يرى اللامساواة وضعا غير طبيعي يرى ان التغير سيكون كليا وجذريا وعميقا وسيحدث التغير باحلال مجموعة مكان مجموعة أخرى ستختص بفعل المجموعة التي ستحل محلها. فبالنسبة للفريق الأول نجد ان التطور سيزيد من عدد المجموعات والتخصص الذي سيصاحب التطور سيؤدي الى تعدد المجموعات الفرعية في المجموعة الواحدة والحراك سيغير باستمرار حجم كل مجموعة. اما الفريق الثاني فيرى ان التطور سيقلص عدد المجموعات الى مجموعتين **فقط تختلفان اختلافا كبيرا في حجمهما ومستوى معيشتهما. وسيعمل التطور على تعميق** الاختلاف بينهما حيث تبلغ اللامساواة، مع الوقت، ذروتها. وعندما تعي المجموعة الأكبر حجما والأكثر بؤسا أنها هي نفسها، حسب تقسيم العمل، التي تزيد من رخاء المجموعة الأخرى في الوقت نفسه الذي تعمق فيه بؤسها.. وهي الصورة التي سوف تتضح للمجموعة الأخرى ايضا، والتي على أثر الوعي بها ستتحول كل مجموعة الى وحدة متماسكة مدركة تماما لمصالحها التي لا بد وان تتناقض ومصالح المجموعة الأخرى وتعمل على تحقيق هدفها الذي هو الآخر يختلف باختلاف المجموعتين. فالمجموعة المستفيدة من الوضع سيكون هدفها مقاومة التغير والمجموعة المتضررة منه ستعمل على احداثه. وتحت هذه الظروف لا بد أن يكون التصادم بين المجموعتين مباشراً وعنيفا وستكون الغلبة للتغير الذي سوف يكون في هذه الحالة بنائيا. اذاً، حركة المجموعات المستمرة تختلف باختلاف نوعها وبالتالي العلاقة بينهما. اذا كان العلماء متفقين على ان الحركة ترجع الى عوامل ذاتية الا أنهم لا يقللون من أهمية العوامل الخارجية التي بدأت مع بداية الاتصال بين المجتمعات. النظريات في شرح التغير بفعل عوامل خارجية كثيرة والمجال لا يتسع هنا لسرد الافكار التي تدور حول هذا الموضوع. ولكن، يمكن القول ـ باختصار ـ ان العلماء متفقون على ان اتجاه الاتصال كان من المجتمعات المتطورة الى الأقل تطورا. وان

الرغبة في الاتصال كانت من المتطورين وان للاتصال هدفاً. الذين منهم افترضوا حسن النية من وراء الاتصال كانوا يرون أن العامل الخارجي سيساعد على التطور وسيتم التحول من التخلف الى التطور بصورة أسرع طالما ان العملية ستكون نقلا وليست خَلْقاً. هذا التسليم بالفرض كفاهم عناء البحث عن دوافع الاتصال وركزوا كل اهتمامهم على تحليل نتائجه، وحين وجدوها بعيدة عما كان متوقعا افترضوا ان الناس في هذه المجتمعات قاوموا التغير للأفضل. وفي هذا الصدد قال العلماء الذين تأثروا «بالڤيبرية» إن السبب يرجع الى تشكك الناس في التطور واصرارهم على التشبث بانساق قيم تقليدية. وبما ان التغير في القيم، حسب رأيهم، سبب أساسي للتطور فهذا الاتجاه يحول دون السير للأمام[٢]. الذين منهم ركزوا على أهمية نوع الصفات الشخصية التي اكتسبها الفرد بسبب تعاليم متطورة والتي اليها ترجع عملية التطور يرون ان انسان المجتمعات المختلفة يتصف بخصائص تحول دون التطور وأنه لم يتمكن من التخلص منها على الرغم من اختلاطه بأنسان المجتمعات المتطورة الحامل لهذه الصفات (D. McClelland and (nAch) D.Ler-ner & Empathy)[٣]. كيف كان وضع هذه المجتمعات قبل الاتصال الخارجي؟ من رفض التغير؟ هل كان الرفض كلياً من جميع اجزاء المجتمع؟ أو هل كان جزئيا؟ وان كان كذلك فأي جزء ظل يقاوم التغير؟ ويتمسك بالقديم؟ واذا كان رفض التغير ظاهرة قديمة عرفتها المجتمعات التي تطورت فماذا يعني استمرارها في هذه المجتمعات. كلها أسئلة يقف عدم الاجابة عنها حائلا دون الاستفادة منها في فهم التغير. العلماء الذين تأثروا بتعاليم الوظيفية يرون ان الاتصال قد أحدث تغيرات اجتماعية. لكن التغير الذي حدث لم يكن نقلة تامة وناجحة من التخلف للتطور بقدر ما كان محاولة للجمع بين القديم والحديث بين اجزاء تطورات وأخرى احتفظت بتخلفها، مما خلق حالة عدم توازن بين اجزاء البناء وهي التي اليها يعود - في رأيهم - خلود التخلف، أي ان المشكلة ليس مجرد نقص في التغير ولكنها عدم القدرة على مواجهة الصعاب الناتجة عنه[٤]. تركيز هؤلاء على النتائج واهتمامهم - كما لاحظ نقادهم[٥] - بوصف دقيق للوضع قبل التطور والوضع بعده (Parsons' Pattern Variables) واهمالهم عملية التغير بالاضافة الى النظرة العامة والسطحية لواقع المجتمعات قبل الاتصال بها لايقدم أي عون كاف لباحث تهمه عملية التغير نفسها. العلماء الذين تأثروا بالماركسية بحثوا في دوافع الاتصال وارجعوه الى جشع ملاك وسيلة الانتاج والى متطلبات التطور التي لم تتوافر محليا فبدأ البحث عنها خارج المجتمع. ولم تسلم مجتمعات الارض التي لم تتطور بعد من أن تكون مكانا للبحث

عنها، واذا كانت البدايات الأولى لتحليلهم تشير الى فترة متقدمة من تطور مرحلة معينة من مراحل التطور[٦] الا أن البعض منهم أرجعها الى بداية هذه المرحلة[٧]. وان كان العلماء الأوائل لهذه المدرسة الفكرية قد ركزوا على تحليل اوضاع المجتمعات التي باشرت الاتصال الا ان كتابات المحدثين منهم قد ساهمت في شرح وضع المجتمعات الأخرى حين بدأ الاتصال بها. والتي قيل ان بناءها الاجتماعي مشابه (وليس مطابقاً) لبناء المرحلة التي تخطتها المجتمعات المتطورة، وبالتالي توجه حركته عوامل وتناقضات المجتمعات التي يكون النشاط الاقتصادي السائد فيها هو الزراعة. بعد الاتصال ولج الى بناء هذه المجتمعات مجموعة دخيلة تمثل مصالح المجموعة المسيطرة في مجتمعها، وبحكم المهمة المناطة بها وبما تملكه من قوة تفوق قوة اي مجموعة داخلية تكون قادرة على مباشرة العمل من أجل تحقيق غرض الاتصال وهو بصورة عامة، كما بينوا، البحث عن مواد أولية وتسويق منتجات مصنعة والاستثمار حيث تكون الايدي العاملة الرخيصة. ستتوغل هذه المجموعة الدخيلة في البناء وبما تملكه من مصادر قوة متعددة (السلطة والمال والعلم وتكنولوجيا الحرب والسلم) ومن خلال المجموعات الداخلية ستعيد ترتيب اجزاء البناء بالصورة التي تضمن استمرارها كجزء من اجزائه وتقع على قمته. وان تعمل بحكم موقعها هذا على الاحتفاظ بعلاقة قوية بين مجتمعها والمجتمع الذي توغلت فيه والتي تحرص على ان يكون نوعها علاقة سيطرة وخضوع مما سيمكنها من اجراء التغيير بحجم كل مجموعة داخلية ونوع عضويتها ومصادر قوتها ووظيفتها وعلاقة المجموعات بعضها ببعض. وبحكم تفوقها العلمي ستكون الأكثر وعيا وبتوجيه التغير الذي يخلق بناء يتحرك ذانيا بفعل عوامل خارجية حتى ولو رحلت (الاستقلال السياسي). ان كانت هذه المدرسة قد القت الضوء على عملية التغير نفسها بتحليها لنوع العامل الخارجي وما يحدثه من تغيرات ساهمت في رسم صورة التغير مبينة نوعه واتجاهه وحجمه ورصدت حركة اجزاء البناء مبينة عدد المجموعات الداخلية وبناءها الداخلي وعلاقة بعضها ببعضها الآخر.

ومع الأخذ في الاعتبار موضوع خصوصيات بناء المجتمعات والتي هي الآخرى لها دخل في التغير فالعامل الخارجي يحرك مجموعات حية وهو بالتأكيد يحافظ على الحياة الطيعة منها ليتحرك هو الآخر من خلالها، وهي بالتالي عملية ليست سهلة، يزيدها التغير تعقيدا خالقا شبكة من البناء مركبة يضاعف تعقيدها محاولة فهمها وهي في حالة حركة ذاتية بفعل عامل خارجي.

بما ان المجتمع موضوع هذا البحث حديث النشأة فهو كغيره قد جذب انتباه المجتمعات التي سبقته تطورا وقد تنافست مجموعة من المجتمعات المتطورة على الوصول اليه وكان أن فازت احداها بالانفراد به، وبعد محاولات عديدة ودراسة عميقة لظروف المنطقة تمكنت من النفاذ الى بنائه في اواخر ايام القرن الماضي.

وبما أن هذه دراسة في التغير وعلى هدى الاراء النظرية التي ذكرتها سأحلل في القسم الأول من هذه الدراسة التحرك الذاتي لاجزاء البناء الاجتماعي الذي تأثر ببدء تدخل العامل الخارجي. وسيختص القسم الثاني منها بتحليل ما طرأ على اجزاء البناء وحركته بفعل هذا العامل. وفي القسم الثالث سأحلل أوضاع النساء، كيف كانت ؟ وكيف أصبحت وما هي عليه الآن؟ فلعل تحليل اجزاء المجتمع وحركته تساعد على فهم أوضاع النساء فيه.

٢ ـ المجتمع الكويتي منذ النشأة وحتى (بالتقريب) نهاية القرن التاسع عشر :ـ

كان المجتمع الكويتي في بداية نشأته، اي في حوالي العقود الأولى من القرن الثامن عشر، يتألف من بدو وحضر. ويعود أصل الجزء الحضري الى ان المؤسسين للمجتمع الكويتي، كما ذُكر، قدموا من أواسط الجزيرة وكانوا قد عاشوا فترة من الوقت بقرب السواحل الخليجية وتعلموا هناك بعض المهن والمهارات الجديدة التي كان من أهمها ركوب البحر والمهن البحرية، واستخدام وسائل المواصلات المائية وكانت لهم سفنهم الخاصة بهم[١]. حيث وصلوا الى الشمال الغربي للخليج وأسسوا المجتمع الجديد وكانوا ولا شك كما يشير تاريخهم ينشدون الاستقرار الدائم[٢] قرب البحر والاعتماد في كسب عيشهم على مهاراتهم في الأعمال البحرية أكثر من اعتمادهم على العمل في الصحراء. وقد احاط بهذه الجماعات التي سكنت بالقرب من الساحل مجموعات آخرى من شبه الرحل من البدو الذين استوطنوا الأراضي القريبة منهم مشكلين جزءاً من هذا المجتمع الجديد معتمدين على الصحراء في جل أعمالهم. وقد كان المجتمع الجديد محطة جذب لسكان جدد من الجيران. ومما يذكر أن المجتمع الناشيء كان ينمو اقتصاديا نموا سريعا في الفترة من ١٧١٦ ـ ١٧٦٦[٣]. وقد يعود هذا النمو لأسباب، منها مهارة المؤسسين في استغلال البحر ونجاحهم في توفير الشعور بالاستقرار في الداخل ووعيهم بالمخاطر التي كانت تحيط بمجتمعهم الذي كان محاطا بمجتمعات تفوقه عددا واستعدادا، مما دفعهم للاهتمام باحاطته بسور منذ القرن الثامن عشر.

استنادا الى ما ذكره بعض الباحثين، فإن بروز نوع واضح من النسق السياسي جاء بعد نشأة المجتمع بفترة، ولم يكن مصاحبا لظهوره ويعود ـ في رأيهم ـ الى الزيادة في عدد السكان[٤]. واذا كانت بعض النظريات المفسرة لنشأة النظام السياسي ترجعه الى الحاجة للتنظيم بسبب التغيرات الكمية والنوعية في المجتمع. والنظريات الأخرى ترجعها الى بروز اللامساواة ومن ثم حاجة الاعلين الى من يضمن لهم استمرار الوضع. فإن تفسير المؤرخين يسند النظرية الأولى، وفي غياب التفاصيل عن هذه الفترة يتعذر الجدل حول من شعر بأهمية التنظيم؟ وكيف؟ ومتى تم ذلك؟ ومن الجائز أن أهمية تنظيم الداخل والشعور بعدم الأمن بالنسبة للظروف الخارجية كانت تستدعي قيام نسق سياسي رسمي. ان القيادة في المجتمعات التي تكون الروابط بين الأغلبية العظمى من افرادها روابط دم، كما في مجتمع العشيرة والقبيلة تكون لأكبر الأقرباء سنا، والذي تكون له الصفات الشخصية والقدرات والمهارات

المكتسبة التي تؤهله لأن يكون قادرا على رعاية الأهل وحمايتهم من الخارج. ويبدو أن المختارين للقائد قد راعوا المعايير الخاصة بالصفات الشخصية المكتسبة للقيادة لانها ستتولى المهام نفسها لكن اختلاف التشكيلة الاجتماعية في المجتمع الجديد عنه في مجتمع العشيرة أو القبيلة حيث ان الروابط ليست روابط دم فقط لأن القادمين ينتمون الى اصول قبلية متعددة[٥] ومختلفة ومصنفة حسب مكانة القبيلة[٦]، بالاضافة الى الترتيب داخل القبيلة الواحدة الذي تحدده المهام المختلفة والمركز السياسي والمادي للأسر والعشائر في القبيلة نفسها لذا فمن المحتمل أنه في حالة اختيار الحاكم قد أخذ في عين الاعتبار الى جانب المعيار الخاص بالصفات الشخصية، معيار جديد وهو الأسرة المباشرة التي ينتمي اليها بالاضافة الى أنه في ظروف مثل هذا المجتمع قد روعيت معايير آخرى تتعلق بدور مختلف المجموعات في عملية تأسيس المجتمع الجديد. فحرص كثير من المؤرخين على ذكر الدور الذي لعبته الأسرة وليس الفرد في التأسيس ليدل على أن اختيار الفرد لتدبير أمر الجماعة كان لاحقا لاختيار الأسرة وليس العكس. ومما يؤيد هذا توافر الشرعية في عملية التعاقب على الحكم[٧].

تتألف الأسرة الحاكمة من مجموعة من الأسر النواة التي يرتبط بعضها ببعض برابط القرابة وبالتالي الوظيفة. وتنتمي الى قبيلة من القبائل ذات المكانة الاجتماعية العالية، التي كما يبدو، تحدد بالرجوع الى أصول القبيلة وأنسابها[٨]. وقد تكونت بينها وبين الآسر المساوية لها في الترتيب من حيث المكانة الاجتماعية للقبيلة روابط نسب عن طريق زواج الذكور منهم أما الاناث فنادرا ما يتزوجن من خارج الأسرة وقد يعود هذا الى أهمية مكانة الأسرة التي تعود لأهمية الوظيفة، فوظيفة القيادة من الوظائف التي تحظى بالتقدير والاحترام. فالجماعة تنسب لقائدها وكذلك البقعة التي يقمون عليها. فالحاكم لا ينسب للأرض وانما الارض تنسب للحاكم. وهذا يفسر سيادة نظام الحيازة للأرض ونظام التملك لغير الأرض بالنسبة للأفراد. واذا كانت الجماعة من الرحل أو شبه الرحل، فالأرض لا قيمة لها، لكن في حالة الاستقرار فللأرض قيمة كبرى في ظروف مجتمعنا هذا، حيث الارض غير صالحة للزراعة الا الجزء الضئيل الواقع قرب الآبار وعدم صلاحيتها للرعي لندرة الأمطار، وقلة استغلالها لمشروعات اسكانية لضآلة عدد السكان وضعف حالتهم الاقتصادية بالاضافة الى أن منهم من يعيش حالة شبه استقرار وهم السكان من البدو وشبه الرحل الذين يقطنون الخيام ويتنقلون من مكان لآخر حسب فصول السنة، كما ان المجتمع غير قادر على استغلال الأرض لأعمال انتاجية لمحدودية الانشطة الاقتصادية حينذاك، فاقتصرت اهمية ملكية الأرض على الناحية المعنوية فقط.

ويذكر أن الأسرة الحاكمة كانت تعتمد في المعيشة على نتاج ما تملكه من نخيل في الفاو في العراق[٩]. ولم يعرف المجتمع الناشىء نظام الضرائب الرسمي[١٠]. فكان الاغنياء يقدمون للحكومة بعض ما تحتاجه في تسيير امور المجتمع بطريقة فردية وغير رسمية. ومما يلفت النظر ان الاغنياء كانوا يفضلون هذه الطريقة لأنها لا تحمل الزاماً ولا استمرارية، ولا تعّرض المتخلى عنها للعقوبة. كما ان الدفع الطوعي الفردي سيعود بالفائدة الشخصية على المتطوع، ـ كريم القوم له حقوق يعرفها هو نفسه ولن ينكرها عليه افراد المجتمع.

ويبدو أن التقاليد تحول دون عمل من يتولى السلطة باعمال آخرى وذلك يرجع في المقام الأول لأهمية وظيفة القيادة السياسية التي يرى الجميع أنه يجب على من يتولاها الترفع عن القيام بأي أعمال اخرى تتصف بالدونية اذا ما قورنت بوظيفته الاساسية. فتترك والحال هذه مهمة سد احتياجات الحاكم الخاصة واحتياجات وظيفته من الأعمال الداخلية والخارجية للمحكومين. لهذا لن يكون هناك فرق بين ما نعرفه حاليا بالمال العام والمال الخاص ولا فرق في أوجه الانفاق الخاصة والعامة. وتكون التقاليد هنا قد منعت تراكم مصادر القوة وحددت تقسيم عمل واضح. ويركز المتخصصون على الصفات والقدرات المكتسبة التي تتطلبها الوظيفة وبهذا يكون الحاكم وجميع افراد الأسرة بحاجة في المقام الأول الى فن الرماية والفروسية والقيادة في الدفاع أكثر من احتياجهم للعلوم العامة والتخصصية، وهذا يفسر عدم الاهتمام بالتعليم والذي قد يرجع هنا الى الظروف التي مر بها المجتمع وهو التحدي الخارجي الذي تمثل بالغزوات الخارجية المستمرة والتي ظلت تهدد المجتمع منذ النشأة[١١]. وكان العمل الملح والعاجل بالنسبة للقيادة هو التغلب عليها. فكان اهتمامها بامور الدفاع والقتال يرجع لظروف المرحلة. واحتفظت معايير الشجاعة واتقان فنون الفروسية والرماية وكسب النصر، بأهميتها في اختيار القائد.

وتتصف الأسرة الحاكمة بالتجانس من الداخل ونوع الوظيفة. فكل افراد الأسرة الحاكمة بالنسبة للمحكومين حكام وبالنسبة لبعضهم البعض مرؤوسون جميعا من قبل الحاكم. وعادة تكون الروابط التي تعود للقرابة والتجانس الوظيفي قوية [١٢]. وكان الحاكم يمارس سلطاته بالاتصال المباشر بينه وبين المحكومين فمن تكون له مشكلة مع أحد الناس أو المجموعات يذهب بنفسه للحاكم مباشرة. فلقلة افراد المجتمع، وبساطة الحياة، لن يكون من الصعب الاتصال المباشر بين الحكام والمحكومين خصوصا اذا كان من التقاليد ان الحاكم لا يترفع عن مجالسة

المحكومين[١٣]. فيما يتعلق بالامور الفردية يتقدم كل واحد الى الحاكم بشكواه ثم يقبل القرار وقد كان المرجع في الحكم التقاليد والاعراف والتعاليم الدينية. وفي الامور العامة والتي تتعلق بالمجتمع ككل يستشير الحاكم بعضاً من افراد المجتمع وهؤلاء يطلق الكتاب عليهم «اعيان المجتمع». وفي الموضوعات المتخصصة يرجع للمتخصصين من الأفراد والجماعات. فالأمور التجارية يسأل بها التجار، وأمور البدو يختص بمعرفتها المسؤول عن البدو، والأمور التي تحتاج الى المعرفة بالشريعة تحال لرجال الدين ـ ومما يذكر ان الحكام جميعهم لم يتولوا الامور القضائية بل كانت وظيفة القاضي وظيفة تخصصية توكل للمتخصصين من افراد المجتمع[١٤].

الوظائف العامة الادارية والفنية كان يتولاها خدم الحاكم الخصوصيون الرقيق منهم وغير الرقيق. وكانت الوظائف العامة ـ كما يبدو ـ تفهم كوظائف خاصة بالحاكم وليس بالمجتمع. وينظر لمن يتولاها بأنه يؤدي وظيفة خاصة للحاكم أسوة بأي من الوظائف الخاصة الشخصية. وتعود الاستعانة بالمملوكين أو الخدم الخاصين لشغل هذه المناصب بانه ليس هناك فرق بين تأدية عمل خاص للحاكم وأسرة الحاكم، والعمل العام او الوظيفة العامة وهذا راجع الى تقاليد نسب المجتمع للحاكم، كما سبق ان بينت. وبالتالي فليس هناك فرق بين اعمال خاصة بالمجتمع واعمال خاصة بالحاكم نفسه، واموال خاصة بالمجتمع واموال خاصة بالحكم. وهذا يفسر النظرة في المجتمع للوظيفة العامة حتى وقت قريب. فكما لاحظ احد الباحثين، ان العرب في الماضي، لا يرغبون في الوظيفة العامة، ويذهبون الى اعتبارها لا تليق بهم، والوظيفة الوحيدة المستثناة من ذلك هي وظيفة القاضي[١٥].

ويتولى حراسة الحاكم عدد من الأفراد الذين يطلق عليهم «بالفداوية» وتكون مهمتهم مرافقة الحاكم، ولم يكن في المجتمع أي قوة مسلحة متفرغة لحمايته وكان الحاكم يعتمد في الدفاع عن مجتمعه على القادرين من الذكور من الاسرة الحاكمة ومن المحكومين الذين يملكون القدرة والاستعداد على الاشتراك في المعارك.

وقد أفرزت ظروف المجتمع الجديد مجموعة **أخرى** كانت تعرف باسم (التجار). ويرجع بروز التجارة كأحد الانشطة الاقتصادية منذ البداية الى شح البيئة الطبيعية حيث كان الاعتماد على الاستيراد لسد معظم الاحتياجات الأساسية. وعليه كانت أهم وسائل الانتاج حينذاك هي السفينة التي كانوا يعتمدون عليها في نقل احتياجاتهم من الخارج عن طريق البحر وكان التجار هم ملاك هذه الوسيلة، والتي لأهميتها ازدهرت صناعتها محليا وتكون للمجتمع الناشيء اسطول ومرفأ

مشهور وفريق من العاملين الذين ساعدت براعتهم في ركوب البحر والأعمال البحرية على استمرارية المجتمع الذي يعتمد على الخارج في جلب حاجياته. ويرجع بعض الباحثين ازدهار التجارة الى عوامل خارجية منها ظروف المجتمعات المحيطة بالكويت التي دفعت بتجارها الى هذا المجتمع[١٦].

وتتألف هذه المجموعة من عدة أسر قليلة نسبيا تختلف في أصولها القبلية والعرقية والطائفية. الا ان الاغلبية من أسر هذه المجموعة تنتمي الى قبائل اجتماعية مختلفة تشترك في كونها ذات مكانة اجتماعية عالية[١٧]، مما سهل احتكارها لعضوية هذه المجموعة بسبب سهولة التزاوج الداخلي الذي يرجع الى التساوي في نوع مكانة القبيلة والذي كان الى وقت قريب يعتبر المعيار الوحيد الذي يؤخذ في عين الاعتبار في النسب على مستوى المجتمع ككل.

والى حد ما ـ يتصف افراد هذه المجموعة بالتجانس حيث نوع العمل والدخل ومستوى المعيشة ومصالح المجموعة ومستوى الوعي بها تجاه مصالح المجموعات الأخرى يساعد في هذا سهولة اتصال أسر المجموعة بعضها ببعض، وهم وان لم يكونوا متعلمين الا انه لا يستبعد ان تكون لديهم القدرة على التفكير العلمي في تقدير الحاضر ورسم خطة المستقبل بسبب ظروف العمل ومعرفتهم باحوال المجتمعات التي تحيط بهم. وقد ساعد ازدهار التجارة على ارتفاع دخل هذه المجموعة، بالنسبة لباقي المجموعات على مستوى المجتمع ككل، وبالتالي مستوى المعيشة. فقد كان لاعادة التصدير أثره في توسع حجم التجارة ولقد كانت الكويت مركزا تجاريا لدول المنطقة، يردها العرب من مختلف اجزاء وسط الجزيرة ومن المجتمعات المجاورة. ويبدو ان السبب في نجاحها كمركز تجاري هو قدرة التجار على توفير الاحتياجات المطلوبة على مستوى المنطقة وعلى تدني اسعارها وتفهمهم لظروف البدو القاسية حيث كان التاجر الكويتي يبيع بالأجل لغير القادر على دفع السعر وقت الشراء.

وقد راكمت هذه المجموعة الفائض بسبب انخفاض الرسوم التي لم تتعد ٢٪ ولم تأخذ الصفة الرسمية الملزمة. حيث كانت، كما سبق ان ذكرت ـ تدفع على شكل هبات وهدايا. ولقد ظلت هذه المجموعة متحدة في معارضتها للرسوم والضرائب ونجحت في هذا[١٨]. وقد يرجع نجاحها الى ما تملكه من مصادر القوة، المال والسلطة. فبالنسبة للمصدر الأول احتكرت هذه المجموعة ملكية السفن والعمل بالتجارة على الأعضاء أنفسهم فكان الحراك الى أعلى من المجموعات الدنيا الى

مجموعتهم شبه معدوم حتى ان تكرار أسماء هذه الأسر الأعضاء في مجموعة التجار وثباتها على مر السنين يوحي بأن العضوية في هذه المجموعة ممنوحة فقط ولا يمكن ان تكون مكتسبة. ولقد كان اعضاء هذه المجموعة متضامنين. فاذا حدث ان أفلس أحدهم أو أصيب بخسارة لأي سبب تعاونوا في انتشاله من الافلاس أو تعرضه للحراك الهابط بسبب الخسارة. فيقوم افراد المجموعة بالتبرع كل حسب قدرته حتى يتم جمع المال لمساعدة هذا العضو على الخروج من الازمة. وكانوا اكثر المجموعات قدرة على توصيل ارائهم للحكومة وعلى تلبية مطالبهم[١٩].

وبجانب المال والمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها معظمهم بسبب اصولهم القبلية كان هناك مصدر ثالث لقوتهم وهو السلطة. فهم الذين يطلق عليهم لقب «الاعيان» الذين يستشارون في الامور العامة فأصبحوا يشتركون في صنع القرار السياسي وكان يؤخذ بآرائهم في الأمور الاقتصادية ويطلب منهم القيام بالتحكيم في الامور التجارية أو النزاعات التي تنشأ في المجالات الاقتصادية، وأحيانا يكونون هم أنفسهم طرفا في هذا النزاع.

ويقوم بالاعمال الانتاجية في البحر والبر الغالبية العظمى من سكان المجتمع الذي قدر عدده في منتصف القرن قبل الماضي بحوالي عشرة الاف نسمة[٢٠] والذين هم ايضا ينتمون لاصول مختلفة من حيث العرق والطائفة. منهم من يعمل لحسابه الخاص ويمتلك ادوات انتاجه، ومنهم من يبيع قوة عمله مقابل أجر. وكانت أغلبية اليد العاملة قد استقطبها أهم الأنشطة الاقتصادية وأوسعها وهو النقل البحري واستخراج اللؤلؤ ـ لذا فيمكن القول ان اغلبية العمال لا يملكون وسيلة عملهم فهم يعملون على السفن التي يملكها التجار.

وكانت في الكويت مجموعة ممن تخصصوا في صنع الحاجيات الأساسية الخاصة بالملبس والمأوى وادوات العمل المستخدمة في مختلف الأعمال. وكانت أهم حرفة هي صناعة السفن فقد كان التجار يعتمدون على الحرفيين في هذه الصناعة، في توفير أهم وسيلة انتاج وهي السفينة، وكان الصناع المحليون قادرين على سد احتياجات المجتمع من انواع السفن المختلفة كما برزت حرف اخرى يستعمل انتاجها في صناعة السفن والبناء وقد ارتبطت الحرف ارتباطا تاما بالاحتياجات المحلية[٢١]. ويشتري الحرفي المواد المستخدمة في الصناعة من التجار الذين يجلبونها من مجتمعات آخرى. وكان للحرف احياء خاصة بها في وسط المدينة ولم يكن للحرف تنظيم كما هو الحال في اوروبا قبل النهضة. وينظر للحرفي كالحداد والنجار والصانع والخياط نظرة دونية.

ويبتعد ابناء القبائل ذات المكانة العالية عن العمل اليدوي الذي تحط ممارسته من قدرهم حسب رأيهم؛ يقول أحد الباحثين، «وعند أهل الكويت المشتغل بالحرف ساقط الاصل ولهذا يترفع النسيب عن تعاطي الصناعة»[٢٢].

وبعكس الحرف لم تكن الاعمال في البحر في سفن النقل البحري أو سفن استخراج اللؤلؤ مقصورة على بعض السكان دون غيرهم بل اشترك الجميع في العمل بها بصرف النظر عن نوع المكانة الاجتماعية للقبيلة. وقد يعود هذا الى ان الاعمال البحرية اعمال جديدة لم تعرفها الجزيرة العربية من قبل وبالتالي لم تخضع للتصنيف. او لأنه لم يكن في صالح ملاك السفن، **وهم من مجموعة التجار ومعظم** التجار ينتمون لقبائل ذات مكانة اجتماعية عالية، أن ينظر للعمل على السفينة نظرة دونية فتكون النتيجة قلة في العرض وزيادة في الطلب. مما يؤثر على حجم أرباح الملاك. فالعمل على السفينة يرتب حسب نوع المهنة، كما يختلف أجر كل مهنة عن الأخرى وحتى مع توافر يد عاملة كافية قد يخسر المالك الاحتفاظ بالمهن العليا على السفن للاقارب. ولم تتوافر بيانات كاملة وشاملة عن العاملين على السفينة في الأيام الأولى للمجتمع الكويتي. لكن الكتابات عن الذين مارسوا هذه المهنة في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي والتي سأعرضها فيما بعد، تدل على الفرق الشاسع بين دخول ومستوى حياة ملاك السفن ودخول ومستوى حياة العاملين عليها بأجر.

وقد مارس بعض الحضريين مهنة الصيد البحري الذي تعتمد عليه الكويت كغذاء رئيسي، وينظر لمهنة صائد السمك النظرة نفسها للحرفيين. والصياد يملك أدوات عمله التي يعدها بنفسه أو يحصل عليها من المختصين بعملها وهي أدوات بسيطة ومحدودة. وقد كان هناك من تخصص في المهنة وأصبح يعتمد عليها كعمل رئيسي. وهناك من يمارس الصيد بقصد الحصول على قوت أسرته وقوت الاقرباء المسئول عن أعالتهم بسبب غياب العائل في الأعمال البحرية على السفن، والتي يستغرق العمل عليها معظم ايام السنة، ولم يكن هناك تنظيم لاستغلال الأراضي الشاطئية. ومما يذكر أن الصياد كان يقدم جزءا من حصيلة الصيد كايجار عيني أو يدفع ايجاراً نقدياً للمالك[٢٣]. هذه أهم أعمال الحضر في تلك الفترة. ويبدو أن الحرفيين وصيادي الأسماك يعانون من دخول ضئيلة ومستوى معيشة متدن ويقيمون في منازل مستأجرة. لكن العاملين بأجر على سفن النقل البحري واستخراج اللؤلؤ هم الأكثر تعرضا لأخطار المهنة وصعوباتها. وقد أدت دخولهم الضئيلة جدا الى أسوأ مستوى معيشة، وعانت أسرهم من غيابهم الطويل في البحر وتعرضهم للأمراض

والموت المبكر. وفي ظل غياب القانون الذي يحدد العلاقة بين صاحب العمل والعامل، استغل الملاك العاملين أسوأ استغلال.

أما عن العاملين بالزراعة فكان عددهم محدوداً للغاية حيث ان المساحات الصالحة للزراعة صغيرة والآبار قليلة جدا وقابلة للجفاف، والزراعة ليست من الاعمال الدونية، عند القبائل على اختلافها. وقد انحصرت الزراعة في اماكن قليلة في الجهراء والفنطاس وفيلكا حيث كان يزرع هناك بعض الحبوب والخضراوات وعلف الحيوان الى جانب محصول اشجار النخيل والذي يتوافر معظمه في واحة الجهراء. والمزارع لا يملك الارض ولكنه يستغلها ويمتلك محصولها الذي يقدم بعضه كضريبة عينية لمالك الارض[٢٤].

كان معظم القاطنين في بداية الكويت يعملون في الرعي ولا يختلفون عن سكان المجتمع الجديد من الحضر من حيث الاصول القبلية ويعتمدون على ما يمتلكونه من إبل واغنام في سد احتياجاتهم الأساسية وفي تنقلاتهم. ويختلفون عن الحضر في كونهم يقطنون في الخيام في حين ان المستقرين منذ نشأة المجتمع، باشروا في بناء بيوت من الطين والحجارة التي كانوا يستخرجونها من البحر. وحياة شبه الاستقرار لا تسمح الا بامتلاك الاشياء الضرورية وما يسهل حمله في التنقل. واعمال هؤلاء محدودة ولا يوجد تخصص في العمل فالجميع ذكور وأناث يشتركون في توفير الاحتياجات من الطعام والماء، وينسجون خيامهم ومعظم ملابسهم. ويبدو ان القبائل حين تستقر لفترة او تكون في وضع فيه استقرار يتكون لديها ارتباط بالأرض وبالناس الذين يشتركون معهم في مجتمع واحد، مما يؤثر بالتدريج على ارتباطها القبلي ومع الوقت يحل الشعور بالانتماء للمجتمع محل الالتصاق والانتماء القبلي. ان المعلومات عن بدو الكويت الذين يقيمون منذ النشأة في بدايتها ويدفعون لها الزكاة كانوا يشعرون بأنهم جزء من المجتمع. وشكلوا مع الحضر علاقة قوية تدل على ارتباط كل جزء (الحضري والبدوي) بالجزء الاخر. كما أن الحضر يبادلونهم الشعور نفسه. كلما تعرض البدو الى هجمات خارجية كان المجتمع الكويتي يعتبرها هجوما عليه ويهب للنجدة. كما كان البدو يلقون بمسؤولية حمايتهم على المجتمع الذي ينتمون اليه[٢٥]. فلم يشر في التاريخ الى أن البدو كانوا من قبيلة معينة، حين يتعرضون للخطر يستنجدون بمن يشترك معهم في الأصل القبلي داخل المجتمع الكويتي أو خارجه. ولقد كانت العلاقة بين المستقرين وشبه المستقرين قوية نتيجة لنوع العلاقة التي كانت تحكمها كما يبدو مصالح عامة وهي حماية الجانبين للمجتمع

من الغزوات التي كان دائم التعرض اليها ومصالح خاصة يعتمد كل من الطرفين على الاخر في المحافظة عليها. فالقسم البدوي من المجتمع يمد الحضري باليد العاملة ويعتمد البدو في الحصول على أعمال يوفرها الحضر كالاعمال على سفن الغوص. كما ان البدو يمتلكون مهارات يحتاجها الحضر كحمل السلاح ومسئولية الحراسة والدفاع وهي أعمال يتقنها البدو في تنقلهم من مكان لآخر. ولعبوا دورا كبيرا في حروب الدفاع عن المجتمع لاتقانهم فن الرماية والفروسية. وعمل البدو في الزراعة في أراض كان لهم حق استغلالها وملكية المحصول او لدى الآخرين كمزارعين وكانوا يمدون المجتمع بالانتاج الزراعي. وحيث إن تخصصهم الرئيسي الرعي فان الحضر يعتمدون عليهم في توفير ما يحتاجونه من الماشية. والى وقت قريب كانت تربى في البيوت الحضرية مجموعة قليلة من الاغنام بقصد توفير حاجتها من الالبان ومشتقاتها. كما كان الحضر يعتمدون على البدو في توفير حاجتهم من اللحوم ويعتمد البدو في دخلهم على بيع الماشية والجلود والغزل. وبجانب اعتماد التجار على البدو كقوة عاملة على السفن كانوا ايضا يعتمدون عليهم كقوة شرائية. وقد اتسع الجزء الحضري بسبب تحول شبه المستقرين الى حياة الاستقرار كنتيجة للتغير في نوع العمل الذي استوجب استقرارهم أو بسبب الرغبة بشكل عام في البحث عن حياة أفضل يوفرها الاستقرار حيث ان ما يتعرضون له في الصحراء من قسوة المناخ، وشح الطبيعة وما قاسوه من جوع وعطش وفقر مدقع وسوء حالة صحية وموت مبكر واعتداء بعضهم على بعض حين لا يجدون ما يسد رمقهم كلها دوافع قوية للاستقرار. فمهما كانت الظروف الاقتصادية السيئة التي تعرض لها الحضر الا ان حياتهم كانت أكثر أمنا واستقرارا ولا يستبعد أنها كانت بالنسبة للبعض منهم من نفس مجموعة المنتجين أكثر رخاء. ويبدو من دراسة تاريخ الكويت الاجتماعي ان شبه المستقرين كانوا ينشدون الاستقرار ما أمكن على عكس ما كان يردده بعض الكتاب من ان البدو يفضلون الحياة شبه المستقرة ويرفضون حياة الحضر، ولو كان الأمر كذلك لما استقر مؤسسو المجتمع الكويتي وغيرهم ممن استقروا في مواضع أخرى على الخليج وكونوا مجتمعاتهم الخاصة بهم. ورغم الصعوبات التي واجهها الأوائل من الكويتيين حيث لا غذاء ولا حتى ماء، وكانوا من البداية يناضلون من أجل الاستقرار وما كانت الاعمال البحرية بالاعمال السهلة ولو قورنت بالأعمال بالصحراء لكانت أقسى واصعب واشد خطورة على حياة الانسان.

ولقد كانت ظروف حياة البدو، في الجزيرة العربية، من الرحل وشبه الرحل الذين لا ينتمون الى مجتمع سياسي مستقر تعد من اقسى الظروف ـ معظم أيام

السنة، حيث لا يجد الانسان ما يبقيه حيا ويعيش في العراء تحت لهيب شمس الصيف وقسوة برد الشتاء يقاتل الآخرين ومن أجل الحصول على القوت. هذه الظروف استغلتها جماعات ومجتمعات قريبة وبعيدة بقصد تحقيق اغراض لها في المنطقة حيث استعملت هذه القبائل للهجوم على المستقرين وشبه المستقرين الذين بدأوا في تكوين مجتمعات سياسية مستقرة تهدف الى تحسين وسائل استغلال البيئة الطبيعية بالصورة التي تساعد على الاستقرار الدائم والتخلص من شقاء الترحال وشبه الترحال الذي لا يساعد على توفير حياة أفضل حيث يبقى الانسان معتمدا على ما تجود به الطبيعة أكثر من اعتماده على نفسه في انتاج ما يحتاج اليه.

تعرضت الكويت الى عدة غزوات من قبل هذه القبائل، كلفت المجتمع الناشيء الكثير من الخسائر المادية والبشرية وعند تحليل هذا النوع من الغزوات والغرض منها ومقارنتها باغراض الغزوات المألوفة التي تحدث عادة في الجزيرة بين الرحل وبعضهم البعض، وشبه الرحل لدوافع تقليدية، قد تكون ذات طابع تأديبي بقصد رد اعتبار لما حصل من قبيلة على يد قبيلة آخرى أو لإثبات قوة قبيلة لتأمن شر اعتداء قبائل اخرى عليها، أو حتى قد يكون بسبب النزاع على أمور مادية، بئر ماء أو ماشية او كلأ، ويتضح ان الهجمات على الكويت منذ اول هجوم عام ١٧٨٣ الى الغزوات التي حدثت في العقد الأول من هذا القرن كانت لها اهداف لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالقبائل المهاجمة.

ان القبائل، بادىء ذي بدء لا تقدر على مهاجمة المستقرين لأن ظروفهم في النصر اقوى من ظروفها، وهي تعلم ان وسائل الحماية لدى المستقرين أفضل. فمجتمعاتهم محاطة بسور كمجتمع الكويت، في حين أنهم كرحل أكثر عرضة للهجوم. ومع هذا كانوا يقدمون على غزو المستقرين حين يكون هناك من يمدهم بالمال والسلاح ويكافئهم ان حققوا له ما يصبو اليه. انهم في هجومهم على الكويت كانوا يحققون اهدافا لا علاقة لها بهم. فماذا يعني القبائل مثلا ان تخضع الكويت للعثمانيين أو تطلب حماية بريطانيا (راجع اسباب ونتائج الغزوات على الكويت[٢٦]. لكن بصرف النظر عن الهدف كانت غزواتهم المستمرة أحد العوامل الخارجية التي بدأت في التأثير في الداخل. أول التغيرات الداخلية التي كانت نتيجة مباشرة للتهديدات الخارجية هو التغير في اهمية الادوار داخل النظام السياسي، حيث تكون الفرصة مواتية لبروز دور القادة في المعارك وتنعكس اهمية الدور في النظرة للذات التي تتمثل في ايمان القائد الناجح بقدرته على حماية المجتمع وبالتالي اذا لم يكن القائد هو

الحاكم فلا يستبعد ان يعتبره حقه ويطالب به[٢٧]. وقد تكون الاسباب التي ذكرها بعض الباحثين في تغير طريقة التعاقب على الحكم (الاستيلاء على السلطة بالقوة) وأبرزها السبب الاقتصادي دافعا مهما للنزاع بين الاشقاء والاستيلاء على السلطة، الا ان ما اعتبر سبباً قد يكون نتيجة لما لمسه الاخوة من طموح اخيهم في القيادة السياسية وقدرة على انتزاعها[٢٨]. فالسببان السياسي والاقتصادي لا يمكن استبعادهما. ونتائج استعمال القوة في الوصول للسلطة أصبح، بجانب تهديد الهجوم من القبائل تهديد آخر من أكثر من جهة خارجية. فتضاعف الهجوم الخارجي على الكويت الذي كانت تدعمه أكثر من جهة[٢٩]. وكما تشير البيانات تعددت اغراض الهجوم بتعدد الجهات. وقد كانت المنافسة في ذلك الوقت بين العثمانيين والبريطانيين للسيطرة على الكويت. وقد ساعد التفوق البريطاني في العلم وتكنولوجيا الحرب والسلم والاقتصاد، بالاضافة الى الظروف الدولية التي كانت في صالحها، على زرع نفوذ البريطانيين بشكل سيطرة عامة وتامة على المنطقة بأسرها. ولقد نفذوا الى المجتمع الكويتي من خلال ثغرة كانوا ـ كما تشير البيانات ـ يعدون لها منذ زمن بعيد[٣٠] فجاءت طريقة نوعها وفتحها من الدقة مما مكنهم من خلالها ان يحدثوا تغيرات في اجزاء بناء المجتمع الكويتي بالصورة التي تتناسب واحتياجاتهم. وقد كانت الثغرة هي معاهدة ١٨٩٩[٣١] التي جاءت قوتها ليس من كون بريطانيا هي الجانب القوي فحسب، وانما من نجاح البريطانيين في جعل المجتمع الكويتي يعتقد أنه بحاجة اليها[٣٢]، وقدرتها في الوقت نفسه على اخفاء اغراض بريطانيا من هذه المعاهدة والتي من أبرزها تخوفها من تسرب نفوذ دول أوروبية معينة الى المنطقة وسيطرتها عليها[٣٣]. فبعد الاتفاقية مباشرة واجهت الكويت سيلا من التهديدات والهجوم الخارجي من قبل القبائل[٣٤] ولقد كان يخدم هدف وضع المجتمع في حالة توتر ورعب مستمر يدفعه للتمسك بالاتفاقية بصرف النظر عما جاء في بنودها.

٣ ـ المجتمع الكويتي منذ حوالي نهاية القرن التاسع عشر الى العقد الثامن من القرن العشرين :ـ

نفذ الى البناء الاجتماعي صفوة سياسية من خارج المجتمع وهم ممثلو الحكومة البريطانية في الكويت والمنطقة. وكفلت الاتفاقية لهذه الصفوة نيابة عن حكومتها مهمة الاتصال الخارجي بين الكويت والمجتمعات الأخرى ورسم السياسة الخارجية واتخاذ القرار السياسي في جميع الشئون الخارجية، وبما أنه لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية حيث ان أي قرار سياسي داخلي مرتبط باوضاع المجتمع الخارجية فلا بد أن يصبح المختص بالشئون الخارجية هو نفسه المخطط والمنفذ بطريق غير مباشر للشئون الداخلية. كما ان نشاط هذه الصفوة في تلك الفترة لم يكن مقتصرا على الأمور الخارجية فهي لم تكن مبعدة عما يجري في الداخل، فكانت تراقب عن كثب وتحلل وتتابع الوضع الداخلي والذي لم يكن بالطبع نابعا عن هواية أو بقصد المعرفة فقط وانما كان بهدف توجيه الداخل بما يكفل توسيع دورها السياسي. (أوضح مثال على ذلك محاولتها حين بدأت مجموعة التجار منذ عام ١٩٢١ بالعمل على استعادة مصدر من مصادر قوتها ((السلطة)). هنا لعب البريطانيون الدور التقليدي وهو كسب رضى الطرفين، التجار والحكومة، والتمهيد للسيطرة على الامور الداخلية بالايعاز للكويتيين بأهمية وجود مستشار انجليزي والحث على طلبه ـ كما كانت في مراقبتها لما يجري في الداخل حريصة على أن لا تتضمن من الاصلاحات أو التنظيمات الداخلية ما قد يمس وظيفتها السياسية وكان هذا واضحا من موقفها من المادة ٣ من اختصاصات المجلس التشريعي. وبجانب دورها السياسي باشرت القيام بالدور الاقتصادي عن طريق تسهيل مهمة البريطانيين في البحث عن المواد الأولية حيث باشروا بالتنقيب عن النفط منذ عام ١٩١٣ وبدءوا بتصدير المواد المصنعة الى الكويت.

ونظرا لعدم تكافؤ مصادر القوة بالنسبة لنوعي الصفوة السياسية الخارجية والداخلية، أصبح خط السلطة في المجتمع يمتد من الصفوة السياسية البريطانية الى الصفوة السياسية المحلية. وكنتيجة لابرام الاتفاقية تغير حجم الصفوة السياسية الداخلية وتقلصت صلاحيتها وتغير نوع السلطة فأصبحت تتجه ـ كما لاحظ جميع الباحثين ـ الى ممارسة السلطة المطلقة[1]. وكان لا بد أن يتحول السير إلى هذا الاتجاه لأنه كلما قل عدد المتمتعين بالسلطة كلما كانت عملية اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجتمع من قبل الصفوة السياسية الخارجية سهلة وسريعة. إن حرص البريطانيين

على تغيير نوع السلطة وتأكيدهم على النوع المطلق كان واضحا من طريقة مخاطبتهم للحاكم وفي صيغة الرسائل الموجهة من البريطانيين والتي توحى بان الحكومة البريطانية لا تعترف الا بسلطة مطلقة وان الحاكم وحده هو المسئول عن تنفيذ ما تقرره الحكومة البريطانية عن طريق ممثليها. وفي حالة أي تأخر أو معارضة سيكون الحاكم هو الملام. ويمكن للقارىء أن يعود لطريقة ديكسون في تسجيل الحوادث التي يتضح منها ان الحكومة البريطانية لا تتعامل في تنفيذ الشئون الخارجية والداخلية الا مع فرد واحد[٢]. كل البيانات تؤكد تشجيع البريطانيين لحكم الفرد وتهديدهم ووعيدهم وتحذيرهم لمن نبذ التفرد في اتخاذ القرار وآمن بنظام الاستشارة[٣] وعمل به ومن حاول ان يستعيد ولو جزءا صغيرا من الاستقلال في ادارة الشئون الخارجية[٤]. ان المتتبع لتاريخ الكويت يجد انه كلما كان الحاكم مدركا وواعيا لخطورة قرارات الصفوة الخارجية وكلما كان يهمه استشارة ومعرفة آراء من يتمتعون في المجتمع في السابق بالسلطة السياسية كلما تعرض لهجوم واعتداءات من القبائل في الجزيرة[٥]. وتحريض المجتمعات المجاورة على حكومة الكويت لاضعاف الروابط بينها وبين هذه المجتمعات والذي سيكون له الأثر في تقوية الروابط بين الحكومة الكويتية وبريطانيا واعتماد المجتمع الكويتي عليها كصديقة لا يمكن الاستغناء عنها. مثال على ذلك موقف بريطانيا المتناقض بشأن الحدود بين الكويت والسعودية وموقفها من العلاقات الكويتية العثمانية.[٦].

وحين عادت الصفوة السياسية الداخلية الى السلطة كاعضاء في مجلس الشورى عام ١٩٢١ تدخل البريطانيون بعرض رسالة نقد للمجلس قالوا إنهم تلقوها من أحد أفراد المجتمع. ولم تكن الرسالة موقعة توقيعا صريحا. ويذكر أن هذه الرسالة كانت من الاسباب التي أثرت على استمرارية المجلس الذي توقف فيما بعد.

وفي عام ١٩٣٤ عرفت الصفوة السياسية المحلية نظام الانتخاب لعضوية أول مجلس (البلدي) ومن ثم مجلس المعارف. لم يدم أي من المجلسين طويلا حيث حل الاخير واستقال الأول تضامنا. وحين طالبت هذه الصفوة عام ١٩٣٨ بالمشاركة في السلطة وتشكيل أول مجلس تشريعي باختصاصات سلطة تشريعية كان طبيعيا أن تصطدم هذه الاختصاصات بتلك التي تتمتع بها الصفوة السياسية البريطانية. واذا كانت هناك عدة أسباب أدت الى نهاية المجلس فلا بد أن يكون أقواها وأكثرها فعالية صادرا من جانب يتفوق على الصفوة السياسية المحلية بمصادر قوته حينذاك الا وهو الحكومة البريطانية بكل ثقلها ممثلة بمندوبيها في الكويت.

ومن التغيرات التي طرأت على تلك الاوضاع أن تعددت وظائف الحكومة فبجانب القيادة الوظيفة الرئيسية، اهتمت الحكومة بالاقتصاد والذي كان في السابق قد ترك لمجموعة التجار. هذا التغير في الوظيفة مرتبط ارتباطا تاما بالتغير في نوع السلطة حيث يحتاج الحاكم هنا الى تعدد مصادر القوة ويعتبر المال مصدرا من مصادرها. كما أنه سيساعد على اضعاف الروابط بين الحكومة ومجموعة التجار وتقويتها بين الحكومة والصفوة السياسية الخارجية. ويعود الاهتمام المباشر من قبل الحكومة بزيادة دخلها الى عدة أسباب نذكر منها على الأخص تعرضها للغزو الخارجي الذي كان مكلفا[٧] والتعود على نمط استهلاك جديد[٨]. ففي البداية اعتمدت على الضرائب والرسوم حيث عرفت الكويت لأول مرة أنواعا من الضرائب وارتفاعا في الرسوم لم تعرفه من قبل[٩]. ومن ثم اهتمت الحكومة بشئون التجارة[١٠] التي نشطت في هذه الفترة نتيجة لهذا الاهتمام ولظروف الحرب العالمية الأولى التي أدت الى التوسع في التجارة. واصبحت الحكومة ولأول مرة في تاريخ الكويت تنافس مجموعة التجار في الداخل. ومما يدل على صحة البيانات والاحصائيات في ارتفاع دخل الحكومة في هذه الفترة تمكنها من تقديم المساعدة للحكومات الخارجية[١١] وإقراض التجار[١٢]، وتبنيها نمط استهلاك جديد تمثل في قدرتها على اقتناء بعض من تكنولوجيا الغرب (سيارة وآلة تقطير للمياه ومولد كهربائي ويخت وباخرة لنقل الماء).

وتأسست في هذه الفترة أول إدارة حكومية هي ادارة الجمارك. ويتضح من البيانات أنها لم تكن تختلف في تكوينها عن نظام الادارة السابق من حيث تبعيتها وموظفوها وكان الغرض منها هو جمع العوائد الجمركية. ويقوم بالعمل الاداري بها خدم الشيخ.

احتفظت مجموعة التجار بحجمها الذي كان صغيرا نسبة لمجموعة عدد السكان الذي بلغ في ذلك الوقت حسب تقدير لوريمر ٣٥٠٠٠ نسمة[١٣]. وقد ارتفع دخل هذه المجموعة بسبب النشاط التجاري في هذه الفترة وازدهار حرفة الغوص، حيث كانوا هم كملاك للسفن أو كتجار لؤلؤ قد جنوا ثمار هذا الازدهار. فقد كانوا يعيشون في مساكن كبيرة هي ملك لهم كما كانوا يمتلكون مساكن أخرى على السواحل ينتقلون اليها حيث يطيب لهم السكن قرب البحر في امسيات الصيف ومساكن في الصحراء يقطنونها في فصل الربيع ومساكن يستغلونها للايجار. هذا

بجانب ما يمتلكونه من مخازن مقامة على ساحل المدينة لحفظ مخزون ما تحتاجه السفن وحفظ ما يرد اليهم من بضاعة يحتاجها أصحاب الحرف المختلفة. وكانت لهم في داخل المدينة مخازن لتخزين ما يرد اليهم من مواد غذائية وسلع استهلاكية ملحقة فيما يعرف بدكاكين التجار المقامة في سوق أطلق عليه اسم سوق التجار والذي لا يزال قائما الى الآن. ويستعمل هذا السوق كمقر للمجموعة ولعرض وتصريف بضائعهم. ويقضي افراد هذه المجموعة من الذكور أوقاتهم في ساعات الصباح الأولى في (ديوانية) احدهم التي يؤمها في معظم الاحيان افراد المجموعة من القاطنين بالقرب منها. ثم يتجمعون جميعا في السوق الخاص بهم ويعاودون الجلوس في المساء في (الديوانيات) كما كان هناك عدد من (الديوانيات) التي يملكها احدهم وتؤمها الغالبية العظمى منهم وتستعمل لمناسبات اللقاء التي تستدعي وجود أغلبهم.

وكانت لبعض التجار ممتلكات في الهند وفي عدن حيث انتقل بعضهم لمزاولة التجارة هناك. كما كانت الاغلبية من مجموعة التجار تمتلك في العراق البساتين والنخيل. وقد نسب أحد الباحثين هذا الوضع للتنظيم الاقتصادي المتبع، والذي ساعد هذه المجموعة ليس فقط على رفع دخلها وبالتالي كمية الربح وتمتعها بمستوى معيشة يختلف اختلافاً شاسعا عن مستوى معيشة مجموعة العاملين ولكن أيضا على احتكارها لعضوية هذه المجموعة بمنع الحراك الاجتماعي بنوعيه[١٤]. يقول الباحث نفسه ان التنظيمات الاقتصادية تعتمد على نظام «الاستدانة» الذي لا يستفيد منه الا كبار الاغنياء فقط. الملاح يبيع قوة عمله في مقابل أجر زهيد لا يجد فيه ما يكفي لسد رمق أسرته فيلجأ الى الربان للاستدانة. والتاجر مالك السفينة يقرض الربان ليتولى تجهيز السفينة وتسييرها ويكون التاجر بهذا قادرا على جني ارباح أكثر مما لو سير السفينة على حسابه الخاص. وكل تاجر صغير يستدين من تاجر أكبر منه. ولا يستبعد الباحث ان التاجر الذي يخرج في عرض البحر لشراء اللؤلؤ يكون مدينا لآخر اغنى منه. ويستنتج من تحليله «ان العمل كله كان مرتكزا الى الدين والدين الذي لا يسدد لان تسديده لم يكن ممكنا» ويوضح هذا بقوله، «ان بعض الممولين كان يشترط ان تباع له اللآلى التي حصل عليها باسعار بخسة، مقابل ماله، بما يقارب خمسة أو ستة أضعاف الثمن الذي كلفته. واذا حدث وكانت حمولة السفينة من اللآلى لا توازي المال الذي أقرض للربان كان يحسب الممول الفرق دينا على الربان الذي يسدده عن طريق الخروج مرة ثانية بسفينته ليأتي بكمية آخرى من اللؤلؤ ليفي بدينه[١٥]».

ولقد ساعد على هذا النظام حسب البيانات المتوافرة، وعي التجار بمصالحهم وكون التجار يرسمون السياسة الاقتصادية حيث ظلوا هم المستشارون وهم الذين يحسمون الخلاف بين المتنازعين في الامور الاقتصادية[١٦] وبحكم تمتعهم بالسلطة بالنسبة لغيرهم من المجموعات الاخرى لن يجدوا صعوبة في وضع قراراتهم موضع التنفيذ وقد ظل العمل بالبحر محكوما بالعرف حتى ١٩٤٠م حيث صدر أول قانون للغوص ١٩٤٠ الذي لم يشترك العمال بالطبع في وضع بنوده، تلك التي جاءت مثبتة لعلاقات عمل قائمة. ويذكر أحد الباحثين أنه بعد صدور القانون إذا حدث خلاف بين العمال والتجار يحيل رئيس المحكمة الأمر الى خبراء يرفقون بدورهم تقريرهم الى لجنة تمييز ـ وتبعا لاسمائهم ـ لم يخرج الخبراء ولا اعضاء هذه اللجنة عن مجموعة التجار[١٧].

وكان من الطبيعي ان يلمس التجار أهمية التعليم كنتيجة للعمل بالتجارة والتعامل مع تجار من مجتمعات أخرى. وقد أسس التجار أول تعليم نظامي للبنين عام ١٩١٢. ثم ساهم الحاكم معهم في انشاء المدرسة الثانية للبنين. واقنع التجار الحكومة بتخصيص ٢,٥٪ من رسوم الواردات للتعليم وأسسوا أول هيئة للاشراف على هذه الخدمة. وصدرت أول مجلة من أول مدرسة. وفي عام ١٩٢٥ أرسلت لبغداد أول بعثة دراسية بقصد اتمام التعليم. وفي عام ١٩٢٤ تأسس أول ناد أدبي.

ويبدو ان بعض التجار حاولوا أن يستثمروا بعضا من مدخراتهم في مشروعات صناعية لسد الاحتياجات المحلية ولكنها أتت في وقت متأخر حيث لا بد ان تكون بريطانيا قد سبقت في دراسة احتياجات السوق المحلية مما عطل الانتاج المحلي الذي استرد بعضا من نشاطه في فترة الحرب العالمية، ثم قضى عليه تماما بعد انتهائها. من الصناعات التي ذكرت صناعة مواد البناء، وصناعة الصابون، وصناعة الاحذية. ومن أعمال المجموعة محاولة نقل مياه شط العرب الى الكويت. وقد كونوا أول شركة مساهمة للنقل البري بالسيارات. . وفي عام ١٩٣٥ طالب التجار بفصل (جمال باش) وقد كانت تابعة لاعمال وكيل شركة البواخر الهندية البريطانية لتأسيس شركة مساهمة كويتية يكون مجلس ادارتها من الكويتيين. وفي عام ١٩٤٥ تأسست أول شركة مساهمة وكانت لصيد الاسماك[١٨].

ولقد مست سياسية الصفوة السياسية الدخيلة مصالح مجموعة التجار بطريق مباشر أو غير مباشر. فالعداء مع الجيران وتهديداتهم واستخدام القبائل في الهجوم على الكويت يؤثر على نشاط هذه المجموعة وبالتالي على دخلها سواء عن طريق رفع

الرسوم او تعدد انواع الضرائب أو نقص اليد العاملة بسبب انشغالها بحروب مستمرة. وقد أدى هذا الى اصطدام التجار مع الحاكم وقررت مجموعة منهم ترك البلاد وهاجرت الى المجتمعات القريبة. كما ان مجموعة التجار قد فقدت وظيفتها السياسية من جراء العمل على عزل الحاكم عنهم من قبل الصفوة السياسية البريطانية التي احتكرت اتخاذ القرار في الشئون الخارجية والتأثير بطريق غير مباشر في رسم السياسية الداخلية. على الرغم من ان الحكام كانوا في تصرفاتهم يحافظون على استمرار العلاقة الايجابية والقوية بينهم وبين التجار. ويحفظون لهم قدر الامكان المشاركة في القرارات السياسية الداخلية وايضا الخارجية حيث يعرض فيها الامر على الحاكم لأخذ رأيه من قبل البريطانيين، ويأخذون بارائهم ويحاولون التوفيق بين الأراء في حالة الاختلاف في وجهات النظر في أي أمر من الامور. البيانات الخاصة بالحوادث الآتية تؤكد هذا :

أ ـ هجرة التجارة الثلاثة من الكويت ومن ثم العودة اليها.

ب ـ مساعدة خزعل حاكم المحمرة.

جـ ـ الحصار التجاري الذي فرضته بريطانيا على الكويت اثناء الحرب.

د ـ الازمة التجارية بين الكويت والسعودية حيث طلبت السعودية تعيين موظف من قبلها في الكويت لجمع الرسوم.

ان التجار كانوا يتوقعون ان البريطانيين سيسلبونهم أحد مصادر قوتهم (السلطة) مما سيضعف الاعتماد المتبادل بين الحكومة والتجار والذي يرجع الى وجود الخلل في معادلة مصادر القوة ففي الوقت الذي سيفقد فيه التجار مصدرا من مصادر القوة (السلطة) ستكسب فيه الحكومة مصدرا أخرا (المال) الذي ستحصل عليه بسبب اهتمامها بالتجارة واقتراضه من البريطانيين الذين لا بد انهم يرحبون بذلك، لماله من فائدة في تقريب العلاقة بينهم وبين الحكومة.

ومع ان التجار كانوا هم المستفيدون من اهتمام الحكومة بالتجارة عن طريق اصلاح الطرق، وتوفير السفن الكبيرة، والعمل على جعل البواخر ترسو في ميناء الكويت بدلا من إرسائها في موانىء أخرى، ونقل البضائع من هذه الموانىء للكويت بالسفن الشراعية، وبناء مخازن، وتوفير الامن للقوافل التجارية. مما ساعد على نقل التجارة، وتشجيع تجار المجتمعات المجاورة على الثقة بالتجارة الكويتية، الا ان مصالح بريطانيا التي تعارضت مع مصالحهم أثناء الحرب العالمية الأولى قد أثرت على دخولهم بسبب حصار الكويت تجاريا رغم معارضة الحاكم، والتجار، الى جانب

الازمة التجارية بين الكويت والسعودية حيث كانت الكويت تعتمد على القوة الشرائية من نجد والجماعات والمجتمعات المجاورة.

كل هذه الحوادث قد بينت للتجار بما لا يدع مجالا للشك أن الصفوة السياسية البريطانية التي تعمل على خدمة اغراض حكومتها والتي تتعارض مع مصالحهم ستفقدهم أهم مصدر من مصادر سلطتهم، المال، هذا الوعي كان له تأثيره في تحديد قرارات التجار التي كانوا يراعون فيها استعادة السلطة كمؤثرين على القرار السياسي أو مشاركتهم في صنعه، وبالتالي القدرة على الحفاظ على مركزهم المالي. وقد استردوا في عام ١٩٢١ دورهم السياسي كأعضاء في أول مجلس شورى رسمي، وفيما بعد انتخبوا من بينهم اعضاء المجلس البلدي عام ١٩٣٤، واعضاء مجلس المعارف عام ١٩٣٦. وكما سبق أن بينت لم يكن الوضع يسمح حتى بالاحتفاظ بالاستشارة في اتخاذ القرار وكانت النتيجة ان فقدت مجموعة التجار دورها القديم، ويبدو أنها لم تكن تأمل في استعادته تحت ظروف الحماية، فكان ان طالبت بالمشاركة في السلطة. فوافق الحاكم وعاد اعضاء المجموعة مشكلين أول مجلس تشريعي مؤلف من ١٤ عضوا. وقد اختاروا ولي العهد حينذاك رئيسا له. وقد وضع المجلس ما عرف «بالقانون الأساسي» الذي وقع عليه الحاكم في ٢ يوليو عام ١٩٣٨. وقد حدد هذا القانون اختصاصات المجلس التي كانت مطابقة لاختصاص اي سلطة تشريعية بالاضافة الى الاختصاص الذى رأى المجلس أنه من الممكن ان يقوم به وهو تولى وظيفة محكمة الاستئناف العليا الى ان تشكل محكمة خاصة بهذا وكذلك يكون رئيس المجلس التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد. لم يدم هذا المجلس طويلا. فقد كانت الصفوة السياسية البريطانية أكثر المجموعات قوة ووعيا بدورها ومصالحها التي تتعارض مع أي توسع في حجم الصفوة السياسية المحلية واختصاصاتها، خصوصا اذا كان قد أصبح حق هذه الصفوة ان تكون هي «المرجع لجميع المعاهدات والاتفاقيات سواء اكانت داخلية أو خارجية، ولن يصبح تحديد أي منها قانونيا الا اذا وافق عليها وأقرها المجلس» وهذا هو مضمون المادة الثالثة في اختصاص المجلس التشريعي كما جاء في القانون الأساسي. وقد كان ما يشغل البريطانيين في ذلك الوقت، كما يبدو من نشاطهم ضد هذه المادة هو اتفاقية النفط. وقد اتضح من تصرف البريطانيين اثناء وجود المجلس أنهم يعملون ليس فقط على الاحتفاظ بسلطة استغلال المواد الاولية باستقلالية، وانما ايضا كان يهمهم جدا لمن ستذهب عوائدها لمالها من ثقل كمصدر قوة. كما أنه لم يعد سرا رغبتهم في الهيمنة على أوجه صرف ما دفع ثمنا للنفط واستعادة بعض منه ان لم يكن معظمه، لذا

حرصت بريطانيا بعد حل المجلس ان لا يزيد دور الصفوة السياسية المحلية على الاستشارة.

ويمكن القول ان النشاط السياسي لمجموعة التجار في هذه الفترة ممثلا في طلب مجلس تشريعي ومن ثم وضع قانون باختصاصات سلطة تشريعية يوحي بتطور في فهم الحقوق السياسية والمطالبة بها. الا ان تكرار اسماء أسر القادة السياسيين التي اقتصرت عل مجموعة التجار توحي بأنها ديمقراطية (مجموعة) مع العلم بأن مضمون المادة الأولى في القانون الأساسي لا يختلف عن مضمون المادة نفسها في دساتير المجتمعات الديمقراطية. اما عن نشاط المجلس في الفترة القصيرة من عمره، فقد كان منها ما يمثل مصالح المجتمع كالتصدي لاختصاصات الصفوة البريطانية سواء عن طريق المادة الثالثة من القانون السابق الذكر، أو نشاط الشباب المتمثل في نشر الافكار الديمقراطية والمبادىء القومية، والاهتمام ببعض الخدمات والاصلاحات والغاء التنظيمات التي يعم ضررها الجميع. أما الاهتمام بالغاء بعض الرسوم والضرائب والعوائد فيمكن ان يحقق لمجموعة التجار فائدة وهي الاحتفاظ بأهم مصدر قوة يحافظون عليه والذي سبق ان وضحته في الفقرات السابقة.

والواقع أن الاغلبية العظمى من السكان كانوا من المنتجين سواء كانوا من الذين يملكون وسيلة انتاجهم او الذين يعملون بأجر. الحرفيون[١٩] نافسهم التجار باستيراد الآلة التي قتلت الأعمال اليدوية ونافسهم البريطانيون باغراق السوق بالمواد المصنعة.

والجدير بالذكر ان مجموع سفن الغوص في العقد الأول من القرن العشرين كان حوالي (٤٦١) سفينة وعدد البحارة (٩٢٠٠) بحار. محصول الغوص ارتفع في الفترة من نهاية القرن الماضي وحتى العقد الأول منه. وفي عام ١٩١٢ بلغ المحصول من هذه المهنة حدا لم يكن متوقعا[٢٠]. لم يستفد العمال من نجاحهم في رفع الانتاج وقيمة المنتج بسبب ـ كما هو واضح من البيانات عن العمل في البحر ـ استغلالهم. يبيع العامل في البحر قوة عمله بثمن بخس ففي ظل ظروف عمل قاسية كظروف الصحراء وفي غياب الوعي لدى العمال لم يكن أمامهم سوى تقبل أي أجر حتى عند القيام بأخطر الأعمال كالغوص مثلا. ونظرا لضآلة المردود، كان العامل يضطر الى العمل طوال ايام السنة، تسعة شهور في سفن النقل البحري وثلاثة شهور في سفن استخراج اللؤلؤ. ويظل العامل للسبب نفسه، قلة الدخل، مدينا للربان وملاك السفن، يستدين منهم ليسد بعض احتياجات أسرته في رحلته الطويلة وتتوارث

الأسرة واجب اداء الدين حيث يأخذ الابن مكان والده للوفاء بدينه. ولقد كان المستأجر قاسيا في الحصول على الفائض، فالسفينة التي رحلتها شهور، لا يحصل العامل فيها على ما يسد رمقه أو حتى يحفظه حيا الى نهاية الرحلة. ويتعرض العمال لأمراض سوء التغذية بسبب قلة الغذاء ورداءة نوعه بالاضافة الى العمل المرهق بأدوات بدائية وقسوة المسئولين على العمال اثناء العمل، ومعاقبتهم لو تخلفوا عنه بسبب مرض أو ارهاق قد يعرضهم لفقد حياتهم. ولقد حدث ان رافق احد الباحثين العمال في رحلتهم وصور ما شاهده بعينه من معاناة العمال على ظهر السفينة وسوء استغلالهم[٢١]. وفي الكتابات الحديثة للباحثين الذين تخصصوا في البحث في الأعمال البحرية ما يوضح ويؤكد صور الاستغلال[٢٢]. بالاضافة الى ما تركه العمال الذين كانوا في الوقت نفسه شعراء، من شعر يصف المعاناة والقسوة التي كانوا يلاقونها على ظهر السفينة[٢٣]. ولم تكن ظروف المعيشة على الأرض بأفضل منها اثناء ركوب البحر. فباستثناء مخاطر البحر وقسوة العمل وخطورته فالعامل على اليابسة يعاني من صعوبة توفير ما يسد رمق أسرته. فالاغلبية منهم لا تملك حتى سكنها، ولا يجدون الاحتياجات الأساسية الضرورية ويعيشون ايامهم على أمل تسديد ديونهم حتى لا تتحمل الأسرة عبء هذا الدين. وفي الوقت الذي تنعم فيه أسر الملاك بمستوى معيشة عال بسبب ازدهار مردود حرفة الغوص، كان الذين يعود اليهم هذا الرخاء وهم المنتجون العاملون على ظهر السفينة لا يجدون القوت الضروري لافراد أسرهم. ويصف المؤلف نفسه الذي رافقهم في الرحلة الفرق الشاسع في مستوى المعيشة بين أسر الملاك والبحارة والذي لمسه بنفسه حيث كان أثناء اقامته في الكويت في ضيافة إحدى الأسر الغنية[٢٤]. ويؤكد كتاب آخرون صحة البيانات عن الفرق في مستوى معيشة الملاك ومعيشة العاملين[٢٥] بأجر. لذا، حين أخذت اعمال النقل البحري واستخراج اللؤلؤ بالانحدار منذ العشرينات من هذا القرن لاسباب كثيرة، تعود كلها لعوامل خارجية وأهمها التطور، حيث حلت السفن البخارية محل السفن الشراعية وصنعت اليابان اللؤلؤ، كان أول المتضررين هم العاملون الذين لم يكونوا حيث ازدهار المهنة بقادرين للأسباب التي ذكرتها أو يوفروا ما يساعدهم على الصمود ولو لفترة أخرى ليعدوا أنفسهم لأعمال أخرى. وليس هناك أى قانون أو حتى شبه التزام من أصحاب الأعمال يحمي المتعطلين من أضرار **البطالة**، بل على العكس كان العالم في ايام الكساد يجد صعوبة في الحصول على أجره الذي يبدو من شكوى العمال ان التجار كانوا يؤجلون دفعه بحجة انتظار تصريف البضاعة من اللؤلؤ التي تعرض في الهند للبيع. وقد جاهر أحد العاملين

بوضعهم من جراء هذا التصرف من التجار، والذي كان يخشى التنصل من دفع حقهم اذا كان يؤثر على الربح. وقد احتوت الشكوى، التي كانت عبارة عن مجموعة من الابيات الشعرية، على وصف تام لعلاقات العمل كما عبرت كلماتها أيضا عما سبق ان ذكر عن دور المنتجين في تكوين الثروة واعتماد الاقتصاد عليهم ومعاناتهم وسوء الحال الذي كانوا عليه حينذاك بسبب استغلالهم[٢٦].

وقد بدأ ينضم لهذه المجموعة في هذه الفترة من تاريخ المجتمع الكويتي - التي كانت تقع بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أعضاء من خارج المجتمع الكويتي الذين وصلوا اليه مع قدوم تكنولوجيا الغرب التي كان مستوردها يجلب مع الآلة من يكون قادرا على معرفة كيفية استخدامها وصيانتها. وقد ذكر احد الباحثين ان اول القادمين كان من الهند وجاء ليتولى العمل كسائق لاول سيارة عرفتها الكويت وكان ذلك عام ١٩١١. ولا بد والحال هذه ان يزداد عدد هؤلاء وسيتناسب تناسبا تناسبا طرديا والكمية المستوردة من التكنولوجيا.

وقد ظهرت في هذه الفترة انواع من المهن الادارية والفنية والتي على أثرها بدأت في التكوين مجموعة جديدة تولت العمل في هذه المهن. وكانت نواة هذه المجموعة هي من بعض الشباب الذين تلقوا بعض المعلومات في حلقات التعليم البسيطة حيث كانوا يلقنون مبادىء القراءة والكتابة والحساب والعلوم الدينية. وقد كانت الحاجة اليهم ماسة لشغل الوظائف العامة والخاصة، ومع بدء التعليم الرسمي انضم الى هذه المجموعة خريجو المدارس والعائدون من البعثات العلمية الذين كانوا يتلقون العلم في الدول العربية المجاورة. كما ضمت هذه المجموعة اعضاء من خارج المجتمع عملوا في التعليم والخدمات الصحية وغيرها من المهن التي تحتاج لقدر من التعليم.

وحسب المعلومات المتوافرة كان الكويتيون من أعضاء هذه المجموعة أكثر ارتباطا بمجموعة التجار. وقد يعود هذا لعدة عوامل منها عامل القرابة، لان ابناء الميسورين هم الأكثر قدرة على نفقات التعليم سواء في الداخل أو في الخارج، بجانب ان التجار كانوا أكثر الناس وعيا بأهمية التعليم وهم الذين بحكم طبيعة عملهم كانوا أشد الفئات حاجة الى الاستعانة بخدمات المتعلمين. كما أنهم كانوا على صلة بافراد هذه المجموعة بحكم كونهم المشرفين والممولين للتعليم حينذاك، وهم فيما بعد المستأجر لقوة عمل افراد هذه المجموعة. وقد ازداد التقارب بين هذه المجموعة ومجموعة التجار في فترة العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، حيث

بدأت المواجهة مع البريطانين الذين تتعارض مصالحهم مع مصالح التجار ومع ما يحمله افراد هذه المجموعة من اراء تتضمن فهما للفكر الاستعماري بشكل عام والبريطانيين المسيطرين على المنطقة بأسرها بشكل خاص، فقد كان لاقامتهم في البلاد العربية اثناء فترة تعليمهم، ولقدرتهم على تتبع ما يجري في المجتمعات الأخرى عن طريق الاعلام المقروء أثره في فهم ما يحدث داخل هذه المجتمعات. ويظهر هذا التقارب بين المجموعتين في نوع النشاط السياسي الذي لا بد وأن يكون الجانب الفكري فيه نابعا من جهد المتعلمين. ويمكن للقارىء هنا ان يعود لما نشر، والصادر عن الجمعية السرية من اراء تحمل ايديولوجية واضحة حول الاستعمار والقومية وأهمية التعليم والخدمات الصحية بوجه خاص والخدمات العامة المختلفة، والمساواة فيما يتعلق بتوصيل اراء وشكوى كل المجموعات في المجتمع الى الحكومة. ومما يدل على التقارب ايضا اهتمام المجلس التشريعي بنادي كتلة الشباب الوطني. ويتضح من البيانات المتوافرة أنه حتى بعد حل المجلس استمر بعض المتعلمين بالقيام بطرح قضايا المجتمع ومناقشتها في الاندية والهيئات وعلى صفحات الجرائد. وقد لاحظ احد الباحثين ان اراء هؤلاء وجهت التغير فيما بعد حيث يقول :

«ان الحكومة بدأت تتبنى بعض المطالب الشعبية المهمة التي دعت اليها الهيئات الشعبية المنحلة. والآمال التي يعقدها المثقفون من شباب الكويت بالنسبة لمستقبل البلاد ويرجون ان تتحقق في القريب العاجل والتي يأملون أن تتكاتف القوى جميعها للوصول اليها»[٢٧] (راجع المطالب بالهامش).

وقد نسب الباحث نفسه قدرة الحكومة على وضع هذه المتطلبات موضع التنفيذ لما طرأ من تغير في الزيادة المستمرة في دخلها، والذي يعود لاستخراج النفط الذي كلما زادت كمية المستخرج منه وبيعها كلما اصبحت الحكومة في وضع مادي يمكنها من تلبية ما تقدم به التجار والمتعلمون من مطالب. وبالفعل توجد علاقة وثيقة بين برامج اعادة توزيع الدخل ـ كما سنلاحظ فيما بعد ـ التي باشرت الحكومة بالأخذ بها بعد استغلال النفط تجاريا، وكذلك الاستغلال السياسي والدستور وبين النشاط السياسي والاصلاحي لمجموعة التجار ومجموعة المتعلمين التي سبق ذكرها.

منذ الأربعينات من هذا القرن أصبح للصفوة البريطانية السياسية دور اقتصادي، وان لم يكن هذا الدور جديدا حيث ترجع بدايته الى اوائل القرن

العشرين وبالتحديد ١٩١٣[٢٨]، وهو بداية التنقيب عن النفط الا أنه اصبح أكثر وضوحا وأكثر قوة بعد ان بدأ هذا النشاط الاقتصادي ـ استخراج النفط ـ الذي تتولى هذه الصفوة السيطرة التامة عليه يقضي على الانشطة الاخرى والتي ان لم يكن هو السبب الوحيد في القضاء عليها الا أنه بالتأكيد كان أهم الأسباب. وقد كان للتفوق السياسي والاقتصادي لهذه الصفوة على باقي المجموعات الأخرى داخل المجتمع، القدرة على وضع الجميع بما فيهم قوى الانتاج الداخلية موضع المتفرج الذي لا يربطه بأهم نشاط اقتصادي يعتمد عليه المجتمع بأسره الا ذلك النصيب الذي يحصل عليه من ثمن المباع من هذه المادة الخام، والذي نجح البريطانيون في استعادة جزء منه عن طريق فرض خدماتهم على الحكومة بحجة مساعدة المجتمع في الاستفادة من عائدات النفط بمشروعات داخلية واستثمارات خارجية.

قوى الدور الاقتصادي للحكومة بعد ان آلت اليها عائدات النفط، وتعددت وظائفها حين أخذت على عاتقها رسم وتنفيذ برامج اعادة توزيع العائد وتنمية الدخل، وقد شملت هذه البرامج، التثمين والخدمات التعليمية والصحية والاسكانية والرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة والاعانات المادية لاصحاب الدخول المتدنية بقصد رفع مستوى المعيشة والمساعدات الطارئة للمتضررين لاسباب مختلفة وشملت برامج تنمية الدخل تشجيع الانشطة الاقتصادية الأخرى في مختلف القطاعات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية[٢٩].

وبعد رحيل الصفوة السياسية البريطانية (الاستقلال السياسي)، استعادت الحكومة الدور السياسي الذي كانت تمارسه قبل الحماية بما في ذلك الشئون الخارجية، علاقة هذا المجتمع بباقي المجتمعات الآخرى. في عام ١٩٦٢ صدرت في أول وثيقة رسمية بنود تنظيم المجتمع السياسي المستقل الذي اصبح المسمى الجديد له دولة، وعادت الصفوة السياسية المحلية في تنظيم سياسي حديث يتكون من ثلاث سلطات تكون منفصلة حسب الدستور. وبدأت الحكومة منذ الاستقلال بتكوين (جيش) وجهاز أمن داخلي (الشرطة). ودربت مجموعة من الشباب المتعلم على المهن الدبلوماسية ليمثلوا في الخارج مجتمعهم الذي بدأ في استقبال البعثات الدبلوماسية من مختلف الدول. وتبنت التنظيمات الادارية الحديثة في الجهاز الذي أقيم خصيصا (ديوان الموظفين) ليكون المسئول عن الوظيفة العامة الفنية والادارية ولقد ترتب على الزيادة في الوظائف الحكومية

الحاجة الى اعداد كبيرة من المؤهلين لشغل هذه الوظائف العامة ـ ولقد أصبحت الحكومة في فترة زمنية بسيطة أكبر صاحب عمل في المجتمع، استوعب القوى العاملة المحلية وفتح باب الهجرة الى المجتمع لتغطية طلباته من العاملين في مختلف المهن. وقد كانت نتيجة لذلك ان ارتفع عدد السكان نتيجة للزيادة غير الطبيعية (الهجرة).

وقد استحدثت الحكومة تشريعات وقوانين جديدة بسبب الوضع الجديد، الناتج عن زيادة عدد السكان وتعدد المؤسسات وتنوع الأعمال والخدمات، ولقد اقتصر تدخل الحكومة في هذا المضمار الثقافي على تبني تشريعات وتنظيمات قانونية معمول بها في مجتمعات عربية تتشابه في ثقافتها العامة. ومع هذا فقد ظل للعرف قوته واستمرت التقاليد السياسية بين الحاكم والمحكوم التي كانت سائدة قبل فترة الحماية، كما ظل نظام الاستشارة في الامور العامة بين الحاكم و(الاعيان) مستمرا وبقى الناس في علاقتهم يفضلون الطرق والأساليب القديمة. فالافراد لا يزالون يعتقدون ان من يملك الفصل في الأمور ليس الموظف الحكومي المختص وما ينظم العلاقات بين الناس ليس ما دوّن من اعراف. ان هذه الامور، في رأيهم، من اختصاص الحاكم فقط او من ينوب عنه مباشرة كولى العهد أو الوزير فقط. وحين وجد الفرد نفسه أمام مؤسسات أصبحت تقف حائلا بينه وبينهم أخذ يبحث في التنظيمات الجديدة عن كيفية الوصول الى هؤلاء. فكان أن استعان بالنائب ليحقق له هذا الغرض. فهو في رأي الناخب (وسيط ذو نفوذ) يمكن المواطن من طرح ما يشغله من أمور على الوزير او حتى على ولي العهد. ان قيام النائب بهذا العمل واستقبال أعلى المسئولين في الاجهزة الحكومية المختلفة له لتأدية هذا الغرض يؤكد أنه ليس بعض المواطنين وانما المجتمع ككل لا يزال يعمل حسب العادات والتقاليد القديمة. التمسك بالجزء المعنوي من الثقافة كان يقابله رغبة في تغير الجزء المادي منها، والدليل على ذلك أن اختلفت، وبشكل سريع، النماذج القديمة للسكن ونوع محتوياته ليحل محلها نمط السكن المتفرد للاسرة الواحدة بدل السكن القديم الكبير الذي يضم عدة أسر. ووجدت الأسرة الممتدة نفسها موزعة على عدة مساكن بعد أن أصبح بمقدورها المادي أن تقيم للأسرة النواة مسكنا خاصا بها. ولما كانت الاعراف المعمول بها تعطي للارتباط القرابي أهمية كبرى فقد حرصت الأسر على أن تعيش بقدر الامكان في مساكن متجاورة. في المجتمعات الغربية التغير في النظام الأسري الذي هو جزء من تغير شامل أدى الى السكن التفردي. في مجتمعنا وجد الناس أنفسهم فيه متفردين قبل التعرض

لأسباب التفرد. الى جانب التغيرات السكنية حدث تنوع في الغذاء ونوغ المأكولات، والمواد المستخدمة في اللباس واداة الانتقال ووسائل الاتصالات والطاقة وامتد التحديث ليشمل مكان العمل ايضا. كما نجحت الحكومة في تنفيذ مشروعات انشائية كبيرة فتغير على أثرها الكثير من معالم المدينة القديمة وبنيت الضواحي السكنية بانماط حديثة وشقت الطرق ونظمت لتصبح ملائمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في التنقل. وأعيد بناء الموانىء البحرية والبرية والجوية لتكون صالحة لاستقبال وسائل المواصلات الحديثة، واستورد المجتمع كل ما استحدث من تكنولوجيا في جميع انحاء العالم مما يستخدم في مختلف الاغراض الصناعية والتجارية والتعليمية والصحية والمنزلية.

ترسخت النظرة الحديثة في الجمع بين العمل السياسي والاعمال الآخرى، وازداد عدد افراد الأسرة الحاكمة من العاملين بالتجارة. كما تغيرت النظرة للتعليم حيث اصبحت مساوية من ناحية الاهمية للمهارات الآخرى التي يتطلبها النجاح في اي عمل. فارتفع على اثرها عدد المتعلمين والرغبة في الوصول الى أعلى مراحله. وقد أدى هذا الى البروز في مجالات متنوعة. كما ساعد الارتفاع في الدخل على الاختلاط المباشر بالثقافات الاخرى عن طريق الزيارات والمعاملات الرسمية.

تمكنت الحكومة بسبب الدورين الرئيسيين، السياسي والاقتصادي وخصوصا بالنسبة للأخير، ـ اعادة توزيع العائد ـ من اقامة علاقات مباشرة مع باقي المجموعات وفي التأثير على العلاقة بين المجموعات بعضها ببعض. وحافظت الأسرة الحاكمة على العلاقة القديمة التي تجمع بينها وبين مجموعة التجار بأن اعادت لهم الدور السياسي الذي فقدوه اثناء فترة الحماية الاجنبية، كما ساعدتهم على مضاعفة دخلهم حيث صرفت النظر عن مصادر الدخل الاخرى كالضريبة ودفع الرسوم وكان نصيبهم من توزيع العائد كبيرا حيث كانت هذه المجموعة اكثر المجموعات استفادة من البنود المخصصة في الميزانية (للتثمين) وهو اعادة استملاك العقار والارض من قبل الحكومة باسعار مرتفعة جدا، بسبب مساحة ما يملكونه من الارض وعدد العقار نسبة لحجم ما تملكه باقي المجموعات التي لم يكن بعض أفرادها يملكون سوى السكن الخاص بهم، في حين كان يسكن البعض الاخر بالايجار ويكون التجار بهذا قد احتفظوا بالمصدرين الاساسيين لقوتهما، المال والسلطة، ولقد ارتفعت أهمية المصدر الثاني، ففي السابق كانت

سلطتهم تعود لدورهم الاقتصادي، ولكن بعد تفوق الحكومة على هذه المجموعة بالنسبة للدخل اصبح للسلطة اهميتها في قدرتها على مضاعفة الدخل. وهذا يفسر الغاء النظرة الدونية للوظيفة العامة والتسابق في الحصول عليها من قبل اعضاء هذه المجموعة، لا بقصد اجر الوظيفة ولكن للصلاحيات التي ستمكن هذه المجموعة من المشاركة ليس فقط في رسم التنظيمات والمشروعات الخاصة باعادة توزيع الثروة، ولكن ايضا للاشراف على وضع هذه السياسية موضع التنفيذ والذي سيمكنهم من الحصول بطريق غير مباشر على جزء من حصص المجموعات الأخرى من عائد النفط عن طريق الفوز بالمناقصات والتعرف على أفضل أوجه الاستثمار ونوع ما يستورد وكميته من احتياجات الحكومة والجماعات **الأخرى**، ان هذه الاهمية للعلاقة بين السلطة والثراء ولدت علاقة ايجابية قوية بين افراد مجموعة التجار والأسرة الحاكمة. اما العلاقات الاجتماعية بينهما فلم يطرأ عليها اي تغير، فلقد حافظ كل منهما على تقاليد الاتصال والزيارات والواجبات الاجتماعية كما كانت في بداية نشأة المجتمع. وظلت علاقات القرابة عن طريق النسب بين الاسرة الحاكمة والأسر من هذه المجموعة التي تتساوى معها في المكانة الاجتماعية للقبيلة التي ينتمون اليها.

المجموعة التي نشأت حديثا في نهاية القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين هي مجموعة الاداريين والفنيين. وهؤلاء قوى ارتباطهم بالحكومة التي اصبحت المؤجر الجديد والوحيد لقوة عملهم وبأسعار مرتفعة هذا بالاضافة الى اهتمام الحكومة بتوفير الخدمات وضمان مستوى من المعيشة وانماط الاستهلاك القريبة من تلك التي يتمتع بها أسر مجموعة التجار. وبتوفير الحكومة لنظام الاقتراض ساد نوع من المساواة في انماط الاستهلاك ومستوى المعيشة بين هؤلاء والتجار. لكن الفرد من هذه المجموعة قد وجد نفسه مدينا للحكومة بمبالغ يستغرق سدادها فترة طويلة من الزمن قد تمتد طوال فترة الحياة كلها. كما كان لبرامج الخدمات المجانية أثرها في فتح الحراك الى اعلى والذي كان في السابق مغلقا تماما امام من لم يكن غنيا بالمولد. حصل هؤلاء على التعليم وأتيحت لمن وصل منهم الى اعلى مراحله فرصة تولي مناصب قيادية او مهن فنية عالية ذات مردود مادي ومعنوي عال، وعن طريق المراكز القيادية تمكنوا من التأثير على القرار السياسي، وبتبني الديمقراطية السياسية اصبح منهم اعضاء في السلطة التشريعية. كما ان عددا منهم تحرك الى أعلى وانضم لمجموعة التجار فجمع فيما بعد بين المال والسلطة. وسوف أعود لتحليل هذا الجزء

عند الحديث عن العلاقة بين هذه المجموعة ومجموعة التجار.

أما مجموعة المنتجين السابقين فقد نشأت بينها وبين الحكومة علاقة مباشرة، حين أخذت الحكومة على عاتقها مسئولية ايجاد وظيفة لكل متعطل فقد عمله السابق، بسبب اندثار مهنهم السابقة، وبسبب تعنت شركات النفط بعدم تدريبهم على الاعمال الجديدة وجلب ما تحتاجه من قوة عمل من الخارج. واذا سمحت لاي منهم بالعمل يتم ذلك عن طريق تعيينهم في الاعمال المرهقة ذات المردود المادي والمعنوي المتدني. بحجة أنهم غير قادرين على القيام باعمال افضل. كما ارتبطوا بالحكومة عن طريق برامج الخدمات والرعاية الاجتماعية التي ساعدت على رفع مستوى معيشتهم عما كان عليه في السابق واتاحت للجيل الجديد من ابنائهم فرصة الحراك الى اعلى. ومقارنة بصاحب العمل السابق وجد المنتجون السابقون في صاحب العمل الجديد المنقذ لهم من مشاكل الفقر والعوز التي تعرضوا لها في السابق والاعمال ذات الخطورة على حياتهم.

مجموعة التجار اتسع حجمها بسبب انضمام اعضاء جدد اليها من خارج المجموعة من الاسرة الحاكمة كتجار، ومن مجموعة الاداريين والفنيين بسبب الحراك الاجتماعي الصاعد. ولقد أضاف هذا الى عوامل عدم تجانسها عوامل أخرى جديدة اوضحها الاختلاف في الجنسية حيث انضم لهذه المجموعة اعضاء من المهاجرين الى المجتمع للعمل في الوظائف العامة ثم تحركوا الى أعلى. بجانب هذا العامل كان هناك الاختلاف والتنوع في الاعمال. ففي السابق كانت اعمال افراد هذه المجموعة محدودة، اما الان فقد تنوعت باستحداث اعمال جديدة كالمقاولة والأعمال المصرفية والتوكيل للشركات الاجنبية والاستثمارات في انشطة اقتصادية محلية كالصناعات التكميلية لبعض المواد الاستهلاكية والمشروعات الزراعية التي بدأت في تبني طرق زراعية حديثة واعمال تجارية متنوعة. ويختلف اعضاء هذه المجموعة من حيث الدخل وان كانوا جميعهم من الاغنياء بالنسبة للمجموعات الاخرى وإن كانت دخولهم متفاوتة. ولا بد ان تكون هذه العوامل وأهمها زيادة حجم هذه المجموعة التي تصعب معها الاتصالات الكثيرة والمستمرة بالاضافة الى اللاتجانس في داخل المجموعة مما قد يؤثر على التلاحم الداخلي، علما بأنه عند المقارنة بما كان عليه الوضع في السابق نجد أن حدة التقسيم العمودي من داخل المجموعة قد خفت بسبب تزاوج المختلفين في المكانة الاجتماعية للاصول القبلية، وان كانت الحالات لاتزال قليلة. ومن الملاحظ اختفاء عملية منع الحراك الهابط ـ ما امكن ـ

لاعضاء هذه المجموعة كما كانوا يفعلون في السابق. ويمكن القول ان هذا النوع من الحراك قد أصاب الأعضاء المنضمين حديثا لهذه المجموعة اما الاعضاء القدماء فقد احتفظوا بالوضع الذي كانوا عليه قبل الحماية، واصبحت مكانتهم المالية والسياسية أقوى مما كانت عليه في السابق. ازداد ثراؤهم واصبحوا منذ الاستقلال اعضاء في السلطتين التشريعية والتنفيذية وترأسوا الأولى منذ نشأتها حتى وقت قريب. والواقع أن أهداف مجموعة التجار المتمثلة في الاحتفاظ بمصدري القوة لم تتغير، ان ما تغير هو طريقة الاحتفاظ بها نتيجة لتغير الظروف. ففي السابق كان تحقيق الهدف يعود لتوازن مصادر القوة بين هذه المجموعة والأسرة الحاكمة. اما الآن فالأمر مرهون باستمرار وجود العلاقة الايجابية بينهما. ان الارتفاع الهائل، في البداية، في دخل هذه المجموعة يعود الى ارتفاع دخل الدولة. فلقد كان التجار هم المستفيدون الاولون من اعادة توزيع عوائد النفط عن طريق مباشر (التثمين) أو غير مباشر والتي تعود للزيادة في عدد السكان وبالتالي الزيادة في المتطلبات من الاحتياجات الأساسية كالمأوى والمأكل والملبس والتي يتولى التجار توفيرها لكونهم ملاك العقارات والموردين. وبجانب هذا أصبح للحكومة بسبب الزيادة في وظائفها العديد من المطالب التي تسابق التجار على الفوز بمناقصات توفيرها من خلال المشروعات والاحتياجات المخصصة لبرامج الخدمات والرعاية الاجتماعية. ويكون التجار بهذا قد حصلوا على النصيب الذي خصصته الحكومة من عوائد النفط للمجموعات الأخرى. وعلى هذا اصبحت الحكومة هي الجهة المهمة التي يعتمدون عليها في مضاعفة دخلهم. ولقد اهتمت هذه المجموعة بالمشروعات الانشائية وخصوصا بناء المساكن فكلما ازداد عدد المهاجرين الى المجتمع كلما ازداد الطلب على المساكن مما أدى الى ارتفاع الايجار وبالتالي ارتفاع دخل هذه المجموعة. وتشير الاحصائيات الى التوسع في الاستيراد حجما ونوعا نتيجة للزيادة في عدد السكان والارتفاع في الدخول بشكل عام، ويبدو من هذا أن العلاقة أصبحت قوية بين الزيادة غير الطبيعة في عدد السكان (الهجرة) وبين ثراء هذه المجموعة الكبير والسريع. وفي الماضي كان التجار يجلبون الحاجات الضرورية وأهمها المواد الغذائية من الدول المجاورة وسواحل افريقيا الشرقية والهند، اما الان فقد ازداد حجم المستورد من المواد المصنعة، وازداد معه اعتماد السوق على المصانع الغربية. حتى المواد الغذائية، أصبح جانب كبير منها يصل مصنعا من المجتمعات الصناعية، وتعود الناس على هذا النوع من الغذاء وعلى انواع أخرى جديدة، مما كان له أثره في تكوين علاقة بين المصدر الغربي والمورد المحلي، والتي ازدادت قوة عندما تعودت ليس فقط أسر التجار وانما باقي الأسر أيضا

على مستوى المجتمع ككل بتبني أنماط الاستهلاك الشائعة في الدول الغربية وارتبطت المصالح المادية بين الغربي المصدر، والمحلي المورد، فازدياد حجم التجارة يعود بالفائدة على كل من الطرفين، وازدادت العلاقة قوة بسبب الاعتماد المتبادل بينهما. ولقد استدعت الامور التجارية اقامة الاتصال المباشر بين التجار والغربيين وكثرة الزيارات للغرب بقصد العمل والتعليم وقضاء اوقات الراحة والاجازات. كما استورد التجار قوة العمل التي يحتاجونها في اعمالهم الجديدة. وحيث لا توجد ضوابط للهجرة فقد كان من السهل على التاجر ان يستقدم العدد الذي يحتاجه من العمالة. وفي سبيل الربح لن يتردد في التخطيط لمشروع صناعي او زراعي او تجاري وهو يعلم ان ليس هناك من متطلبات المشروع من القوى العاملة شخص واحد في السوق المحلية. ولن يكلفه استيراد العمال، طالما انه لن يدفع الا الاجر، فهو سيعتمد على الدولة في توفير الرعاية الاجتماعية كتقديم الخدمات التعليمية والصحية للاسرة، كما ان زيادة الهجرة ستزيد من دخله كمؤجر للسكن وللمرافق العامة ولقد استغنى التجار عن الاداريين والفنيين من القوة العاملة المحلية ذات التعليم المحدود التي كانوا يعتمدون عليها حتى الاربعينات من هذا القرن، واعتمدوا اعتمادا كليا على قوة عاملة من خارج المجتمع، تميزت بالتعليم العالي والتخصص في مختلف المهن والقدرة على القيام بالاعمال الحديثة. وتحول جميع الباحثين عن عمل من الكويتيين الى الحكومة التي تولت مهمة تعليمهم وتشغيلهم في القطاع العام. ويبدو في الاونة الاخيرة ان القطاع الخاص بدأ في اغراء الخريجين في العمل به الا ان القطاع العام لا يزال الموظف الاكبر للقوة العامة المحلية المتعلمة.

العلاقة بين التجار والمتعلمين التي ترجع للاتفاق على المطالب، التي سبق ذكرها، في الفترة من العشرينات وحتى الاستقلال، وضع معظمها موضع التنفيذ من قبل الحكومة واصبح افراد كل من المجموعتين زملاء بحكم عضويتهم في السلطات الثلاث. كما ظهرت علاقة قوية من نوع جديد بين التجار وبين بعض افراد معينين من هذه المجموعة، وهم الذين يحتلون اماكن قيادية ادارية وفنية في الاجهزة الحكومية تمكنهم من اتخاذ القرار او التأثير على متخذيه. وترجع قوة هذه العلاقة الى تداخل مصالح فردية. فالتجار يتقربون منهم بقصد الفوز في تنفيذ المشروعات الحكومية التي تعتبر مصدر ثراء لهم والتعرف على الخطط الحكومية الانشائية واحتياجات برامج الخدمات عن طريقهم واللجوء لهم (كواسطة) بقصد التسهيل والسرعة في الاجراءات الحكومية الروتينية التي يحتاجونها في مختلف اعمالهم. وهؤلاء يتقربون للتجار بقصد الولوج في قطاع التجارة والمال الذي يحتكر معظمة

التجار، والذي لن يكون الولوج اليه سهلاً لغير أقارب التجار والذين يقتصر دخلهم على راتب الوظيفة العامة فقط. ان المتتبع للحراك يجد أن عددا من هؤلاء قد تحرك الى اعلى مما يشجع الآخرين على السير في الطريق نفسه والتمسك بنوع هذه العلاقة مع مجموعة التجار. بجانب هذا، كان التجار يسيطرون على مجالس ادارات الاعلام المقروء، كالصحف اليومية التي يجد فيها افراد هذه المجموعة وسيلة جيدة للحراك، ويجد فيها التجار اداة لنشر ما يرغبون في نشره وما تدره الاعلانات عليهم من أرباح.

التحول الملحوظ هو ما حدث في العلاقة بين مجموعة التجار ومجموعة المنتجين السابقين. كان اقتصاد المجتمع في السابق يعتمد على هاتين المجموعتين التي تعتمد كل منهما على الآخرى. اما الآن فقد أصبحت العلاقة بينهما هي عبارة عن مجرد علاقة بائع ومشتر للبضاعة وليس بمشتر لقوة عمل. وهنا أصبح التاجر هو البائع، والعامل السابق هو المشتري بما يحصل عليه من أجر الوظيفة العامة، والتي يعلم التاجر أنها نصيب العامل من توزيع العائد أكثر منها أجر للعمل. فعندما يقرر رفع سعر البضاعة فسوف لن يكلفه هذا بالمقابل رفع الاجور لانه مقتنع بان الحكومة هي التي ستتحمل دفع هذا الفارق حتى تحافظ على مستوى معيشة مرتفع نسبيا لهؤلاء، فتضاعفت بالتالي الفرص أمام التاجر للحصول على كمية أكبر من المال العام. ولكن نظرا للغلاء الفاحش والمستمر، بقيت منذ القدم قضية الاستدانة التي تربط الفقير بالغنى والتي كان سببها في السابق نوع علاقات العمل والنتائج المترتبة عليها كما سبق أن بينت، أما الآن فالسبب يرجع الى ارتفاع اسعار الحاجيات وتعويد الناس على نمط استهلاك مجتمعات قطعت شوطا طويلا في طريق التطور. ويظل ايضا من الصعب التخلص من الدين، فحين ينتهى المدين من دفع اقساط سلعة ما يكون قد انتهى عمرها القصير لعدم توافر الورش الفنية للصيانة كمثيلاتها في الدول الصناعية ولعدم توافر الوعي والانشطة التي تدعو الى حماية المستهلك. فسيضطر لاستبدالها بأخرى جديدة، وهكذا ترتفع قيمة المبالغ المطلوبة منه. ويبقى التاجر كما كان في السابق هو المستفيد الوحيد من نظام الاستدانة، وللسبب نفسه الذي جعل التاجر يستغني عن الاداري والفني المحلي، وهو تغير الاعمال التي يمارسها التجار عما كان عليه في السابق فلم تعد هناك حاجة للعامل الماهر وغير الماهر من المحليين. فاعتمد التاجر على السوق الخارجي سواء في سد احتياجاته من السلع المصنعة أو العمال.

مجموعة الاداريين والفنيين كبرت حجما الى أن أصبحت أكبر المجموعات لأسباب منها :

(١) استحداث الكثير من الاجهزة الحكومية وتوسيع الاجهزة القائمة.
(٢) التنوع والتوسع في الاعمال الخاصة بالقطاع الخاص.
(٣) سياسة الحكومة التي كانت تهدف الى ايجاد وظيفة حكومية للعاملين في المهن القديمة والذين تعطلوا بسبب اندثارها، وتفضيل العمالة الخارجية على العمالة الكويتية في الشركات الاجنبية في قطاع النفط فكان ان تحول العمال والحرفيون الى موظفين حكوميين.
(٤) ارتفاع أجر الوظيفة الحكومية وسهولة الحصول عليها والاحتفاظ بها.
(٥) النظرة للموظف مقابل النظرة للعامل والحرفي والتي لا تزال دونية.
(٦) النظرة للوظيفة العامة من قبل الموظفً والموظفً (راجع ص ٤٤) التي أدت الى عدم الاستفادة من الموظفين الكويتيين مما اسلتزم وجود اثنين من الموظفين للوظيفة الواحدة.

اعتمدت الحكومة والقطاع الخاص على سد احتياجاتهما من الموظفين بنوعيهما على العمالة من خارج المجتمع. فقد كان للصرف السخي على الوظيفة العامة اثره في جذب هذه العمالة من الاسواق الخارجية، كما ساعد على تضاعف عددها في فترة قصيرة لدرجة أنه أثر فيما بعد على مضاعفة حجم المشروعات والخدمات، وبالتالي استمرار نمو الحاجة لموظفين من خارج المجتمع، وهكذا أصبحت الاغلبية العظمى من أعضاء هذه المجموعة من خارج المجتمع. ومنذ حوالي عقدين دخل عضوية هذه المجموعة اعداد كبيرة من العمالة المحلية وأخذت نسبتهم تزداد عاما بعد عام بسبب الاضطراد في نسبة عدد خريجي المدارس والمعاهد والجامعات.

ولا يجمع بين افراد هذه المجموعة سوى عاملي العمل الرئيسي ونوع مصدر القوة ـ العلم والمعرفة ـ فالى جانب تدرجهم في داخل المجموعة نفسها حسب الحصيلة من مصدر القوة، فهم مختلفون في الاصل القبلي ونوع المكانة الاجتماعية القبلية التي ينتمون اليها ونوع المجموعة في المجتمع التي هم أعضاء فيها بالمولد بالاضافة الى التنوع في العرق والدين والطائفة والجنسية والانتماءات الفكرية والتخصصات والاعمال الثانوية التي يزاولونها بجانب عملهم الرئيسي وبالتالي هم أيضا مختلفون في الدخل.

وهكذا يتضح لنا أنه من الصعب مع وجود هذا العدد الكبير من المتغيرات تحليل هذه المجموعة بما تسمح به المساحة المخصصة للبحث ككل ولهذه المجموعة بشكل خاص ومع العلم ان التحليل الدقيق والشامل لها يعتبر مهما للغاية للتعرف

على باقي المجموعات، ليس فقط لكونها أكبر المجموعات حجما وانما للدور الذي تلعبة أيضا والذي يعود لنوع مصدر قوتها. منذ العقود الأولى لهذا القرن كان هذا النوع من مصادر القوة وقفا على العمالة من خارج المجتمع مما قوى العلاقة بينها وبين مجموعة التجار والحكومة اللتين كانتا بحاجة لهذا النوع من العمالة لافتقارهما لما تملكه من علم ومعرفة وللحاجة الماسة لها. فبالنسبة للحكومة، التي منذ نهاية الاربعينات ازدادت واتسعت وظائفها، كان لا بد ان تعتمد على القادرين علميا على التخطيط والتنفيذ لاستحداث وتوسيع الاجهزة الحكومية والمشروعات الانشائية وبرامج الخدمات ورسم السياسة ووضع اللوائح والتشريعات لمختلف المجالات التي تولت الدولة القيام بها. وبالنسبة للتجار فإن الدخول في انشطة اقتصادية مختلفة واستحداث اعمال جديدة لم يكن ممكنا بدون القوى العاملة المتخصصة. وهذا يفسر الصرف السخي على الوظيفة العامة والوظيفة في القطاع الخاص من حيث الاجر وتهيئة السكن وجميع الاحتياجات من وسائل النقل والخدمات لجميع افراد الأسرة لجذب أكبر عدد من المتخصصين من اسواق العمل الخارجية. واوكلت لهؤلاء عملية التحديث التي جرت حينذاك وكان فيها دور الحكومة هو دور الممول والمشرف على العملية، وكذلك كان دور التجار بالنسبة للقطاع الخاص. اما هؤلاء من الموظفين الذين كانوا مستشارين وخبراء في مختلف المجالات واداريين ومهندسين واطباء وقضاة واعلاميين فقد أسسوا جميع الاجهزة الحديثة في الدولة وتولوا القيام بالاعمال الادارية فيها وتزويدها بالقوى العاملة في مختلف المهن التي تحتاجها والتي كان مسمى تنظيمها ادارات تحولت بعد الاستقلال الى وزارات. وكان يترأس كل ادارة مدير عام من الصفوة السياسية. وقد عمل الخبراء والمستشارون على نقل ما كان موجودا في مجتمعاتهم من تنظيم اداري وخدمات بنفس المسميات ونفس اللوائح والقوانين التي نحكمها على أساس ان الثقافة في المجتمعات العربية متشابهة، ان لم تكن متطابقة، مع العلم ان هناك بعض الفروق في البناء الاجتماعي بين مجتمعاتهم وهذا المجتمع. لكن التحديث لا بد ان يكون بهذه الطريقة نظرا لان المستشارين والخبراء والمخططين كانوا من المعروفين في مجتمعهم في مجال معين، وتتم استعارتهم بناء على الخبرة المعروفين بها فيفهمون عملهم أنه تكرار للجهود التي قاموا بها في مجتمعاتهم والتي على أساسها استعيروا. أو يكون القادم للعمل بعقد خاص موظفا رسمت له اختصاصاته من قبل الخبراء او ذا تخصص علمي معين يكون المجتمع بحاجة اليه كالهندسة والطب والتدريس والاعمال الادارية والكتابية ـ وتميزت علاقة هؤلاء كموظفين بالمشترى لقوة عملهم بأنها كانت ذات طابع مباشر ومن حيث نوع العقد

وطريقة التعاقد ومواصفات العمل نجد أنها وضعت حسب لوائح وقوانين صاغها الخبراء، وتمت الموافقة عليها من قبل صاحب العمل ـ اما علاقتهم بباقي افراد المجتمع فكانت علاقة رسمية بصفتهم ممثلين للحكومة والقطاع الخاص، وكانوا محل تقدير واعجاب حيث كان الفرد العادي يدرك أهمية الدور الذي انيط بهم بسبب تفوقهم في العلم والمعرفة لانه يتعامل يوميا مع المدرسة ويتردد على المركز الصحي ويرى المشروعات الانشائية ويستمع الى المذياع، كما ان العاملين منهم في الوظيفة العامة كانوا يعرفون ان العمل بالاجهزة الحكومية، سواء كان على المستوى الاداري أو الفني يعود الجزء الأكبر منه الى جهودهم، لأن عدد الموظفين المحليين المتعلمين كان محدودا. في منتصف الخمسينات ـ بالتقريب ـ دخلت العمالة المحلية، التي حصلت على مصدر القوة نفسه، الوظيفة العامة. وحسب قانون الوظائف في الحكومة وصلت فيما بعد للمناصب الادارية العليا وابتدأت تشترك في رسم وتنفيذ برامج التحديث، ومع مرور الوقت احتلت معظم ان لم يكن كل الوظائف الادارية والقيادية واصبحت في وضع يمكنها من اتخاذ القرار او التأثير على متخذيه من اعضاء المجموعتين. وقد كانت قصة الحراك السريع هذه قد شدت انتباه الخريج الجديد كما انها كانت الطريق لحراك اعلى بسبب العلاقة القوية بين التجار وبين الموظفين في الوظائف القيادية في الاجهزة الحكومية التي سبق التحدث عنها. وقد كان بامكان هؤلاء تبعا لمصدر قوتهم ان يفهموا كيف سار التحديث ويؤثروا في التخطيط المستقبلي بسبب كونهم القادرين الوحيدين على فهم الواقع باستخدام الطرق العلمية والنظرة الموضوعية، مع الاختلاف في المدارس الفكرية، لكن اغراء الحراك الصاعد لا بد ان يكون قد شغل فكر الكثير منهم. وكان للتزايد المستمر في اعدادهم ان اصبح الوصول الى الوظائف العليا يحتاج لبذل جهد كبير. فمهما توسعت الاجهزة بقصد توفير مناصب عليا أكثر لاستيعاب أكبر عد منهم الا أنها مهما كانت غير معقولة في توسعها فسوف لا تستوعب اعداد الخريجين التي تتزايد عاما بعد عام. ان المنافسة للوصول الى اعلى تكون نتائجها ايجابية اذا كانت معايير الترقية تقيس امكانيات الفرد للقدرة على التطوير عن طريق العمل الجاد والانجازات والابداع. لكنها تكون غير ذلك اذا كانت هذه المعايير تهتم بالبحث عن موظف مستعد للتنازل عن مصدر قوته في سبيل حراك صاعد سريع. ان الشكوى المزمنة من مستوى الوضع الاداري في الادارات الحكومية تؤكد ان الطرق المستعملة للفوز في المنافسة لم تكن تخضع لمعايير سليمة. وحتى هذا بالطبع يحتاج لجهد من قبل المتنافسين لكنه جهد على حساب العمل وليس في صالحه.

جميع افراد هذه المجموعة هم الذين يشغلون الدرجة الرابعة وما فوقها في السلم الوظيفي والذين هم اعلى افراد مجموعتهم من حيث مصدر القوة، فهم الذين حصلوا على التعليم الجامعي او ما يعادله، والذين يطلق عليهم عبارة متوسطي الدخل، يشعرون بمساواة مع افراد المجموعتين الأسرة الحاكمة والتجار من حيث نمط الاستهلاك، الذي هو في حد ذاته هدف بالنسبة للكثيرين منهم، ويرى متوسط الدخل أنه قد بلغه بسبب مقدار راتب الوظيفة والبيع بالتقسيط بالنسبة للتجار ونظام القروض الحكومية بالسنبة للكويتيين. ومن ثم يكون اهتمامه محصورا في المحافظة على نظام الاستدانة وحقه في تعدد القروض وزيادة المبلغ المقترض طالما أنه يوصل للهدف الذي يسعى لتحقيقه. ومع أنه يعلم أنه غنى عن طريق الدَّيْن الا أنه ينظر اليه كاعادة لتوزيع العائد مما يخفف عنه عبء وعيه بوضعه. ومن الملاحظ ان نظام الاستدانة ليس بالنظام الجديد في المجتمع الكويتي (راجع العمل في الغوص والنقل البحري ص ٣٣) الا انه في السابق كان (النواخذ) والعاملون على السفينة في موقف أقوى من الموظفين افراد هذه المجموعة، وإن كانوا مدينيين لمالك السفينة او تاجر اللؤلؤ الا أنهم في الوقت نفسه هم المنتجون الذين جعلوه في وضع الدائن وهو يعلم هذا، فهو بالنسبة لهم دائن لهم من ماله ومدين لهم في ماله. اما المستدين الحالي فهو مدين فقط لكونه بعيدا عن المشاركة الفعلية في العملية الانتاجية في أهم نشاط اقتصادي الممثل في استخراج وتصدير النفط الذي أصبح يعتمد عليه المجتمع في دخله مما يجعله في موقف الضعيف مقابل الدائن. ويكون، والحال هذه، ليس أمامه خصوصا اذا كان ممن وصلوا الى المراكز الادارية العليا بدون جدارة، الا ان يضاعف مصدر قوته باحاطة نفسه بعدد من الخبراء والفنيين من خارج المجتمع الذين لن يكونوا منافسين له في الترقيات، وأنهم على استعداد لاضافة مصدر قوتهم ـ العلم والخبرة، لما يملكه هو، وتكون النتيجة، دَيْنا جديداً تنشأ على أثره علاقة قوية حيث لا يستغنى كل منهما عما يملكه الآخر، النفوذ مقابل الخبرة.

وتحتل الاغلبية العظمى من أفراد هذه المجموعة الوظائف المتوسطة والدنيا. ان حظ بعضهم وخصوصا العمالة المحلية من مصدر قوة هذه المجموعة قليل. ويطلق على هؤلاء اصحاب الدخل المحدود، ونظرا لقلة ما يحصلون عليه، مع تعودهم على نمط استهلاك من يعلوهم في الدخل، جعلهم أكثر احتياجا للقروض الحكومية وأكثر تعرضا للاستدانة من التجار عن طريق الشراء بما يعرف (بالتقسيط المريح !!) او بمعنى آخر الدين الذي يستمر لمدة أطول. يعمل الاغلبية على رفع

دخلهم عن طريق القيام باعمال أخرى بجانب عملهم الرئيسي خصوصا الموظفين بالقطاع العام حيث ساعات العمل قليلة. وتتراوح هذه الأعمال في ما يعرف بالمؤسسات الحكومية بالعمل الاضافي ومكافآت عضوية اللجان. فيما يتعلق بالأولى يتقاضى الموظف أجراً إضافياً عن عدد الساعات خارج أوقات العمل الرسمية. وهذا النوع من العمل متوافر في كل جهاز حكومي فالموظفون لا يؤدون ما يطلب منهم اثناء الدوام الرسمي لقلة عدد ساعات العمل ولعدم تكريس كل الوقت او حتى معظمه للعمل، ويعودون في آخر النهار ليكملوا ما لم يتم من اعمال بأجر. كما ان الطلب لشغل بعض المهن في السوق المحلية متوافر. ومن المألوف ان تجد موظف الحكومة من العمالة الخارجية يعمل لحسابه او عند غيره بأجر من الساعة الرابعة الى الثامنة مساء. اما موظف الحكومة من المحليين فمنهم من يعمل لحسابه أيضا، واذا لم يوفق يلجأ الى طرق أخرى لرفع دخله، وعلى سبيل المثال يؤجر جزءاً من مسكنه الخاص. وفي السنوات الأخيرة عرف عدد قليل جدا من أفراد هذه المجموعة الطريق الى سوق الأوراق المالية يبيع ويشتري الأسهم بالاجل. حين يكون الهدف اقتناء ما يعرض من نتاج المجتمعات المتطورة، واذا كان هذا الانتاج في تجدد مستمر وسريع، ويزداد تنوعا ويرتفع سعرا فسينشغل اصحاب الدخل المحدود بتوفير وسائل مضاعفة الدخل فيتسابقون فيما بينهم ليحصلوا عليه عن طريق المناصب والترقية والعلاوات والعمل الاضافي. وفي غياب المعايير التي تقيس القدرة والكفاءة كشرط للترقية فسينشط الموظفون للبحث عن وسائل لن تكون بالتأكيد في صالح العمل. بل سيكون العمل في حد ذاته كقيمة ومن ثم يصبح الإنتاج وأهميته وتطويره عن طريق الخلق والابداع والجدية لا مجال له هنا. ولقد ساعد على انتشار هذا الشعور العام تجاه الانتاج، القيم الاجتماعية لا تخلق في فراغ. وحين ارتفع الدخل على مستوى المجتمع في غياب انسان هذا المجتمع فكرا وعملا أثر هذا بالطبع على مفهومه للعمل. كما حرمته هذه الظروف الغريبة ـ ارتفاع الدخل وتحسين مستوى المعيشة بدون المساهمة عن طريق العمل فكريا وجسديا في العملية الانتاجية ـ مما يكتسبه الانسان اثناء العمل من خبرة وما يكتشفه من اشياء جديدة وما يطوره من فهم للواقع الاجتماعي ككل والتي يبني عليها فيما بعد تطويره لهذا الواقع. فليس غريبا ان يعتمد الموظف في الحصول على ما يصبو اليه، ليس عن طريق الجد في العمل دائما بل عن طريق من يهمهم أمره من اصحاب النفوذ من الاقارب والاصدقاء والمعارف، يساعدونه ويلجأون هم ايضا اليه في وقت الحاجة وتسير الامور هكذا. وهذا يوضح ظاهرة التكتل في العمل حسب الجنسية وبروز ظاهرة سيطرة جنسية

معينة على جهاز وسيطرة أخرى على جهاز آخر. فالموظف حيث يبحث عن عمل سيبحث عن (واسطة)، والوسيط عادة من الاهل والاصدقاء او المعارف، حتى وان كانوا قادمين من مجتمعات قد تخطت التقليدية ووضح بها تقسيم العمل وحلت الزمالة والتخصص المهني والجماعات الثانوية محل الروابط القرابية والجماعات الاولية. ان اوضح متغير في هذا المجتمع، ليس فقط بالنسبة للعمل وانما ايضا بالنسبة للسكن متغير الجنسية. يبدو أن الافراد يفضلون حين اختيار المسكن المناطق السكنية التي يكون معظم سكانها ممن يحملون نفس جنسيتهم، فتسود بينهم علاقات جوار وصداقة ومن المحتمل علاقات قرابة عن طريق النسب فيبرز متغير الجنسية كرابط مهم في العلاقات الايجابية، في مقابل نوع العلاقات في المهنة الواحدة التي بالمقارنة بالجنسية الواحدة تتسم بالفتور او الاختفاء مما أفسح المجال لنشوء علاقات سلبية بين المتشابهين في المهن والمختلفين في الجنسية. وهذا ظاهر في الصراع في ميدان العمل الذي اكثره وضوحا الصراع بين الجنسيات.

عرف المجتمع الكويتي الجماعات الثانوية منذ أكثر من ثلاثة عقود حين تأسس حينذاك النادي الادبي، ومع انتشار التعليم والزيادة في عدد المتعلمين في فروع العلوم المختلفة كثر عدد الاندية والجمعيات التخصصية والمهنية ففي الكويت الآن ما يفوق الخمسين منها. لكنها كما يتضح من الدراسات الاحصائية ومن التقارير السنوية لم تحل محل اماكن التجمع التقليدية والتي تضم عادة الاقارب والاصدقاء والجيران (كالديوانية). فكثيرا ما تشتكي معظم الجمعيات والاندية من عدم تردد الاعضاء عليها ومن قلة العضوية مع انها نظمت اداريا وفنيا بالطرق الحديثة ويديرها مجلس ادارة منتخب وشيدت على أحدث طراز وحوت الكثير من الاجهزة ووسائل الترويح التي لا تتوافر في (الديوانيات) بالاضافة للخدمات المجانية التي توفرها هذه المؤسسات للعضو حيث ان الحكومة تخصص لها مبالغ سنوية سخية. من الملاحظ ان الروابط القرابية ليست فقط هي السائدة وانما تزداد مع الوقت قوة نسبة إلى الروابط الأخرى كروابط الزمالة. قد يعود هذا لظروف ونوع العمل في هذا المجتمع الذي لا يتطلب الوقت والجهد وليس له ثمرة تشعر الانسان بأهمية دوره فيه كمنتج. هذه الهامشية للعمل بالنسبة للبعض ان لم يكن الاغلبية من موظفي الحكومة، جعلت منه دورا ثانويا في حياة هذا الانسان فلم يجد امامه من الادوار ذات الاهمية الا دوره في الأسرة فيشده النظام القرابي اكثر من اي نظام اجتماعي آخر ينتمي اليه بحكم العمل، وبالتالي يعتمد عليه في تحقيق الكثير من مطالبه واحتياجاته والمدافعة عن حقوقه والوقوف معه في الاوقات التي يحتاج فيها الفرد «للمساومة الجماعية» ومن

الطبيعي كنتيجة لهذا الدور الذي يلعبه الاقارب ان تتسع الدائرة لتمتد من الأسرة الى القبيلة لما لهذا من فائدة تتناسب تناسبا طرديا والزيادة العددية. وهذا يفسر اصرار الاغلبية من الجيل الجديد على ذكر اسم القبيلة بعد اسم العائلة حين يقوم بتقديم نفسه للآخرين.

لا يوجد اختلاف في الثقافة بين المجموعات على مستوى المجتمع الكويتي وهذا يعود للعقيدة الواحدة التي ترسم طريقة للحياة. وحين حدث التغير في الجانب المادي من الثقافة كان ايضا على مستوى المجتمع.

معظم افراد هذه المجموعة من القادمين للعمل من الخارج. ويشكل العرب أكبر نسبة فيهم وهؤلاء بالطبع لا يختلفون من ناحية الثقافة عن المحليين. الا ان المجتمعات العربية التي قدموا منها كانت قد سبقت الكويت في التحديث فانتقلت بعض مظاهره الى المجتمع الكويتي. فقلد الاقل (تمدنا) الأكثر (تمدنا) في عادات الاكل واللباس (خاصة النساء والاطفال) والزواج والميلاد والزيارات وانواع الاحتفالات ومناسبات تبادل الهدايا كما امتد التقليد الى استعمال لهجة واسماء (المتمدنين) حتى ان الاسماء الشائعة المحلية قد قاربت على الاختفاء ـ تقريبا ـ نهاية الستينات. وفي السنوات الأخيرة توقفوا عن التقليد وانتشرت ظاهرة العودة الى ما كانوا عليه قبل «التمدن» بما فيها العودة للاسماء القديمة. فهم هذه الظاهرة يحتاج الى دراسة متخصصة، قد يتوصل منها الى معرفة هذا التحول.

وللاسباب التي سبق ان ذكرتها (انظر مجموعة الاداريين والفنيين ص ٣٩) كان افراد هذه المجموعة هم الاكثر تبنيا (للايديولوجيات) المختلفة. وكان الفكر السائد قبل نهاية الستينات هو الفكر القومي. وكانت الافكار امتداداً لتلك التي تبنتها مجموعة التجار ومجموعة المتعلمين في الثلاثينات حيث كان التركيز فيها على التخلص من سيطرة البريطانيين والمشاركة في السلطة. بعد الاستقلال انفرد بعض الاعضاء من هذه المجموعة بالتصدى لما خلقه المستعمر من تبعية اقتصادية وفضح مصالحه في قطاع النفط، عن طريق السلطة التشريعية والاعلام، وبالاخص الصحف، والمطالبة بمقاطعة مواده المصنعة. لم يكن للتبعية الاقتصادية مقارنة بالحماية البريطانية اي تأثير على مصدرى القوة بالنسبة لمجموعة التجار. فمنذ الستينات الى الآن اصبح الفكر الأكثر انتشارا بين الاغلبية من اعضاء هذه المجموعة هو الفكر الديني. ان التقليدية كطريقة للحياة هي المسيطرة على مستوى مجموعة الاداريين والفنيين بدون استثناء حتى بالنسبة للكثير من اعضاء هذه المجموعة الذين

يظهرون أنهم علمانيين أو الذين يبدون كأنهم كذلك من خلال كتاباتهم وعرض اراءهم مما خلق نوعا من الازدواجية او تناقضا بين القول والتصرف. ومن الملاحظ انتشار الافكار (التبريرية) للافعال المناقضة للاقوال التي اصبحت مع الوقت ايديولوجية خاصة بهذه المجموعة وقد انشغل هؤلاء بتثبيت هذه الايديولوجية ونشرها والتصدي لمن يكون قادرا على كشف وتحليل هذا النوع من الايديولوجيات. فانشغلوا بهذا عما عداه من الافكار حتى من كان في الاصل له فكر علمي معين في فهم وتفسير الواقع. وقد يكون هذا من الاسباب التي ساعدت على ضيق دائرة هؤلاء وانعدام تأثيرهم. وهو لا شك السبب الأساسي في تفشي الافكار المعادية للتطور التي يكون اصحابها اكثر ثباتا وبالتالي اقل تعرضا للتناقض ومن ثم اكثر جذبا للاتباع.

قد لا تكون الافكار التقليدية هي من صنع هذه المجموعة ولكن اليهم يرجع الفضل في تخليدها. تجدهم يمجدون التقدم العلمي والتكنولوجي للمجتمعات الأخرى وهم الذين يؤمنون ان التقليدية كطريقة للحياة لا تتعارض والتطور وقد يصدقهم الناس لان الاغلبية لا تفرق بين التحديث والتطور. وقد يصدقون هم أنفسهم حين يكون هدفهم بلوغ ما وصلته المجتمعات المتطورة من مستوى معيشة ونمط استهلاك. ويتساوى لديهم، كجزء من الايديولوجية التي خلقوها، القدرة على صنع الاداة مع القدرة على اسيترادها. ويكتبون ويتحدثون عن أهمية الأساليب الديمقراطية للتطور وتجد ان معظم الاندية والجمعيات التخصصية والمهنية التي أسسها اعضاء هذه المجموعة وهم المسيطرون عليها قد احتكرت رئاستها ومجالس اداراتها لاعضاء نادرا ما يتغيرون واصبحت الجمعيات تنسب لرؤسائها (جمعية فلان)، ويخيل اليك أن رحيلهم عنها مرتبط برحيلهم عن الدنيا. وكذلك الحال بالنسبة لتمسكهم بالمناصب وكأنها ملك لهم عن طريق الشراء او الارث. ان اعضاء هذه المجموعة هم الذين يعرفون جيدا صفات الادارة العلمية حيث يكونون خارج المناصب الادارية. وهم المطبقون للادارة التقليدية حين يكونون هم الإداريون في اي جهاز.

ان اهتمامات افراد هذه المجموعة متنوعة بسب وجود ظاهرة اللاتجانس في تركيبها، وبالتالي نوع ظروفها ومشاكلها مما حولها الى مجموعات فرعية من حيث الاهتمامات وبالتالي السعي نحو تحقيق الاهداف. فاذا كان الحراك الاجتماعي هو الشاغل الاول بالنسبة للموظفين من المحليين، فإن قضية تجديد العقد تأتي في

المقدمة بالنسبة للموظفين القادمين للعمل من الخارج. وتأتي مشكلة الانتماء كمشكلة رئيسية بالنسبة للافراد من هذه المجموعة غير محددي الهوية (بدون جنسية). ونتج عن هذا تنافس يتحول في معظم الحالات الى صراع خفي في داخل كل من المجموعتين الفرعيتين **الأولى والثانية** ويمتد الصراع من افراد المجموعة الواحدة الى صراع بين المجموعتين لتداخل المصالح. وسيستمر هذا الوضع لان المؤسات في القطاع العام والخاص لن تنمو بنفس سرعة اعداد الخريجين من المحليين واحتمال تقلص فرص العرض مقابل الطلب المقيد بالدخل العام للدولة المرتبط هو الآخر بمادة أولية واحدة قابلة للنضب وايجاد البديل لها. ان افراد هذه المجموعة، الذين كان نمو مجموعتهم بسرعة مذهلة، ووضعها وثيق الصلة بهذه المادة الاولية وتأثيرها في الاقتصاد سيكونون أكثر تأثراً بالتغيرات المتوقعة التي ستطرأ عليها.

المجموعة الأخيرة هي مجموعة العاملين بالاعمال اليدوية من العمال المهرة وغير المهرة فكما سبق ان بينت لم تعد القوة العاملة، التي كان يعتمد عليها المجتمع في سد احتياجاته الأساسية وفي تكوين الفائض، للانشطة الاقتصادية الجديدة وأهمها في الاربعينات من هذا القرن العمل في قطاع النفط، فقد كانت شركات النفط تجلب جميع ما تحتاجه من قوى عاملة من اسواق عمل خارجية. وقد تجاهلت حقوق العمال المحليين في التعليم والتدريب على المهن الجديدة، وليس هذا فقط بل فضلت القادمين من الخارج على هؤلاء وفرقت في الحقوق والمعاملة بين العمال المحليين الذين عملوا لديها والعمال الذين جلبتهم من الخارج. ويبدو من سلوك شركات النفط أنها ترغب في التخلص من الكويتيين الذين عملوا في هذه الشركات. يذكر أحد الباحثين انه في الوقت الذي كانت الشركة توفر فيه للعمالة التي تجلبها من الخارج السكن الملائم وتزوده بالماء، وتمنحهم وجبات باسعار منخفضة، وتوفر لهم وسائل انتقال من والى مقر العمل بسيارات نقل تابعة للشركة وتحفظ لهم حقهم في الاجازات، كانت تحرم العمال المحليين من كل ذلك فكان هؤلاء يسكنون «العشيش» ويجدون صعوبة في الحصول على الماء ويضطرون لجلبه من اماكن بعيدة وحرموا من حقهم في الاجازات، ولم يحصلوا أسوة بزملائهم على وجبات مخفضة الاسعار. حتى وسائل النقل لا يحق لهم استخدامها[٣٠] ـ وحين لجأوا الى الاضراب[٣١] للمطالبة بحقوقهم لم يكن لاضرابهم اي جدوى لقلة عددهم مقابل اعداد العمال الذين جلبتهم الشركة من الخارج وقدرة هذه الشركة على جلب اي عدد ترغب به من اسواق عمل خارجية. وبعد الاستقلال السياسي وبالتحديد ١٩٦٩ صدر القانون رقم (٢٨) في شأن العمل في قطاع الاعمال النفطية وقد

تضمنت مواده حقوق وواجبات طرفي الانتاج في هذا القطاع[٣٢]. وقد سبق ان نظم العمل في هذا المجتمع بقانونين منفصلين هما : قانون العمل في القطاع الحكومي وقانون العمل في القطاع الاهلي. بداية تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل بدأت عام ١٩٥٥ حيث صدر كادر عمال الحكومة الذي تضمن قواعد التعيين، ونظام العمل وانتهاء الخدمة وعدل في قوانين لاحقة. وفي عام ١٩٦٤ صدر قانون رقم ٣٨ وقد تضمنت المادة ٦٩ منه حق تكوين اتحادات اصحاب الاعمال وحق التنظيم النقابي للعمال. ونظمت علاقات العمل في القطاع الخاص منذ ١٩٥٩ بعد صدور قانون العمل في القطاع الاهلي، وعدل هذا القانون عام ١٩٦٠، وعام ١٩٦٤ صدر القانون رقم (٣٨) لتنظيم الهجرة وبطاقات العمل والتخديم وعقد العمل الفردي واستخدام الاحداث والنساء، والاجور، وتنظيم العمل، وظروف العمل، ونظام العمل والجزاءات وانهاء العقد ومكافأة نهاية الخدمة. والجمعيات المهنية واخطار المهنة، والتوفيق والتحكيم في منازعات العمل الجماعية، ثم عدل هذا القانون بآخر رقم (٤٣) عام ١٩٦٨ الذي تضمن جزءا خاصا بعمال النفط، الذين فيما بعد صدر بشأنهم قانون خاص وهو قانون ٢٨/٦٩ المذكور اعلاه.

وتشبه مجموعة العمال مجموعة الاداريين والفنيين من حيث النمو الكمي وعدم التجانس. ويعود الأول الى التوسع والتنوع في الانشطة الاقتصادية ويرجع الثاني الى فتح باب العمل للراغبين في العمل في هذا المجتمع، فدخل البلاد اعداد كبيرة من العمال من مختلف المجتمعات.

وان كانت هذه المجموعة تشبه مجموعة الاداريين والفنيين من حيث اختلاف الاعضاء في الجنسية والعرق والثقافة والتخصص والعمل والدخل الا أنها تختلف عنها من حيث قلة عدد العمالة المحلية واستمرار انخفاض اعدادها مقابل اعداد العمالة القادمة من الخارج[٣٣]. ويعود هذا لعدة اسباب فالعمال المحليون الذين كانوا في السابق يعملون في مختلف الاعمال الانتاجية اشعرتهم شركات النفط بسلوكها الذي سبق ذكره ان لا مكان لهم في قطاع النفط. وامام قوة هذه الشركات المادية والمعنوية لم تجد الحكومة امامها من حل الا ان تستوعب العمال السابقين في القوة العاملة في المؤسسات الحكومية ولم يكن العمال ليمتنعوا فالوظيفة حراك اجتماعي الى اعلى، بسبب النظرة الدونية للعمل اليدوي. السبب الثاني عدم تقدير اهمية التعليم التطبيقي الذي يعد عمالاً مهرة في مختلف المهن. ففي الوقت الذي ادرك فيه المجتمع اهمية التعليم وبدأ التعليم النظامي منذ ١٩١٢ وجاءت الخطط

التعليمية فيما بعد، وبقدر الامكان، موفقة في سد احتياجات المجتمع من المتعلمين فيما بعد، اخذت نسبتهم في مجموعة الاداريين والفنيين تزداد عاما بعد عام، نجد ان التعليم التطبيقي لم يبدأ الا في عام ١٩٥٤. لم يكن التسجيل في الكلية الصناعية التي بدأت في العام الدراسي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ مشجعا مقارنة بالاعداد التي سجلت في التعليم الثانوي. واستمر العزوف عن هذا النوع من التعليم مع توافر الامكانات والاهتمام الرسمي به والشعور بالحاجة الملحة لتوفير يد عاملة محلية مدربة. وهذا بالطبع يعود لعدم تغير النظرة للعمل اليدوي.

كما تختلف هذه المجموعة عن مجموعة الاداريين والفنيين من ناحية ازدياد اعداد غير العرب والذي يرجع الى ان الاعمال اليدوية لا تتطلب المعرفة بلغة المجتمع بجانب أنه في السنوات الاخيرة انتشرت ظاهرة جلب عمالة اسيوية على شكل مجموعات لتنفيذ اعمال انشائية كبيرة كمشروعات الاسكان والجسور[٣٤].

وتضم هذه المجموعة اعدادا من العمال المهرة وغير المهرة في مختلف التخصصات وتنتشر الامية الثقافية بين اعضاء هذه المجموعة ولا يستبعد ان يكون منهم بعض الاميين (امية ابجدية). والسبب يعود لاحتواء هذه المجموعة على يد عاملة لا يتطلب نوع عملها ان تكون متعلمة او امية فهذا المجتمع يستورد العديد من الايدي العاملة التي تستخدم في المؤسسات العامة والخاصة وفي المنازل. فالى جانب عمال النظافة تستورد المؤسسة يدا عاملة تكون مهمتها القيام على خدمة اداريها وفنييها طوال مدة تواجدهم في العمل[٣٥].

فالخبير الذي وضع خطة ادارات هذا المجتمع نقل حرفيا نوع الاعمال في الادارات التي كانت موجودة في مجتمعه. وقد يكون الغرض من خلق وظيفة مستخدم يخدم الموظفين في تلك المجتمعات هو توافر يد عاملة كبيرة غير ماهرة. وتوفير عمل لاعداد كبيرة من هؤلاء تفاديا لمشاكل البطالة وتأثيرها على المتعطل من جهة وعلى المجتمع من جهة اخرى. اما في مجتمع يعاني من نقص في اليد العاملة فهذا النوع من الاعمال خلق مشكلة استيراد عمالة غير ماهرة، هذا المجتمع ليس بحاجة اليها. النوع الثاني من هذه الاعمال هو خدمة افراد الأسر حيث يتولى هذا النوع من العمالة اعمال الطهي والتنظيف وقيادة السيارة وتربية الاطفال وفي بعض المنازل يوجد مزارع خاص للعناية بحديقة المنزل. في الكويت لا يكاد يخلو بيت من وجود خادم واحد على الاقل. ظاهرة خدم المنازل ليست جديدة ولكنها في السابق كانت مقصورة على خدمة أفراد أسر الأسرة الحاكمة وأسر مجموعة التجار حيث

كانت الاعمال المنزلية يقوم بها الرقيق وبعض المستأجرين ثم اقتصرت على الأخيرة بعد الغاء الرق. واذا كان هناك عدة أسباب لانتشار ظاهرة خدم المنازل فإن السبب الرئيسي هو انتشار ظاهرة اللاعمل. فالوضع العام في المجتمع الغى أهمية العمل، كما سبق أن بينت فأصبح الانسان يتباهى بقدرته على توفير من يقوم باعماله بالأجر، بمعنى آخر يتباهى بأنه لا يعمل[٣٦].

تشير البحوث الاحصائية الى ارتفاع نسبة الذكور في هذه المجموعة وهذا يعود الى أن معظم القادمين من اسواق عمل خارجية من الشباب غير المتزوجين أو من المتزوجين الذين لم يصطحبوا أسرهم حيث إن القوانين لا تسمح لاصحاب الدخول القليلة باصطحاب أسرهم. وبسبب تكاليف المعيشة بما فيها ايجار المسكن يلجأ العمال كما تشير البحوث الى الاشتراك بسكن واحد حيث يقيم عدد من الذكور في غرف سكن قديم او شقة ذات ايجار منخفض فترتفع الكثافة السكانية في المسكن الواحد وفي الغرفة الواحدة. وفي بعض المساكن القديمة تكون حالة السكن رديئة جدا من حيث عدم توافر الشروط اللازمة صحيا. ويقطن الكثير من العمال فيما يعرف بسكن العزاب حيث يتجمع في منطقة سكنية واحدة عدد كبير من العمال. ويقيم في هذا النوع من السكن عمال من مختلف الجنسيات والتخصصات. . في السنوات الاخيرة ظهر نوع جديد من السكن العمالي على شكل معسكرات ذاتية الاكتفاء بما يحتاجه سكانها وقد أعد هذا النوع من السكن الشركات التي أوكل اليها عملية تنفيذ اعمال كبيرة، هذه الشركات تجلب ما تحتاجه من عمال على شكل مجموعات لتنفيذ المشروع وتضم هذ المجموعات اعدادا كبيرة من العمال وتهيىء لهم سكنا خاصا جماعيا يقيمون به طوال فترة العمل بالمشروع وعادة يكون هؤلاء من جنسية واحدة وتقع وحدات السكن هذه بمناطق بعيدة ومعزولة عن باقي المناطق السكنية بالمجتمع[٣٧].

ولقد كون العمال من مختلف الجنسيات مجموعات فرعية حسب الجنسية. ويبدو أن العمال هم ايضا يفضلون ان يزاملهم في العمل افراد من نفس جنسيتهم، ولهذا برزت ظاهرة شبه احتكار بعض جنسيات لحرف ومهن معينة واحتكار جنسيات أخرى لحرف ومهن أخرى مختلفة. والشركات ـ من العالم الثالث ـ التي يوكل اليها تنفيذ مشروع معين تأتي بالعمال من بلدها. مرة أخرى تبرز الجنسية كمتغير مهم في التفرعات داخل المجموعة الواحدة، ان اقوى العلاقات الاجتماعية تكون بين افراد الجنسية الواحدة، بصرف النظر عن المجموعة التي ينتمي اليها الفرد

بحكم عمله. فالعامل تكون علاقته مع الاداري والفني من نفس جنسيته اقوى من علاقته مع عامل من مجموعته ينتمي لجنسية آخرى. فبالنسبة للمجموعات الفرعية داخل مجموعة العمال قد تكون الثقافة، خصوصا اللغة من العوامل المهمة في هذه التفرعات لكن التفرعات حسب الجنسية واضحة ايضا حتى مع من لا يختلفون لغة كالعرب.

أما العمال من المحليين فتعد علاقتهم بالمحليين من اعضاء مختلف المجموعات اقوى من علاقتهم بافراد مجموعتهم.[٣٨] اذ يعتبر عامل القرابة على مستوى المجتمع أقوى في العلاقات من عامل المهنة للاسباب التي وضحتها حين الحديث عن مجموعة الاداريين والفنيين. بالاضافة الى شعور هؤلاء العمال بالاقلية داخل مجموعتهم وإحساسهم بأنهم غير مستفيدين من حقوقهم بسبب منافسة اسواق العمل الخارجة لسوق العمل المحلي، والتي تكون في النهاية في صالح صاحب العمل. فان كانت القوانين تعطي الأولوية في العمل للعامل المحلي ومن ثم العربي وفيما بعد الاجنبي، وان كان العامل المحلي في موقف اقوى من باقي اعضاء مجموعته بالنسبة لحقوقه كمواطن، الا أنه يشعر بأنه لن يستفيد من هذه الحقوق طالما كان بمقدور صاحب العمل ان يستورد عمالا، وعلى المدى الطويل سيظل المجتمع يعاني من فقر العمالة المحلية عددا ونوعا. وينظر العمال القادمون من اسواق عمل خارجية الى العمال المحليين بأنهم اكثر منهم حظا خاصة فيما يتعلق بقضية الاستقرار وعدم الشعور بالاغتراب[٣٩].

علاقة العمال الذين قدموا من الخارج بباقي اعضاء المجموعات يحددها نوع الارتباط الذي قد يكون مباشرا بين عامل ورئيسه في العمل، صاحب العمل نفسه، ومن ينوب عنه، أو علاقة كفيل بمكفول[٤٠] اذا كان صاحب العمل قد حصل على العمال من اسواق عمل خارجية، او علاقة غير مباشرة كعلاقة العامل بصانع القوانين والمشرف على تطبيقها ومعاقبة من يخالفها وبالاخص القوانين التي تمس العامل مباشرة كقوانين العمل والإقامة. وعلاقته على مستوى المجتمع مع من يتعامل معهم في سد احتياجاته الاساسية وغير الاساسية. علاقات العمل تنظمها وتحددها قوانين العمل في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي والنفطي.

صاحب العمل المفضل لدى العمال هو هيئات القطاع العام (الحكومة) وهذا يعود لقلة ساعات العمل وقلة العمل نفسه مقارنة بالقطاع الخاص. الكثير من عمال ومستخدمي الحكومة ان لم يكن كلهم يعملون في اعمال اخرى منتظمة تدر عليهم

دخلا إضافيا كبيرا. وبعض الاعمال الاضافية التي يقومون بها الى جانب عملهم الرئيسي في الهيئات الحكومية تساعدهم في توفير نفقات المعيشة حيث يوفر لهم صاحب العمل الاقامة والغذاء والذي يحصل عليه العامل حين يعمل لدى اسرة توفر له هذه الاحتياجات الاساسية مقابل ان يؤدي لها بعض الأعمال المنزلية كاعمال التنظيف.

وتقترب ظروف العمل في القطاع المشترك من ظروف العمل في القطاع الحكومي. يعتمد كل من هذين القطاعين اعتماداً كبيراً على العمال في اسواق عمل خارجية لتأدية الكثير من الأعمال بسبب التوسع في الهيئات الحكومية والخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية إلى جانب المشروعات الانشائية التي تحتاج إلى عمال مهرة وغير مهرة غير متوفرين في السوق المحلية. إذا أصبحت بعض هذه الأعمال تؤدى، كما هو الاتجاه الآن، عن طريق شركات كالأعمال الانشائية وأعمال صيانة وتنظيف المؤسسات الحكومية فستكون علاقة العمال المباشرة مع هذه الشركات كأصحاب أعمال، وتصبح علاقتها بالاجهزة الحكومية فيما يتعلق بالقوانين سواء أكانت قوانين عمل او اقامة، وفي هذه الحالة ينطبق على العامل الذي يعمل في المؤسسات أو المشروعات الحكومية عن طريق الشركات ما ينطبق على عامل في القطاع الخاص.

لا تخرج علاقة صاحب العمل بالعامل في القطاع الخاص عن المعروف في كل مجتمع في كونها علاقة متبادلة يحددها احتياج كل منها للآخر. لكن بعض الدراسات تشير الى أن الجمع بين صاحب عمل وكفيل ستتداخل لصالح الكفيل[٤١]. أصحاب الأعمال استفادوا من التوسع في الأعمال وتنوعها، وبالتالي الزيادة في اعداد العمال ستكون في صالحهم فالى جانب كون العمال صناع الربح هم ايضا قوة شرائية تعود بالفائدة على اصحاب الأعمال الأعضاء في الوقت نفسه في مجموعة التجار. لم تتوافر إلى الآن دراسة ميدانية يمكن الاعتماد عليها في تحليل علاقات العمل في القطاع الخاص ولكن كشفت إحدى الدراسات الحقلية التي اجريت على العمالة غير العربية في منطقة الخليج ككل عن أن العلاقة المباشرة ليست بين العامل وصاحب العمل (المالك القانوني) وانما هي بين العامل والإداري «وتكون في الغالب الأعم عربية وافدة أو أجنبية، اوروبية أو اسيوية . . . ان طبيعة تلك العلاقة استبدادية»[٤٢].

عمال الخدمات الشخصية التي سبق لي أن ربطت بين وجودهم وبين انتشار ظاهرة اللا عمل على مستوى المجتمع قد ازدادت اعدادهم عاما بعد عام لأسباب

أخرى، منها الارتفاع المستمر في دخل افراد هذا المجتمع بجانب سهولة الحصول على هذا النوع من العمال من أسواق عمل خارجية بأجور تعد منخفضة نسبيا. ولم ترجع الحاجة لهذا النوع من العمالة لنقص في اليد العاملة المحلية ولكن لامتناع الكثير جدا، من المسئولين عن تأدية هذه الأعمال التي هي من صلب اختصاصهم. والامتناع يعود لتحقير هذا النوع من الأعمال وهي على سبيل المثال لا الحصر العناية بالمنزل وبافراده غير القادرين على العناية بأنفسهم كالصغار والمسنين، واعداد الطعام، وقيادة سيارة العائلة وتنظيف سيارات أفرادها وجلب الحاجيات من السوق والعناية بحديقة المنزل ونقل الأوراق والملفات من موظف لآخر في مكان العمل. ومع مرور الوقت أدى هذا الامتناع، إلى شلل عام، جعل الفرد يعتقد أنه غير قادر على أن يؤدي هذه الأعمال بنفسه. وأصبح يعيش حالة خوف مما سيحصل له لو تعذر وجود خادم في البيت أو (فراش) في العمل. وقد أثر هذا بالطبع على الاعتماد المتبادل بين العامل وبين المخدوم. فكلما ترسخ تحقير هذه الأعمال كلما شعر القائم بها بيأس المحتقر لها من امكانية تأديتها وبالتالي اعتماده عليه.

عمال الخدمات الشخصية تربطهم بالمخدوم علاقة كفيل بمكفول أيضا ويختلف هؤلاء العمال عن باقي أعضاء مجموعتهم بكونهم تابعين لوزارة الداخلية في حين يتبع باقي العمال وزارة الشئون الاجتماعية والعمل. ويعود هذا إلى نوع مكان العمل الذي لا يخضع لما تخضع له المؤسسات من مراقبة مستمرة كمكان عمل. لا توجد إلى الآن دراسة حتى ولو وصفية عن وضع عمال الخدمات الشخصية داخل البيوت والعلاقة المباشرة بين هؤلاء وافراد الأسر. وهنا قد يكون السبب صعوبة هذا النوع من الدراسة الميدانية وقد يعود ايضا إلى انشغال المهتمين من الباحثين في موضوع واحد فقط وهو تأثير وجود هؤلاء من العمال والذين اغلبهم من الاسيويين على عملية التنشئة الاجتماعية.

رابعا : التغير الاجتماعي ـ والعلاقة بين النوعين :

في افتتاحية دراسته للموضوع نفسه، قال أحد الباحثين[1] إن النوع أحد معايير ترتيب الفئات الاجتماعية. ويمكن القول أيضا إن الخط الذي يفصل بين المتدرجين باستخدام هذا المعيار هو أكثر الخطوط وضوحا وثباتا، وذلك لان الثقافة صورت المختلفين في الشكل مختلفين أيضا في القدرة العقلية والقوة الجسدية اذ أن الاناث اقل من الذكور عقلا واضعف جسما .

من التحليل السابق لهذا المجتمع لن نتوقع ان نجد على جانبي الخط الذي يفصل الذكور عن الاناث مجموعتين متجانستين فيما بينهما ومختلفتين بعضهما عن بعض. لأن المجتمع مقسم إلى مجموعات مختلفة في عملها الرئيسي ومتدرجة فيما تملكه من مصادر القوة، لذا فمن المؤكد أن يختلف الوضع الداخلي للاناث في كل مجموعة عن وضع الاناث في المجموعات الأخرى حيث إن ظروف كل مجموعة ستتداخل مع الأدوار وسوف تؤثر بالتالي على العلاقة بين ذكورها واناثها، وعلى هذا فلا بد في آن واحد من الأخذ في الاعتبار حين تحليل العلاقة بين الجنسين، الخط العمودي الذي يفصل النوعية على مستوى المجتمع والخطوط الافقية التي تفصل بين المجموعة بعضها عن بعض.

كانت المرأة في الجزء الحضري من هذا المجتمع بعيدة عن العمل الرئيسي الذي يميز مجموعتها عن غيرها من المجموعات. فالتقاليد تحرم عليها مغادرة المنزل، وعليه تكون علاقتها مع عدد معين من الذكور من أفراد أسرتها، وهم الأب، والأخ، والابن، والعم، والخال، والجد بحكم القرابة كابنة وأخت وزوجة وأم وابنة اخ وابنة أخت وابنة ابن. أما ابناء عمها من الذكور أو أي من أقاربها الذين يجوز لهم الزواج منها فهي بعد تجاوزها سن الطفولة لا تختلط بهم. وكانت لا تظهر أمامهم مكشوفة الوجه، وإذا صادف تواجدها معهم فيجب أن تغطي وجهها .

وعلاقة الأب بأبنائه الذكور منهم والاناث هي علاقة المربي والمعد والموجه والمسئول عن تنشئة كل منهم اجتماعيا. وتتميز علاقته بالأنثى من ابنائه بعلاقة المسئول مسئولية كاملة عنها وذلك بصرف النظر عن عامل السن، عن كائن غير قادر على الاستقلالية بحكم مواصفاته الذاتية سابقة الذكر، وعليه فالأنثى تعتمد على والدها اعتماداً كاملاً، ولا يحق لها اتخاذ اي قرار خاص بها مهما كان بسيطا إلا بموافقته، وله الحق أن يتخذ بشأنها أي قرار بالنيابة عنها دون استشارتها. ان وجود

هذا الاختلاف في الحقوق والواجبات بين دور الاب ودور الابنة يوضح نوع العلاقة بينهما وثباتها ايضا طالما كانت مبنية على اختلافات يعتقد أنها ذاتية وغير قابلة للتغير. لذا نجد أن الاب ينيب عنه ابنه في القيام بدوره تجاه ابنته حتى وان كان يصغر اخته سنا وان لم يكن لها اخ أو كان لا يزال طفلا ينوب عنه حتى يكبر جده او عمه وفي بعض الأحيان خاله. وتنتقل مسئولية الأب هذه إلى الزوج فيما بعد، وفي غياب الأخير أو في حالة وفاته تتحول المسئولية إلى الابن الذي يحل محل والده فيكون مسئولا عن والدته واخواته الاناث وان كان الابن قاصرا يتولى جده (والد والدته) او خاله مسئولية والدته ويتولى ايضا الجد (والد والده) او العم المسئولية الخاصة بوالدته واخواته إلى أن يكبر.

من الملاحظ أن للتفرقة بين الجنسين أثرها الكبير في تأكيد العزلة بين الذكور والإناث داخل المنزل الواحد حتى بين الذين يحق لهم الاختلاط والتفاعل اجتماعيا فيما بينهم. وقد يعود هذا الى شعور الاناث بالدونية. وعادة لا يتم الاختلاط بين المختلفين بالمكانة الاجتماعية، الاعلون يخشون على هيبتهم من مخالطة من يقلون عنهم مكانة، والأدنى لا يجرؤ على مجالسة أو محادثة من يكون أعلى منه مكانة. وقد كان لهذه العزلة أثرها في خلق ثقافات فرعية (اختلافات في المفردات المستعملة في اللهجة وفي طريقة الحديث وفي بعض العادات). والغريب في الأمر أن اختلاف الثقافة هذا كان يفسر على أساس وجود الاختلاف بين النوعين وليس بسبب العزلة. كل مسكن، والذي كان في العادة يضم أسرة ممتدة ـ ثلاثة أجيال في الغالب ـ معد بأن يكون فيه قسم للرجال وآخر للنساء، حيث يتجمعون فيه ويتناولون وجباتهم، فالعادة أن لا يأكل الرجال مع النساء، ولا يستقبلون الا ضيوفا من الجنس نفسه.

ولقد كان للعزلة تأثيرها في تعميق جهل النساء بمجريات الأمور في مجتمعهن، فكانت المعرفة يقتصر تحصيلها على الذكور فقط بحكم أن لهم الحق وحدهم في مغادرة المنازل. ومن هذه الناحية اصبح الرجال اكثر حظا لحصولهم على المعرفة والتجارب والخبرة والمهارة واستقلال القدرات والامكانيات، أما الاناث فكن يجهلن ما يجري خارج دائرتهن الضيقة جدا، فأصبحن لا يعلمن شيئا عما يحدث داخل مجتمعهن إلا بالقدر الذي يسمح لهن به الذكور.

وكان دور المرأة في الأسر الغنية يقتصر على الانجاب والتنشئة الاجتماعية حيث إن الخدمة المنزلية تؤدى بواسطة الخدم[٢]. أما في الأسر الفقيرة فقد كانت المرأة تؤدي جميع الواجبات المنزلية وتساهم في إعالة أسرتها عن طريق القيام ببعض

الأعمَال التي تتقاضى عنها أجرا عينيا أو نقديا. وكان عليها أن تؤدي هذه الأعمال مع الاحتفاظ بعدم الاختلاط. ولكي تتحاشى الخروج ما أمكن عن تقاليد العزلة كانت تؤدي أعمالا مثل الخياطة والحياكة والصباغة في منزلها. كما كانت تحتفظ ببعض الماشية والدواجن في جزء من المسكن لتنتفع من بيع منتجاتها. أو تعمل لدى الأسر الغنية كمساعدة في الأعمال المنزلية، وعندما تحتاج بعض النساء إلى بيع انتاجها من الأعمال السابقة كان عليها أن تذهب للسوق المخصص للبائعات من النساء، وتجلس هناك لتسويق بضائعها. وعادة ما تخفي النساء هذا الخروج حتى لا تخرج عن التقاليد التي تفرضها العزلة المكانية. ولقد ساعد على هذا ارتداؤها للحجاب الذي لم يكن يظهر منه إلا كفاها. كما أن المرأة التي يتغيب عنها زوجها وأولادها من الذكور معظم أيام السنة للعمل في الغوص والنقل البحري، كانت تضطر للخروج لقضاء حاجياتها وحاجات أسرتها بنفسها عندما لا تجد من أقاربها الذكور من يؤدي لها هذه المساعدة.

أما إناث البدو في هذا المجتمع فقد كن يقمن بتأدية النوعين من الاعمال يشاركن في توفير الاحتياجات الاساسية إلى جانب العناية بالأطفال والقيام بالأعمال المنزلية التي يترفع الذكور عن أدائها. وترتدي البدوية الحجاب بصورة مستمرة، حيث ان السكن في الخيام وحياة شبه الترحال يجعلها معرضة للاختلاط بالذكور. حجاب وجه البدوية يختلف عن حجاب الاناث في القسم الحضري من المجتمع. فالحضرية تغطي وجهها تماما أما البدوية فلا تغطي عينيها. وقد يرجع السبب في هذا إلى أنها تزاول أعمالها في الصحراء مما يضطرها إلى البقاء محجبة. وهناك أعمال كثيرة لا يمكن لها تأديتها في الوقت الذي تغطي فيه عينيها.

من الملاحظ ان الاختلاف في ادوار النساء حسب المجموعة والبداوة والتحضر لم يؤثر على نوع العلاقة بين الذكور والإناث. فالمرأة الحضرية تعمل على سد الاحتياجات الأساسية عن طريق القيام بالأعمال الخاصة بالنساء. وهي وان كانت أعمالاً منتجة إلا أنها تعتبر ثانوية تلجأ إليها الأسرة إذا تعذر أو قل دخلها من الأعمال التي يقوم بها الذكور في مجموعة العاملين بالأعمال اليدوية في البحر أو في الحرف كالتجارة والحدادة أو البناء أو صيد الأسماك والتي يرجع اعداد أو صناعة أدواتها إلى عمل الذكور. وفي المناطق البدوية تعتبر أعمال النساء المنتجة جزءا من الأعمال المنزلية التي هي من اختصاصهن والدليل على هذا أن الرجل لا يغزل ولا يحيك الخيام ولا يجلب الماء إلا كمساعدة للنساء وليس كعمل أساسي. وإذا كانت الأدوار

ذات المكانة الاجتماعية العالية كدور المدافع عن أسرته وعشيرته وقبيلته حين تعرضها لأي هجوم وهي في الواقع ادوار مهمة في حياة الترحال وشبه الترحال خاصة بالرجال فيظل الذكور محتفظين بدورهم الأساسي وهو إعالة النساء وحمايتهن وتظل العلاقة بين الجنسين علاقة غير متساويين في أهمية ادوارهم ومكانتها[٣] .

من المرغوب فيه أن يتزوج الاناث من مختلف المجموعات في سن مبكرة، وقد كان الزواج من أبناء العم هو السائد إلا إذا لم يكن هناك ابن عم أو أن ابن العم فشل ان يتزوج من داخل الأسرة. وتحرص الأسرة التي تكون من قبيلة ذات مكانة اجتماعية عالية أن يتزوج بناتها من الأسر التي تتساوى معهم في المكانة الاجتماعية للقبيلة نفسها، ويعطى هذا الشرط أولوية على الشروط الأخرى التي قد تتهاون فيها الأسر كفارق السن، والحالة الاقتصادية والمظهر الخارجي والصفات الذاتية والحالة الاجتماعية، كأن يكون مطلقاً أو أرملا، له اولاد من أرملته أو مطلقته، أو لديه زوجة أو ثلاث. الزوج المختار هو ما يراه الأب صالحاً لابنته كزوج وتلحق الزوجة بالزوج لتعيش مع أسرته. حيث يتولى الزوج القيام بالدور نفسه الذي قام به الأب من حيث الإعالة والمسئولية وهنا لا يختلف دور الزوجة عن دور الابنة من حيث إنها لا تتخذ أي قرار ولا تتصرف بأي من الأمور التي تعنيها إلا باستشارة زوجها. في حين انها لا تعطى حق الاستشارة في الأمور الخاصة به. ولا تكون لها نفس الاختصاصات كأم مقابل اختصاصات الأب نفسها. فقد يرفض الأب أي قرار قد تتخذه الأم خاص بها أو بأحد ابنائها وقد يتخذ هو قرارا بشأنهم دون علمها أو طلب موافقتها. وقد يستشيرها ولكن رأيها لا يكون ملزما له. ويقاس نجاح الحياة الزوجية بمدى نجاح الزوجة في طاعة زوجها ونجاح الزوج في جعلها لا تخرج عن هذه الطاعة، وهذا يوضح لنا نوع العلاقة بينهما .

إنهاء الحياة الزوجية بيد الزوج، أما الزوجة فتلجأ للمحكمة عند طلب الطلاق. قوانين الارث والملكية أتاحت للمرأة أن تمتلك. وفي بعض الأحيان يفوق حجم ثروة المرأة حجم ثروة والدها كأن تكون أرملة لرجل كان ثريا يفوق والدها في الدخل ومقدار ما يملك. أو حجم ما يملكه زوجها كأن تكون وريثة لاب ثري من أسر التجار وهي تزوجت من أسر العاملين وكثير ما حدث هذا طالما أن الأسرة، كما سبق ذكره، تهتم جدا بشرط واحد وهو المكانة الاجتماعية لقبيلة من ستناسبه. إلا أن التقاليد التي وضعت المرأة في وضع غير القادر على القيام بعمل خارج المنزل والجاهل لمعاملة أي من الناس خارج أفراد أسرتها اضطرتها إلى أن تبحث عن

مساعدة أقرب الذكور إليها ليتولى المحافظة على املاكها وتنميتها. فبالنسبة لوضع الإناث هذا المال لا يشكل مصدر قوة لهن .

كان بعض الآباء في المناطق الحضرية، يسمحون لبناتهم بالالتحاق ببعض حلقات تحفيظ القرآن، حيث تتولى احدى النساء وتدعى (المطوعة) تحفيظهن القرآن. وفي أواخر العشرينات من هذا القرن بدأت حلقات الدراسة الجديدة في تعليم الاناث مبادىء القراءة والكتابة. وكانت هذه الحلقات محدودة العدد، وقد يعود هذا لقلة عدد من كان يتولى القيام بهذه المهمة، أو إلى عدم إدراك أهمية التعليم والحرص على عدم خروج الإناث من المنزل .

بداية التعليم الرسمي للإناث جاء متأخرا عن بداية تعليم الذكور[٤]، وظل تعليم الإناث حتى نهاية الأربعينات من النوع الذي يعرف بالتعليم النسوي .

حق المرأة الكامل في التعليم بدأ مع بداية توحيد مناهج التعليم للجنسين في بداية الخمسينات. ولقد كانت المساواة في نوع التعليم هي أول مساواة بين النوعين، وهكذا اصبح بامكان جميع الإناث ان يتمتعن بحق التعليم حيث أصبح وظيفة أساسية من وظائف الدولة التي وفرته بالمجان للجنسين في جميع مراحله. ولقد ساعدت هذه السياسة على انتشار المدارس في جميع أنحاء المجتمع .

لم يكن حرص جميع الأسر على تعليم الإناث مساويا لحرصها على تعليم الذكور إلا أن عددا لا بأس به من الإناث في القسم الحضري قد أصبحن يغادرن البيت كل صباح إلى المؤسسة التعليمية حيث كن يقضين معظم ساعات النهار. ومع الوقت ازداد عدد المتعلمات، وفيما بعد غادرن مجتمعهن إلى مجتمعات أخرى للحصول على التعليم الجامعي والعالي. وقد كان بإمكان الإناث اختيار تخصصاتهن حسب رغبتهن. فاتسع بذلك محيط تحرك النساء مما ضاعف حظهن من المعرفة والخبرة .

كان العلم أول مصدر قوة بإمكان النساء ليس فقط أن يحصلن عليه وإنما أيضا ان يحتفظن به ويستفدن منه. وهذا قد يكون أحد العوامل التي تفسر تفوق الاناث في التحصيل العلمي ورغبتهن القوية في الحصول عليه.

وفي ضوء التحليل السابق، لبناء هذا المجتمع، ينتمي الاناث هنا لمجموعة واحدة وذلك من حيث نوع مصدر القوة وهي المجموعة التي أطلق عليها في هذا البحث مجموعة الاداريين والفنيين[٥]. كما أنهن ينتمين إلى هذه المجموعة بحسب

تقسيم العمل حيث إن معظم إناث هذا المجتمع من المتعلمات اللواتي عملن خارج البيت التحقن بوظائف حكومية في مختلف التخصصات. نادر جدا أن يعمل الإناث المتعلمات من أسر مجموعة التجار في الأعمال التجارية. معظمهن عملن لدى الحكومة. وهذا دليل على أن الدور الجديد للمرأة وهو العمل خارج البيت كان بسبب التعليم. عملها مرتبط بتخصصها العلمي وليس بعمل مجموعتها. احتفظ الذكور في مجموعة التجار بدور صاحب العمل دون منافسة من الجنس الاخر حيث اتجه الإناث من المجموعة نفسها إلى العمل لدى الآخرين. وفي مثل ظروف هذا المجتمع كانت الحكومة كأكبر صاحب عمل، هي المستأجر لقوة عملهن.

المتعلمات من الإناث كن أكثر معرفة بثقافات المجتمعات الأخرى، حيث كان للتعليم تأثيره في فهم هذه الثقافات والرغبة في التحديث. كما أن المتعلمات كن أكثر احتكاكا بالنساء القادمات من مجتمعات عربية أخرى قطعت شوطا في عملية التحديث. وبالفعل تغير الكثير من الجوانب المادية المكونة لثقافة هذا المجتمع وكان للنساء دور كبير في هذا ومنهن المؤثرات وهي قوة العمل النسائية العربية والمتأثرات بالأخص التلميذات. وكان التحديث يجري على نطاق واسع وسريع وذلك يرجع للظروف الخاصة لهذا المجتمع. فعادة في المجتمعات الأخرى يكون تقبل الثقافات الجديدة من قبل مجموعة قليلة جدا من المجتمع، وهي مجموعة الأثرياء، حيث كان التعليم مقتصرا عليها بحكم كونها قادرة على دفع نفقاته، وهي أيضا كثيرة التردد على المجتمعات الأخرى التي سبقتها في التحديث لأنها القادرة على التكاليف المادية للسفر. فتنقل إلى مجتمعاتها الجديد وتقلدها الفئات الأخرى وهكذا يحصل التغير بشكل محاكاة جماعة لجماعة أخرى أكثر منها (تمدنا) ففي العادة تكون هذه العملية تدريجية. في المجتمع الكويتي التحديث السريع يعود إلى مجانية التعليم وارتفاع مستوى المعيشة على مستوى المجتمع مما مكن مختلف المجموعات في الوقت نفسه من الاطلاع على الثقافات الأخرى عن طريق اقتناء وسائل نقل الثقافات وزيارة المجتمعات الأخرى. كما أن الهجرة إلى الكويت قد لعبت دورا في نقل الجديد إلى هذا المجتمع.

ومن بين هذه التغيرات التي لها علاقة بموضوع هذا البحث ما تعرضت له العزلة بين الذكور والإناث والتي اتضح أنها لا يمكن أن تستمر في ظل التغيرات[٦].

وضع سوق العمل في المجتمع الكويتي ساعد الإناث على العمل خارج البيت. فمع فتح باب الهجرة إلا أن الكثير من الوظائف الحكومية المستحدثة كنتيجة

لتنوع وتوسع المشروعات الحكومية كانت متوافرة، بالاضافة إلى أن هناك الكثير من المهن التي لا يمكن ان يشغلها إلا النساء كالتدريس في مدارس البنات . والجدير بالذكر هنا أن اقبال الإناث على العمل لم يكن بمستوى اقبالهن على التعليم، أي ليس كل المتعلمات عملن. وذلك يعود للنظرة للعمل من قبل الرجل والمرأة على السواء التي ربطت بين العمل والحاجة للأجر فقط. وهنا يكون عمل الإناث بالذات فيه احراج للرجل المكلف بالإعالة. مما جعل النساء العاملات يرددن دائما أنهن يعملن لكي يقتلن وقت الفراغ ويتخلصن من الملل وأن في العمل تسلية لهن. بمعنى أنهن لسن في حاجة للأجر، حتى لا يحرجن أنفسهن ويعرضن المكلف بإعالتهن للاحراج أيضا. ومع هذا فإن الأعداد القليلة من النساء التي باشرت العمل بعد التخرج واستمرت في عملها لابد وان تكون قد شعرت عن تجربة بأهمية العمل من أجل العمل. ولو كان معظم عمل النساء لم يقتصر على الوظيفة العامة لكان العمل في حد ذاته من الممكن أن يغير نظرة المرأة نفسها للعمل. فالكثير من الوظائف العامة ليست بالعمل المنتج وفي ظل البطالة المقنعة قد ينفر الإنسان من العمل .

العدد القليل من النساء العاملات من الأسر الغنية لم يكن عملهن من حيث النوع والدخل منافسا لعمل الذكور في مجموعتهن. فمهما بلغ أجر الوظيفة العامة لن يصل إلى مستوى الدخل من مختلف الأعمال الرئيسية لمجموعة التجار. كما أن النظرة لعمل الموظِف، صاحب العمل، تختلف عن النظرة للموظف. لن يكون لدور المرأة العاملة التي تنتمي إلى الأسر الغنية أي تأثير من ناحية اقتصادية او اجتماعية على الأسرة وبالتالي على دورها فيها. فهي وان كانت تعمل خارج البيت إلا أن عملها مختلف عن عمل الرجل الذي تعتمد الأسرة على نوعه ودخله في مستوى معيشتها. فيكون الرجل قد احتفظ بدوره الرئيسي في الأسرة وهو الإعالة .

لكنه مع ثبات أدوار النوعين إلا أن حقوق وواجبات مكانة كل منها قد طرأ عليها شيء من التغير وان كان طفيفا، ولا بد أن ما حدث يكون قد أثر على نوع العلاقة بين النوعين في الأسرة. ويعود هذا التغير، كما سبق أن بينت للمساواة في التعليم. إلا أن التعليم في حد ذاته لا يغير النظرة في تفوق جنس على آخر خصوصا وان محتوى الكتب الدراسية يؤكد اختلاف الأدوار واختلاف الحقوق والواجبات المبنية على هذه النظرة، إلا أن العلم والمعرفة كليهما يجعلان من الصعب أخذ الأمور وتقبل الأوضاع كما لو كانت قضية مسلماً بها ويصبح للعقل والمنطق، إلى حد ما، وزنه في الفهم والإدراك. إن الذين نالوا قسطا من العلم والمعرفة يعقلون جيدا انهم

يعيشون في مجتمع، وان الثقافة نتاج جمعي، ويفهمون قوة العقل الجمعي، ويقدرون الارادة العامة ويدركون أهمية التنظيم للحياة الاجتاعية، إلا أنهم لا ينكرون التغير الاجتماعي. لم يعد الرجل يتحاشى ذكر الزوجة حين الحديث عن الأسرة. ولم يعد يعتذر للمجالسين حين يأتي ذكر المرأة[٧]. ويعلم جيداً أن التغيرات الاجتماعية ومنها توزيع وظائف الأسرة على المؤسسات المستحدثة المتخصصة كالمؤسسة التعليمية تستدعي ارتيادها من قبل الإناث، وأن وظيفة هذه المؤسسة تتمثل في توصيل المعرفة إلى الجنسين واعدادهما لإدراك ما يستعصي عليهما فهمه. وعليه فسينتقل جزء من الواجبات التي كان يختص بها الذكور كالتفكير نيابة عن الإناث فيما يخصهن إلى الإناث انفسهن. وسيكون من واجبهن المشاركة الإيجابية والذي سيترتب عليه تعديل في توزيع الحقوق والواجبات على النوعين.

لم يعد محرما على المرأة مغادرة المنزل، فيمكنها الخروج لتأدية الواجبات الاجتماعية، كما يمكنها اذا استدعى الأمر ان تغادر مجتمعها إلى مجتمع آخر بقصد العلم والسياحة. وأن تختار هي بنفسها حاجاتها وحاجات أسرتها إذا هي شاءت، وأصبح لها رأي في شئون الأسرة، ولها من الوظائف ما تجعل الأسرة تعتمد عليها وحدها في تأديتها. يلجأ إليها الابناء لمساعدتهم في تأدية واجباتهم المدرسية. ويعتمد عليها الكبار منهم من الجنسين في مناقشة ما يعترضهم من أمور أو حتى مشاكل. كما أنها هي التي أصبحت تتولى مسئولية الجانب الصحي، الوقائي والعلاجي لأفراد أسرتها. وتنوب عن زوجها في حالة غيابه في تسيير الوظائف التي يؤديها للأسرة. ولم يعد الرجل في معظم الحالات يجمع أكثر من زوجة في مسكن واحد. ولا يختار، في الغالب، لابنته زوجا دون عرض الأمر على الأم والابنة[٨].

ظلت المرأة في الأسرة الغنية، كما كنت في السابق لا تؤدي الخدمة المنزلية. ففي كل منزل يقيم عدد من الخدم المخصصين لرعاية الأطفال وللطبخ ولأعمال التنظيف ولقيادة سيارة العائلة، وللعناية بحديقة المنزل.

دور المرأة خارج البيت كان أكثر وضوحا في مجموعة الاداريين والفنيين، وهذا يرجع إلى أن معظم النساء المتعلمات في هذه المجوعة قد التحقن بالقوى العاملة، ومعظم القادمات إلى الكويت من النساء المتعلمات قد عملن، وهن بحكم تقسيم العمل أعضاء في هذه المجموعة. لا شك أن العلم، كما سبق أن ذكرت، كان السبب الرئيسي وراء الدور الجديد للمرأة، لكن التغير في أنماط الاستهلاك الذي أصبح لا يختلف عن ذلك في الأسر الغنية (راجع ص٤٥ ـ ٥٥) وارتفاع نفقات

المعيشة قد يكون سببا آخر في عمل المرأة خارج البيت. أغلب الأسر تحتاج إلى رفع دخلها لتغطية المصروفات التي تضاعفت وترغب في رفع مستوى معيشتها، شجع على ذلك ارتفاع الأجور. في هذه المجموعة ازداد عدد العاملات بازياد عدد الخريجات من مختلف المؤسسات العلمية وعدد النساء القادمات إلى الكويت بقصد العمل في مختلف القطاعات. ومع أن عمل النساء الكويتيات قد تركز في الوظيفة العامة إلا أن عدداً منهن في السنوات الأخيرة قد التحقن بأعمال في القطاع المشترك والقطاع الخاص. وقد عملت النساء في مختلف القطاعات في مهن فنية وادارية. ومع صعوبة التوفيق بين مسئولية العمل داخل البيت وخارجه في غياب مؤسسات نموذجية تحتضن طفل ما قبل الرابعة إلا أن عددا من النساء قد نجحن في الاحتفاظ بعملهن خارج البيت. وقد كان لهذا الدور الجديد أثره على الإناث وعلى الذكور من هذه المجموعة. فالذكور لمسوا عن كثب التغير الذي حدث في أدوار الإناث. دور المرأة المتعلمة العاملة أثر على دور الذكور ليس فقط داخل الأسرة حيث عملت المرأة خارج البيت فكانت بهذا تؤدي إلى جانب دورها التقليدي الدور المخصص للرجال وتساهم في إعالة الأسرة التي أخذت تعتمد في دخلها على دور المرأة خارج البيت ولكن أيضا أثر على دورهم داخل العمل نفسه. بعض الاناث تقلدن مناصب ادارية فكان بالطبع لهن من الصلاحيات والسلطة ما يفوق صلاحيات وسلطة المرؤوسين ومنهم ذكور. تقلد المرأة المناصب الإدارية جعل الذكور من الكويتيين يشعرون بمنافسة الإناث لهم على المهن الإدارية ولا بد أنهم أدركوا أنه مع زيادة عدد الخريجات سيزداد العرض على الطلب بالنسبة لهذا النوع من المهن، أما بالنسبة للذكور من هذه المجموعة القادمين من أسواق عمل خارجية سواء الذين منهم يعملون في هذا المجتمع أو الذين لا يزالون يبحثون عن عمل فيه فإن عمل المرأة خارج البيت سيقلل فرص العمل المتاحة لهم.

وكما كان لدور المرأة الجديد تأثيره على أدوار وعلاقة الذكور بالإناث كان له تأثيره أيضا على الإناث أنفسهن وبالأخص اللواتي أثبتن وجودهن في العمل خارج البيت عندما وفقن في اختيار المهنة ونجحن في نوعية وحجم العطاء. أدركت هذه المرأة أن دورها التقليدي أحد أدوارها لكنه ليس الدور الوحيد الذي يمكنها أن تؤديه. وتبين لها عن تجربة حقيقة أنه ما دام الحصول على العمل والحراك الاجتماعي الصاعد والهابط في داخل هذه المجموعة يعتمد على التحصيل العلمي نوعا وكما وما دام التعليم لم يقتصر على جنس دون الآخر فإن دور المرأة المتعلمة والعاملة لن يقل

عن دور الرجل في دخل الأسرة وحراكها الاجتماعي . وأن هذا قد يحدث بفعل أي منهما . فقد تصل المرأة إلى أعلى مراحل التعليم وتبرز في تخصصها في الوقت الذي لا يوفق فيه الرجل لتحقيق هذا . وقد يحدث العكس فيوفق الرجل ولا توفق المرأة . وحين يوفق كل منهما تتضاعف فرصة الصعود من أدنى إلى اعلى في داخل المجموعة . وهكذا يكون الوضع بالنسبة للمجتمع ، إذ تساعد جهود كل من النوعين على زيادة الانتاجية . هذه المجموعةمن الإناث وان كانت صغيرة الحجم إلا أنه يمكنها ان تغير مفهوم المجتمع عن عمل المرأة من كونه مجرد تسلية وقتل وقت فراغ كما يبدو حتى لبعض النساء أنفسهن إلى كونه نشاطا مفيدا وفيه استقلال اقتصادي . ومن الملاحظ أن بعض النساء ، ان لم يكن معظمهن لم يعدن يشعرن بالحرج عند البحث عن العمل أو يخشين أن يربط الناس بين عمل المرأة والعوز المادي لأسرتها . ومن التغير الواضح ان التخلف عن العمل بعد التخرج أصبح يثير السؤال لماذا لم تعمل ؟ في حين كان السؤال في السابق لماذا تعمل؟ وعليه بدأ الإحراج من عدم العمل يحل محل الاحراج من العمل وهذا هو التحول .

كان من المتوقع أن تكافؤ الفرص في التعليم للجنسين سيتيح للمتفوقين في التحصيل العلمي وأصحاب التخصصات النادرة الحصول على أكبر قدر من قوة هذه المجموعة وهو العلم والذي سيكون له تأثير ايجابي على مكانة دورهم مما يمكنهم من الحصول على مصادر قوة أخرى المال والسلطة . وهذا التحول ، بالنسبة للإناث سيحدث تغيرا كبيرا في أدوارهن ومكانتهن بصورة عامة والذي سيؤثر فيما بعد على الخط العمودي الذي يخترق الخطوط الأفقية التي تفصل المجموعات .

التغيرات الاجتماعية التي حدثت في هذا المجتمع (راجع الفصل السابق) سمحت للذكور من أعضاء هذه المجموعة في الحراك الاجتماعي إلى أعلى ، وقد أظهر التحليل الاجتماعي لعملية التغير انتقال عدد منهم إلى مجموعة التجار وكان التوسع الذي حدث في حجمها منذ الخمسينات من هذا القرن يعود أحد أسبابه إلى عملية الانتقال إليها من مجموعة الاداريين والفنيين . كما وصل عدد من الذكور في هذه المجموعة الى شغل الوظائف العليا القيادية في المؤسسات الحكومية وفي القطاع الخاص والمشترك . وإن عدداً آخر منهم أصبحوا أعضاء في السلطات الثلاث في الدولة ، التنفيذية والقضائية والتشريعية . لكن هذه التغيرات نفسها لم تكن لتسمح للإناث من هذه المجموعة في تغيير أدوارهن وأوضاعهن . والسبب يعود إلى نوع التغيرات وظروفها وعواملها . آخذين في الاعتبار العلاقة الجدلية بين الواقع

والفكر، لم تكن عملية التغير التي كانت في اغلبها مما يطلق عليه في علم الاجتماع «التحديث» ليؤثر على الفكر التقليدي السائد على مستوى المجتمع ككل والذي لم يكن مقتصرا على مجموعة دون الاخرى. التقليدية قد لا تتعارض والتغير في بعض السلوك الناتج عن الرغبة في التحديث، والذي يعد بالنسبة للإناث تغيرا في اللباس وأنواع الطعام وشكل المنزل وأدواته وتبنى أنماط استهلاك جديدة وقيادة أداة الانتقال والخروج بقصد تبادل الزيارات أو لحضور الاحتفالات النسائية، والتي هي الأخرى تعددت مناسباتها وتغيرت أشكال التعبير عنها، أو لشراء الاحتياجات من السوق، وقضاء العطل والإجازات في مجتمعات أخرى، ولكنها تتعارض والعملية التي تعرف بالتطور المتمثل في تعليم وعمل الإناث والذي بدأ يكون له تأثيره على الخط العمودي في الفترة القصيرة التي بدأت منذ منتصف هذا القرن فقط مع بداية توحيد نوع التعليم للنوعين حيث أظهرت الإناث قدرتهن على التحصيل العلمي وعلى القيام بأدوار جديدة بالإضافة إلى الدور التقليدي .

ومع تحقيق المساواة بين الجنسين في نوع التعليم إلا أن هناك من الإناث والذكور من يعتقد بأن بعض التخصصات العلمية «لا تناسب» المرأة. ويتضح من السلوك في اختيار التخصص العلمي أن اتجاه الإناث للتعليم النظري يفوق بكثير اتجاههن للتعليم العملي.[٩] ومع وجود المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم إلا أن عدد الإناث اللاتي يصلن إلى آخر مراحله أقل من عدد الذكور.[١٠] ومع وجود المساواة بين الجنسين من ناحية مجانية التعليم والزاميته في سن مبكرة إلا أن هناك تخلف عن التعليم من جانب الإناث يفوق تخلف الذكور[١١] .

ومع حاجة هذا المجتمع للعاملين إلا أن عدد الإناث الملتحقات بالقوى العاملة أقل من عدد اللواتي منهن في سن العمل من الخريجات، واللواتي نلن قسطا من التعليم[١٢]. ومن الملاحظ ترك العمل من قبل الإناث بعد فترة قصيرة من التحاقهن بالعمل والرغبة في التقاعد في سن مبكرة .

وبالإضافة إلى نوع التغير كانت ظروف وعوامل التغير هي الأخرى ليس لها تأثير على التقليدية. كان للقوى العاملة القادمة من أسواق عمل خارجية دور كبير في تأدية مختلف الأعمال ابتداء من استخراج النفط إلى تحديث المدينة وتخطيط وتنفيذ برامج الخدمات. وقد كانت نسبة الإناث القادمات إلى هذا المجتمع ضمن هذه القوى العاملة قليلة وقد اقتصر عملهن على المهن في مؤسسات الخدمات الاجتماعية وفي بعض الأعمَال المكتبية في القطاع الخاص واستمر هذا المجتمع يعتمد على هذه

القوى العاملة لفترة طويلة قبل انضمام الخريجين والخريجات من الكويتيين. ولقد اوحت الاوضاع بسوق العمل هذا للناس بصفة عامة وللإناث بصفة خاصة بأن عملهن خارج البيت لم يكن مدفوعا بحاجة المجتمع الى مساهمتهن وإنما لرغبتهن في العمل. وان كان المجتمع لا يمانع في عملهن إلا أنه يمكنه الاستغناء عنه. الارتفاع الكبير في أجور الوظائف العامة ونظام المساعدات الاجتماعية[١٣] عمل على رفع مستوى المعيشة، كما خفف نظام الخدمات الاجتماعية من ثقل العبء على ميزانية الأسرة فتفرغت المرأة كلية في الأسر محدودة الدخل الحضرية منها والبدوية من التفرغ إلى القيام بدورها التقليدي.

ان تحديد مجال العمل بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور من مجموعتهن حيث كان توجه معظم القوى العاملة النسائية إلى الوظيفة العامة لم يتح الفرصة للنساء لاكتشاف قدراتهن في العمل ومعرفة إمكانياتهن في تأدية أدوار جديدة للأسباب السابق ذكرها **(راجع ص ٦٤)**. لا شك ان ارتفاع الأجور وضمان الاستمرارية في العمل الحكومي ساعد المرأة على الاستقلال الاقتصادي إلا أن مجال التطور وفرص الخلق والابداع فيه كانت ضئيلة. أضف إلى هذا أن مفهوم الوظيفة العامة عند الاغلبية من الناس وهو الحصول على نصيب الفرد في إعادة توزيع الثروة لا يجعل المرأة تشعر بأهمية لدورها خارج البيت[١٤].

ومع تخلف الإناث عن الذكور من المجموعة نفسها فيما يتعلق بفرص العمل ومجالاته ومن ثم الحراك الاجتماعي إلا أن القلة القليلة منهن التي تبين لها أهمية عملها خارج البيت لا بد أن تكون قد غيرت من فكرة التخصص في العمل حسب الجنس لدى بعض الناس، وكان بالامكان ان يكون لهذا أثره المستقبلي في تغيير النظرة عامة لادوار الإناث وبالتالي لانواع العلاقة بين النوعين. وهذا بالفعل ما حدث في المجتمعات التي سبقت هذا المجتمع في التطور. فحين أدركت المرأة نفسها حقها في العمل وتحقيق ذاتها ترتب على ذلك إعادة النظر في موضوع التخصص العلمي حسب الجنس، والذي حل محله اختيار فرع المعرفة حسب القدرات والرغبة والميول الذاتية للانسان. وان حق العمل وحق اختيار التخصص بدون عوائق ساعد المجتمع على الاستفادة من مواهب جميع أفراده. وحين ساهمت الإناث في عملية تطوير المجتمع بكل امكانياتهن، ولمست المرأة بنفسها أنه ليس هناك مجال للشك في نجاحها في مختلف الأدوار في داخل البيت وخارجه، استمرت الإناث في اقتحام مختلف مجالات العمل وأخذ الحقوق التي كانت مقتصرة على الذكور فقط. وكان لا

بد ان يفرز التطور واقع وفكر هذه التغيرات .

لكن الذي حدث في هذه المجموعة بالذات كان غير هذا. سلوك عدد كبير من أعضائها من الجنسين في السنوات العشر الأخيرة يؤكد الرغبة في تأكيد التخصص حسب النوع في العلم والعمل. وعلى تحاشي الأعمال التي لا تتيح العزلة بين الجنسين أثناء العمل، وتحبيذ اقتصار عمل الإناث على الدور التقليدي كلما أمكن ذلك .

ومن الجائز ان تكون العوامل نفسها التي أثبتت لعدد من النساء عدم أهمية دورهن خارج البيت هي التي أصبحت تساهم الآن في تقبلهن للآراء الداعية إلى تحويل اتجاه التغير بالنسبة لتعليم المرأة وعملها .

لو عدنا للتاريخ الاجتماعي للمجتمعات الصناعية، لوجدنا أنه في بادية التطور الاقتصادي بشكل خاص والاجتماعي بشكل عام كانت الحاجة ماسة لكل يد عاملة بسبب ما حدث من تعدد في الأنشطة الاقتصادية وازدياد التخصص وتقسيم العمل، ومع استمرار التغير الكمي والنوعي في مختلف المجالات الاقتصادية لم يعد المجتمع يستغني عن عمالة المرأة ولم تعد هي قادرة على اعالة نفسها واعالة اسرتها إذا لم تعمل. في هذا المجتمع نجد أيضا أن الوضع الاقتصادي المتمثل في ارتفاع دخل الدولة واستخدام عوائد النفط في الخدمات قد ساعد على إعداد المرأة للعمل . إلا أن عمالتها هذه لم تكن ملحة بسبب توافر العمالة من أسواق العمل الخارجية فكانت المرأة بعد التخرج حرة في أن تعمل أو لا تعمل. لكن المجتمع لم يكن ينتظر منها أن تعمل خارج البيت ولم يطلب منها أن تعمل بدليل أن التي لا تعمل يتكفل بإعالتها الذكور أو الدولة كما جاء في برنامج الرعاية الاجتماعية وعلى الأخص تلك التي تتعلق بتقديم المساعدات المادية للمستحقين.[١٥] المرأة المتعلمة التي رغبت في العمل بصرف النظر عن المجموعة التي تنتمي إليها ووجهت بنوع التغير وظروفه وعوامله التي لم تكن في صالح عملها كما سبق ان بينت، قليل منهن حالفهن النجاح. بالإضافة إلى أن سيادة التقليدية وعلى مستوى المجتمع التي إذا لم تكن ضد أدوار المرأة خارج البيت فهي بالتأكيد لن تكون بجانبها، إما عن عدم اقتناع في عملها وهؤلاء هم الذكور والإناث الذين يحبذون بقاءها داخل البيت، أوعدم اقتناع في قدراتها وهؤلاء لا يمانعون في عملها في نوع من الأعمال «تناسبها». ويشكل هؤلاء الأغلبية من الذكور والإناث في مجموعة الاداريين والفنيين والذين رغم اختلافهم في الآراء حول مختلف الأمور (راجع ايديولوجيتهم ص ٥٣) إلا أنهم لا يختلفون بالنسبة

لنظرتهم التقليدية لأدوار المرأة خارج البيت مما كان له تأثيره في شك الكثير من الجنسين في قدرات الإناث على المساهمة فكراً وعملاً في تطوير المجتمعات. فتهاونت الإناث في حقهن في العمل ولم يحصلن بعد على حقهن السياسي. ونسبت الإناث عدم توفيقهن في شغل أكثر من دور إلى نقص في قدارتهن وليس إلى عدم استعداد البناء الاجتماعي للاستفادة من أدوار الإناث خارج البيت فلا يزال المجتمع يعاني من غياب الحضانات النموذجية ويعتمد على المربيات الخصوصات اللواتي يشكلن عبئا على الأمهات من جهة وخطورة على الأطفال من جهة أخرى. مربيات غير معدات لعملهن ولم يسبق لهن ممارسة العمل الذي انيط بهن فكانت النتيجة أنهن بدل أن يساعدن الأمهات في تأدية اعمالهن شغلنهن بمشاكل جديدة وضاعفن ما يواجهن من صعوبات. الجدير بالذكر أن كلا من النوعين الذكور والاناث لا يزال يتمسك بتقسيم العمل داخل البيت حسب الجنس فلا هي تقبل فكرة مساعدته لها في الأعمال المنزلية ولا هو يقبل هذا النوع من العمل، فيكون حجم العمل المطلوب من النساء اللاتي يشغلن أكثر من دور كبير مما قد يؤثر على عطائهن في أي من أدوارهن. فإن هي قصرت في عملها داخل البيت نسب هذا إلى ما ارتكبته من «خطأ» عند قبولها العمل خارج البيت وان هي قصرت في الأخير نسب هذا لنقص في القدرات في أداء هذا النوع من الأدوار. وقد يكون هذا وراء ظاهرة تفوق الذكور على الإناث في السلطة خارج البيت. حيث إن فرصهم في تقلد المناصب القيادية تعد أفضل بكثير من فرص الإناث.

أما عن عدد النساء العاملات في القطاع الخاص فهو قليل جدا ونادرا ما تشغل الإناث مناصب قيادية فيه. معظم الإناث اللاتي يعملن في هذا القطاع انحصرت مهمتهن بأعمال مكتبية روتينية.

لا بد أن أوضاع الإناث العاملات قد جعلتهن يعتقدن بمحدودية قدراتهن، ويتقبلن فكرة التخصص في العمل حسب النوع ويقبلن على التخصص العلمي الذي يعدهن لعمل معين بصرف النظر عن الميول والقدرات. وقد نجد في هذا تفسيرا لما حدث، منذ فترة قريبة، لاتجاه التغير بالنسبة لادوار الإناث.

من الطبيعي أن أي تقهقر في أي دور من أدوار المرأة خارج البيت يفقدها الثقة في قدراتها على أداء مثل هذه الأدوار ويؤدي إلى التفريط بما قامت به من أدوار والتراجع عن المطالبة بادوار لم تحصل عليها بعد.

وقد أكدت هذا الأحداث، ففي الآونة الأخيرة بدأت المرأة نفسها تعيد النظر في دورها خارج البيت وتدعو إلى الاكتفاء بالدور التقليدي. وفي مطلع السبعينات فكرت المرأة بالقيام بأدوار جديدة، منها الدور السياسي، حين طالبت عام ١٩٧١ بحق الترشيح والانتخاب وفي الثمانينات عارض بعض الإناث هذا الحق ووقفن ضده[١٦].

إلى جانب انشغالها في الأعمَال المنزلية كانت المرأة (الحضرية) في مجموعة العاملين بالأعمال اليدوية تقوم ببعض المهن لكي توفر لأسرتها احتياجاتها من الغذاء والكساء والمأوى، كما سبق ذكره. وكانت مسئولية بعض النساء عن أسرهن شاملة بسبب نوع عمل الذكور الذي يضطرهم إلى الغياب عن البلاد بشكل متواصل خصوصا الذين يعملون منهم في المهنتين (الغوص والسفر التي كانت مواعيدها متعاقبة. بعد ان تلاشت هذه المهن واندثرت بعض الحرف (راجع ص٤٠) عمل الذكور من أعضاء هذه المجموعة لدى الحكومة التي تمكنت بسبب ارتفاع دخلها وقيامها ببعض الوظائف ان تستوعب هذه الأيدي العاملة في أعمال مختلفة. كما عمل عدد قليل منهم في قطاع النفط. ترك الإناث دورهن في إعالة الأسرة وإعالة أنفسهن للذكور الذين ارتفعت دخولهم نسبيا، وللدولة التي تولت تقديم المساعدات المادية للأسر التي يقل دخل أفرادها عن الحد الأدنى للدخل وإعالة الإناث اللواتي ليس لهن عائل. عدد ضئيل جدا منهن عمل في مؤسسات الدولة في الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارة أو لمعرفة بالقراءة والكتابة. وقد ساعدت برامج الخدمات الاجتماعية على رفع مستوى المعيشة حيث تحسن مستوى السكن ونوع محتوياته وتوفر التعليم والرعاية الصحية.

المرأة البدوية التي كانت تعتمد على نفسها في سد احتياجاتها والاحتياجات الأساسية لأسرتها تركت هذا الدور للذكور وللدولة. لم تعد هناك حاجة للاعمال التي كانت تقوم بها كالغزل وحياكة الخيام بعد ان انتقلت الأسر البدوية إلى بيوت من الحجارة حصلت عليها عن طريق برامج الخدمات الإسكانية. كما فقدت الأسر البدوية أيضا أدوارها الاقتصادية مثل توفير بعض الغذاء وحياكة الملابس، وصناعة بعض الأدوات المنزلية، وتربية الماشية التي تعتمد عليها في غذائها وتنقلاتها. ولم تعد هناك حاجة لما كانت تقوم به الإناث وهو نقل الفائض من انتاج هذه الماشية إلى سوق المدينة لتبيعه وتستبدل به بعض السلع الأخرى. توقفت المرأة البدوية هي الأخرى عن الاشتراك في الأدوار الاقتصادية، واقتصر العمل على الذكور الذين حصلوا على

مهن مشابهة لتلك التي حصل عليها الذكور من مجموعتهم فانتظم دخلهم وارتفع عما كان عليه في السابق .

بشكل عام ارتفع مستوى معيشة الأسر في هذه المجموعة واستقر شبه الرحل منها. أما الإناث فالصغار منهن انتظمن في المدارس اما الكبار فكان المطلوب منهن الدور التقليدي فقط .

كان للتعليم المجاني أثره في نقل أبناء هذه المجموعة إلى مجموعة الاداريين والفنيين، ومع مرور الوقت تقلص عدد أعضاء هذه المجموعة بسبب الحراك الاجتماعي الصاعد ودخل في عضويتها الكثير من العاملين من أسواق عمل خارجية بسبب ما حدث من تغير على الأنشطة الاقتصادية (راجع ص٢٢ ـ ٦٢). وكان عدد الإناث من هؤلاء القادمين بقصد العمل أقل بكثير من عدد الذكور. وتركزت مهنهن في أعمال النظافة في دور الرعاية الاجتماعية والمستشفيات والمدارس والفنادق، وفي المنازل حيث عملن كمربيات وطباخات وعاملات في مختلف الأعمال المنزلية. وكنتيجة لانتشار ظاهرة العاملات في المنازل لدرجة أنه اصبح لا يخلو بيت من وجود خادمة واحدة على الأقل ارتفع عدد الإناث في قوة العمل في هذه المجموعة .

وإذا علمنا أن هؤلاء العاملات يقمن بأعمال النساء داخل المنزل وإذا كان الأغلبية من النساء ليس لهن أدوار خارج البيت إذن فأدوار معظم الاناث في سن العمل قد تقلصت إلى مجرد الإشراف على الأعمال المنزلية. وأصبحت المرأة ليس فقط قوة معطلة وانما أيضا مكلفة اقتصاديا واجتماعيا في مجتمع لا يزال يعاني من نقص في اليد العاملة. أي دور ستتخلى عنه المرأة ستفقد معه المعرفة والخبرة والمهارة التي يحصل عليها الإنسان من العمل. ويلجأ المجتمع إلى أسواق عمل خارجية لتوفير حاجته منها .

من الجائز ان انتشار ظاهرة الخدم قد ترجع في البداية إلى الرغبة في تقليد وضع النساء في الأسر الغنية، كما تعتبر أحد مظاهر الغنى والترف التي تحرص بعض النساء على التمسك بها لتحصل على المكانة والتقدير من قبل الآخرين. ويعتبر هذا السلوك شيئا مألوفا في غياب الوعي بأهمية العمل بأنواعه بشكل عام، وبما يترتب على الاهتمام بالمظاهر من ارهاق لميزانية الأسرة واهدار للطاقة البشرية .

أن تقبل ظاهرة التعطل شبه التام لقوى بشرية في سن العمل من قبل انسان عاطل برغبته ومن قبل المجتمع قد تعود إلى أسباب وكيفية ونتائج التحولات

الاجتماعية (راجع الفصل السابق) التي لم يجد انسان هذا المجتمع لجهده البدني والعقلي دورا مهمًا فيها. ومن هذا فقد لمس تحسناً في مستوى المعيشة وفي الخدمات كنتيجة من نتائج هذا التحول وتبين له ان العمل لم يكن وحده السبب في التخلف أو التفوق في الحصول على مصادر القوة .

ان كان قد تبين، بما لا يدع مجالا للشك، ان اوضاع الإناث تعكس الأوضاع التي يكون عليها المجتمع. وان التغيرات التي طرأت على أدوار النساء فيه كما رأينا كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بتغيرات الواقع الاجتماعي، إلا أنه لا يزال من الصعب التنبؤ بالتغيرات التي سوف تطرأ على هذه الأدوار مستقبلاً وعلى العلاقة بين النوعين . ان هذا الأمر يتطلب المزيد من الدراسات واعادة تحليل الواقع. والذي بدوره سيسهل عملية التنبؤ ويقلل من نسب الخطأ فيه .

خـاتمـــة

كنت في السابق اعتقد أن العلوم الاجتماعية قد خطت شوطا طويلا يساعدنا على فهم ماضينا وحاضرنا الاجتماعي. وان عوامل الاختلاف بين المجتمعات سطحية وطفيفة وان بعض النظريات بشموليتها وعمقها قادر على توضيح وشرح ما اختلف منها وما استجد. ولكن يبدو ان اكثرها شمولية لن يتعدى المساعدة على فتح طريق الدخول الى هذه الكتلة المعقدة التي تسمى مجتمعا. وهذا بحد ذاته جيد ومهم حيث إن أول الصعوبات التي تصادف أي باحث هي كيفية النفاذ إلى هذه الكتلة. ولكن الاهتداء إلى كل ما في داخلها وفهمها في حالة حركتها المستمرة يتطلب تحررا من القيود النظرية. وهنا قد يجد الباحث نفسه غير قادر على التحليل وينصرف كلية الى وصف ما عثر عليه. وهنا لا بد من الاعتراف بحقيقة أهمية الاكتشاف في تقدم البحوث العلمية. فالوصف الدقيق يعتبر اولى الخطوات الموفقة نحو التحليل والا سنظل في حاجة دائمة لاجراء بحوث استطلاعية لموضوع قد طرق مرات عديدة كموضوع هذا البحث، والسبب هو اننا لا نزال نجهل الكثير عما ننوي القيام بتحليله. لقد حاولت أن أبحث ولكنني لا أدعي بأنني قد عرفت معظم أو حتى بعض ما يجب أن أعرفه عن موضوع البحث. قد لا تكون الأداة التي استعملتها في البحث هي أفضل أداة، فأدوات البحث عن الحقيقة كثيرة. وقد تكون الأداة جيدة ولكنني لم أحسن استعمالها. ان حقيقة الشيء قد تكون قريبة منا ولكننا لا نقدر على الوصول إليها بسبب عجز أداة التوصيل أو عدم وجودها كلية. وتتمثل الحالة الأولى في قصور الجانب النظري والحالة الثانية في عدم وجود النظريات وهما المشكلتان اللتان تواجهان الباحث في العلوم الاجتماعية، والحل هو المزيد من الجهد والدراسة بكل أنواعها.

الهوامش والبيانات

أولا ـ المقدمة :

(١) راجع في هذا اراء كل من، هربرت سينسر واميل دوركايم في موضوع تصنيف المجتمعات. (من المراجع الجيدة في اللغة العربية، م. الخشاب، جـ١، ٢، ص٢٦٦ ـ ٢٨٣ و٢٩١ ـ ٣٢٣)

(٢) الأدبيات في هذا الموضوع كثيرة، وكلها تدور حول اثبات فكرة ماكس ڤيبر عن نسب التطور لاخلاق البروتستنتينية وارجاع التخلف إلى الجهل بأهميتها أو رفض الأخذ بها. على سبيل المثال لا الحصر، آراء Hauser في مقالته :
«Some Culture and Personal characteristics of less Developed Areas». in **political Development and Social change,** J.Finkle and R. Giable (eds.) P.58 - 1966 (John Willey and Sons, inc., New York.)

(٣) «Need for Achievement»

(٤) راجع نظرية D.McClelland «Need for achievement» في كتابه
The Achieving Society,(New York Uan Nostrand Reinhold Company,1961) .

(٥) وانظر المفهوم Empathy في كتاب D.Lerner
The passig of Traditional Society,Modernizing the Middle East, P.49 - 54 (The Free Press New York 1958)

(٤) على سبيل المثال ما جاء في مقاله
N.Smelser «Mochanism of Change and Adjustment to Change». P.31 in J.Fink-le and R.Grable, **Political Development and Social change,** المذكور في الهامش رقم (٢)

(٥) من هؤلاء Andre Gunder Frank

(٦) هذه اراء ف ـ لينين

(٧) اراء بعض منظري التبعية بالاخص A. G. Frank
فرانك له كتابات كثيرة في هذا الموضوع. راجع مقالته
«The Development of underdevelopment», in **Monthly Review** عدد سبتمبر ١٩٦٦ .

ثانيا : المجتمع الكويتي منذ النشأة وحتى حوالي نهاية القرن ١٩ :

(١) يذكر الشملان أن الكويتيين، «عملوا في البحر قبل أن يأتوا إلى أرض الكويت. وقبل أن يؤسسوا مدينة الكويت فعندما هاجر من نجد آل صباح وآل خليفة ومن معهم من الأسر والجماعات وسكنوا بلدة الزيارة على ساحل قطر الغربي تجاه البحرين. هناك تعلموا ركوب البحر والعمل في

البحر وأصبحت لديهم السفن. وأنا أرى أن إقامة آل صباح وآل خليفة ومن معهم في الزيارة لا تقل عن نصف قرن ففي هذه المدة مارسوا العمل في البحر . . «سيف مرزوق الشملان» تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، الجزء الأول، جـ١، ص٢٥٩ .

(٢) في هذه الرواية ل . هـ . ر . ب ديكسون مايشير إلى أن القادمين الجدد لم يكن في نيتهم العودة من حيث أتوا وانهم كانوا عازمين على الاستقرار واقامة مجتمعهم الخاص بهم وذلك بدليل انه قال، «ان شعب الكويت نزح من أواسط الجزيرة العربية في اوائل القرن الثامن عشر عندما أخبره عبدالله السالم (حاكم الكويت) أنه حوالي ١٧١٠ دفع جفاف متواصل مخيف بآل الصباح الذين كانوا يتمتعون بالسيطرة على قبيلة عنزة إلى النزوح من داخل نجد بحثا عن مكان أيسر لسبل العيش. وخشي آل الصباح الذين نصبوا خيامهم في خليج الكويت أن يعترض الأتراك، الذين كانوا يدعون ملكية المكان، وكانت لهم قوة كبيرة في البصرة، على وجودهم ويطردوهم إلى حيث أتوا ويفرضوا الضرائب عليهم. وقرروا في مجلس عقده أهل الرأي ارسال مبعوث إلى الباشا التركي في البصرة لكي يشرح له أنهم مستوطنون فقراء نزحوا من نجد البعيدة إلى الكويت طلبا للرزق، والرجل الذي اختير لهذه المهمة يدعى صباح وكان متقدما في السن وله من دنياه الخبرة والحظ فنجح في مهمته. جـ١، ص٨ ـ ٩ .

(٣) ج . ج . لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، جـ٣ عن الكويت ص١٥٠١ ـ ١٥٦٨ .

(٤) المرجع السابق جـ١، ص١٠٢ وأيضا يقول ديكسون «لم يتول صباح الحكم من أول تأسيس الكويت، فإن آل الصباح ومن هاجر معهم مضت عليهم بعد نزولهم مدة لا رئيس لهم فأجمعوا أمرهم أخيرا على انتخابه ولكنه لم يقبل إلا بعد أن أخذ عليهم نفوذ حكمه على الشريف والوضيع» الكويت وجاراتها المرجع السابق جـ١، ص٨ .

(٥) يذكر دائما في كتب التاريخ أن أول من قدم إلى الكويت أسرة آل الصباح وآل خليفة ومن معهم من الأسر والجماعات آل الصباح وآل الخليفة من القبيلة نفسها انما أيضا ومن معهم من الأسر والجماعات مما يعني تعدد في الأصل القبلي لمن سكن الكويت، راجع هامش (٦) .

(٦) راجع حصر وتقسيم وتصنيف العشائر في الكويت في كتاب خزعل، جـ١، ص٣٥ .

(٧) تكرر في البحوث ذكر أسرة آل الصباح وأسرة آل الخليفة كأول الأسر التي قدمت إلى الشمال الغربي للخليج موقع الكويت الحالي وأن أسرة آل الخليفة غادرت للجنوب وسكنت أرضا أخرى وبقي آل الصباح وهي الأسرة التي استأذنت آل عريعر امراء قبيلة بني خالد في استعمال (الكويت) الحصن الصغير الذين كانوا يصنعون به أدواتهم ومتاعهم واذنوا لهم بذلك. وأرسلوا أحد افراد الأسرة (صباح) إلى الأتراك في العراق ليتقوا أي اعتراض على المستقرين الجدد. ومما يدل على أن الاختيار في القيادة كان لأسرة ما ذكره احد الباحثين كانت لوالده (والد الحاكم) الزعامة على قومه منذ أن كانوا في نجد . . «الشملان من تاريخ الكويت (١٩٥٩ ص١١٦ ـ ١١٧) ويقول باحث آخر في مسألة التعاقب على الحكم» أنه عندما توفى الشيخ عبدالله الصباح الأول كان ابنه جابر مغاضبا لوالده ومقيما في البحرين فاختير الشيخ محمد السلمان لتولي شئون البلاد بالوكالة ريثما يحضر الشيخ جابر، ولكن أهل الكويت احسوا بذلك أن محمد السلمان يبغي الاستئثار بالحكم والاستمرار به

فكتبوا للشيخ جابر يستعجلونه الحضور دون أن يذكروا له شيئا عن نوايا الشيخ محمد السلمان وبعد أيام قدم الشيخ جابر فذهب أعيان الكويت لاستقباله في عرض البحر وذهب السلمان معهم وسلمه شئون الامارة(الحاتم ص٤٠).

(٨) ديكسون، جـ١ ص٤٠ .

(٩) تشير البيانات إلى أن الأسرة الحاكمة قد حصلت على بعض الأراضي في الفاو عن طريق الهبة والهدايا من مالكيها. في عهد الشيخ جابر الأول بن صباح التجأ راشد السعدون زعيم المنتفق إلى الكويت فارا من الحكومة العثمانية وقد استضافته الحكومة وبعد عودته للعراق كافأها باهدائها **ثلاثة** احواز من النخيل بالفاو. واعطى ابن الزهير الحاكم قطعة من النخيل تسمى الصوفية اعترافا منه بحماية الحكومة له في فترة التجائه لها. الشملان، من تاريخ الكويت ص١٢٦ ـ ١٣٠ .

(١٠) يقول الشملان من تاريخ الكويت ص١١٧، ما يلي «كان الكويتيون يساعدون الحاكم ماديا اذا كان فيهم من الأغنياء والتجار من هو اغنى من الحاكم كثيرا. وكذلك ربابنة السفن كانوا من تلقاء أنفسهم يعطون الحاكم شيئا معينا أو كلا قدر استطاعته ثم بعد ذلك تطور الأمر بموافقتهم على وضع ضريبة جمركية قدرها ٢٪ ويقول وهبة :

«The Smallest revenue of all was probably that of Kuwait until 1847 ... the Sheikh had levied only a small tax on merchandise, this not keeping fixed by him but assessed by the population, Who voluntarily recognized their duty to keep him and his family in the duties of government and to remuncrate them from their work. In afddition, Shopkeepers had to contribute towards the payment of the night - watchmen (Wahba, Arabian days, P. 64)

يبدو من الفهرس أن هذا الكتاب كتب بالعربية أيضا .

(١١) حاول بنو كعب احتلال الكويت في عهد الشيخ عبدالله بن صباح وجرت معركة بينه وبين الكويتيين في مكان يدعى الرقة قرب جزيرة فيلكا وانتصر الكويتيون في هذه الموقعة، ثم وصل هجوم عرب الجزيرة إلى داخل المجتمع مما اضطرهم إلى بناء سور يحميهم من الغزوات ويمكنهم من حماية من يطلب اللجوء إليهم من القبائل. على سبيل المثال، التجأ إلى الكويت قبيلة العجمان التي كانت مطاردة من قبل عبدالله بن تركي. واصبح فيما بعد الأكثر تعرضا للهجوم هم من الكويتيين الذين يقيمون خارج السور كما حدث على سبيل المثال لا الحصر، للعوازم الذين غزاهم محمد بن عبدالله الرشيد ١٨٧٧ .

(١٢) التماسك نتيجة لهذه الروابط كان ملحوظا. حتى حين اختلفت **وجهة** النظر بين الحاكم وابنه ترك الابن لفترة ثم عاد ليخلف والده في القيادة بعد وفاته (راجع الهامش ٧) .

(١٣) يقول حافظ وهبة :

«Relations between population and ruler in all the Arabia countries were and still are those of friendship and loyalty and their side the rulers have never considered it beneath their dignity to mix with the people (Wahba Ibid., P.70).

(١٤) ان القضاء حسب ما ذكر الحاتم قد أوكل إلى أحد المواطنين وأن أول قاض كويتي كان محمد بن

فيروز عام ١١٣٥هـ. وظل القضاء في آل العدساني أكثر من ١٥٠ عاما يتوارثونه اباً عن جد (الحاتم ص١٧) .

(١٥) وهبة المرجع السابق ص٧١ .

(١٦) هاجر تجار البصرة إلى الكويت أثناء احتلال الفرس للبصرة في الفترة من ١٧٧٦ ـ ١٧٧٩ . كما هاجر إلى الكويت تجار من مجتمعات الجنوب بسبب النزاع في الزيارة بين امراء القبائل سنة ١٨٨٣ .

(١٧) راجع اسماء أسر التجار في الكويت في القناعي، ص٦٠ .

(١٨) يذكر أنه عندما اتسعت التجارة في عهد الصباح الثاني ١٨٥٩ ـ ١٨٦٥ أراد ان يرفع الرسوم فاحتج التجار فعدل عنها راجع الشملان من تاريخ الكويت ص٣٦ .

(١٩) يذكر أن أحد الموظفين الذين أوكلت إليهم مهمة تحصيل الرسوم الجمركية قد تشاجر مع أحد التجار مما أدى إلى نزاع وضرب الموظف التاجر فطالب التجار نفيه من الكويت ولكن الحاكم اكتفى بعزله من وظيفته فأصر التجار على طلبهم وهددوا بترك الكويت ولما تأكد لابن الحاكم ان التجار كانوا جادين في طلبهم قتل الموظف (راجع تفاصيل القصة في تاريخ فترة عهد الشيخ صباح الثاني بن جابر ١٨٥٩ ـ ١٨٦٦) في كتاب خزعل جـ١، ص١٢٨ .

(٢٠) هذا تقدير الرحالة الدنماركي كارستن نيبور، المذكور في كتاب عبدالغني، ص١٤ .

(٢١) تشير البيانات إلى وجود صناعة المطارق والفؤوس والسكاكين والكلاليب والملاقط وقلوع السفن، والأدوات المنزلية الحلل والأطباق والملاعق والأباريق والبراميل، والأدوات المستخدمة في البناء. والخيام وبعض الملابس المصنوعة من الصوف (الحاتم، ص ٧٤ ـ ٧٥) .

(٢٢) في القناعي، ص٢٦ يقول حافظ وهبة «.. الصناعات على اختلاف أنواعها معدودة من المهن الخسيسة التي تحط بقدر صاحبها ولذا فإن الذين يحترفون هذه الصناعة أما من غير العرب أو من العرب الذين لا ينتمون إلى أصول مشهورة. لا يعمل رجل من قبيلة جواهرياً أو نجاراً أو خياطا أو قصاباً والمهن الطبية المحلية تعتبر مهناً ملائمة للعامة. (جزيرة العرب في القرن العشرين الطبعة الرابعة مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ص٢٢) .

(٢٣) انظر محجوب ص١٢١، ١٢٢ .

(٢٤) يذكر أحد الباحثين أن «الأرض كلها من حق الشيوخ أو الحكومة وكان يتاح لكل رجل ان يستغل مساحات من الأرض بقدر استطاعته على توفير الماء والبذور. وكان الرجل يعطى الأمير أو الشيخ مقابل ذلك الاستغلال بعضا من المحصول يتناسب مع وفرته دون الارتباط بالمساحات المستغلة من الأرض ذاتها» محجوب، ص١٢٠ ـ ١٢١ .

(٢٥) تشير البيانات إلى أنه حين تتعرض أي من القبائل أو مجموعة من أي قبيلة تقطن بادية الكويت وتنتمي الى المجتمع الكويتي يتولى الكويتيون الدفاع عنها واسترداد ماسلب منها. هذه بعض الروايات التاريخية التي تبين موقف المجتمع من التعرض للقبائل التي تنتمي إليه.

«١٨٧٧ تعرض العوازم في الصبيحة لهجوم من محمد الرشيد الذي اغار عليها ونهب

مواشيها ولما علم الشيخ عبدالله الصباح هب لنجدتها وعاد الرشيد إلى نجد . . » «وفي ١٨٩٢ هجم ماجد الدويش على بعض القبائل الكويتية ونهب أموالهم واستولى على مواشيهم وتصدى له الكويتيون وهزموهم واسترجعوا ما استولوا عليه . . » .

«وفي عام ١٨٩٣ اعتدت طائفة السعيد وهي من قبيلة الظفير على بعض الأغراب التابعين للكويت واستولوا على أموالهم ومواشيهم فتصدى لهم مبارك الصباح وهزمهم واسترجع ما نهبوه . . » خزعل، جـ١ ص١٥١ .

(٢٦) الغزوات حسب تسلسلها التاريخي :
١ ـ هاجم بنو كعب الكويت ١٧٨٣ .
٢ ـ ١٧٩٣ غزا الكويت ابراهيم بن عفيصان .
٣ ـ ١٧٩٧ هاجم الكويت مناع بن رجلين الزعبي .
٤ ـ ١٨٠٤ وصل عبدالعزيز بن السعود إلى وسط المدينة .
٥ ـ ١٨٧٧ أغار محمد الرشيد على بادية الكويت .
٦ ـ ١٨٩٢ قدم إلى الكويت ماجد الدويش وأغار على القبائل الكويتية .
٧ ـ ١٨٩٣ اعتدت الظفير على الأعراب التابعين للكويت .
٨ ـ ١٨٩٤ تعدى بن هاجر على سفن كويتية .
٩ ـ وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأت قبائل شمر في الاغارة على أطراف الكويت وقد جر هذا إلى معركة الصريف بين الكويتيين وبين عبدالعزيز الرشيد وقبائل شمر وقد كانت خسائر الكويت بها كبيرة .
١٠ ـ ١٩٠٣ هاجمت قبال شمر مجموعة من الكويتيين قرب بئر في صفوان .
١١ ـ ١٩١٩ هاجم فيصل الدويش الكويت وعاد عام ١٩٢٠ واغار على الجهراء
١٢ ـ ١٩٢٤ هاجم ابن حثلين والفقم اطراف الكويت .
١٣ ـ ١٩٢٨ هاجم الكويت ابن شقير ثم هاجم الاخوان الجهراء، واغار ابن عشوان على الرويسات .

(٢٧) برز الشيخ مبارك شقيق الحاكم في صد العدوان وتعقبه للذين حاولوا الاعتداء على الكويت في المعارك التي دارت أثناء حكم الشيخ محمد يقول الريحاني «حاز مبارك الصباح قبل أن يتولى الحكم شهرة في القيادة تقدمت شهرته السياسية . الريحاني، ص١٧٢ . استولى مبارك على الحكم بعد قتل الحاكم وشقيقه في ١٧ مارس ١٨٩٦ .

(٢٨) يقول القناعي، « . . اشتد الخلاف بين الأشقاء فلم أر لهما سببا سوى الدراهم لأن مباركا حاكم ويريد أن يظهر بمظهر حكام العرب من البذل سواء كان البذل في محله أم لا، وجراح يخالفه في ذلك ويقتر عليه . . » ص١٩ . وذكر الشملان في، من تاريخ الكويت ص١٤٠ «كان محمد وجراح يضيقان على اخيهم الشيخ مبارك ماديا حيث رفضا الحوالات باسمه مما يحتاج اليه في بيته وغزواته . . »

(٢٩) حسب ما ذكره المؤرخون كانت هناك قوتان في المنطقة تحاولان الاستفادة مما حدث في داخل الأسرة الحاكمة بسبب طريقة التعاقب على الحكم، العثمانيون والبريطانيون الذين يهدفون للهيمنة على

المنطقة (راجع تاريخ بريطانيا في المنطقة في الهامش رقم ٢٠). انظر خزعل الذي جـ١ ص٥٦ ـ ٥٩، الذي يقول، قررت الدولة العثمانية بناء على شكوى ابناء الاخوين المقتولين نفي مبارك خارج الكويت وتحديد راتب شهري له وان لم يقبل فبالقوة . فكتب مبارك إلى المقيم السياسي البريطاني يخبره بطلب نفيه فطمأنه المقيم السياسي بالمحافظة عليه ولما أرسلت الدولة العثمانية وفداً لمفاوضة مبارك تصدت له بريطانيا فعادوا من حيث أتوا (حسين خزعل تاريخ الكويت السياسي، الجزء الثاني) .

(٣٠) بدأت محاولات بريطانيا في الاتصال بالكويت منذ الأيام الأولى من نشأة هذا المجتمع فقد جاء في التاريخ أن الاتصال في البداية كان تجاريا ثم أخذ شكل الطابع السياسي، في عام ١٧٧٦ انتقل وكلاء شركة الهند من البصرة إلى الكويت ومكثوا بها ٣ سنوات وهي فترة احتلال الفرس للبصرة. وفي عام ١٧٩٣ انتقلت إلى الكويت وكالة البصرة البريطانية، بسبب خلاف بين الاتراك والبريطانيين، ومكثت بها سنتين، وفي عام ١٨٠٥ حاولت بريطانيا عن طريق شركة الهند إقناع الحاكم الشيخ عبدالله الصباح جعل الكويت تحت حمايتها، ويذكر ان اتخاذ هذه الخطوة من قبل بريطانيا كان بسبب خوفها من تدخل فرنسا في الخليج (خزعل جـ١ ص٧٠) وقد بينت بريطانيا للشيخ أنها تهدف لحماية الكويت من هجمات القبائل. ورفض الشيخ عبدالله الحماية. ثم عادت وطلبت رفع العلم البريطاني من الشيخ جابر ابن الشيخ عبدالله الحاكم السابق الذي رفض بدوره هذا الطلب. وفي عام ١٨٤١ عقد الشيخ صباح بالنيابة عن والده الشيخ جابر معاهدة مؤقتة لمدة سنة على أن يعاد النظر فيها ولتجديدها عند الانتهاء، تتضمن مكافحة الرقيق وحفظ الامن في البحر، وفي عام ١٨٥٦ طلبت بريطانيا مرة أخرى الحماية على الكويت ورفض الحاكم حينذاك الشيخ جابر. وفي عهد الشيخ صباح الثاني ابن الشيخ جابر زار الكولونيل Pell المعتمد السياسي البريطاني في الخليج الكويت ولما عاد إلى لندن القى محاضرة عن الكويت في الجمعية الجغرافية قال فيها، «ان الكويتيين من امهر البحارين . . . وهم بحسن اخلاقهم ومعاملاتهم موضع ثقة الجميع ولم تكن مدينتهم منذ خمسين سنة خلت شيئا مذكورا بينما هي اليوم من أعظم الموانىء في الخليج. وان شيخهم له السمعة الطيبة في داخل البلاد وخارجها وإليه وحدة يرجع الفضل في تحسين الادارة الداخلية والسياسية الحكيمة في الضرائب المخفضة والجو الصحي والسكان المتآلفين. فكل هذه العوامل حولت بعض التجار والأموال التجارية إلى الكويت بدلا من بوشهر والبصرة (خزعل جـ١ ص١٣٠) يتضح من هذا التقرير أن الكولونيل كان مكلفا برسم صورة دقيقة للواقع الاجتماعي بمختلف أجزائه وعلاقة الأجزاء بعضها ببعض .

ويذكر المؤلف نفسه أنه في عهد الشيخ مبارك اتصل يوسف الابراهيم وأبناء الشيخ محمد والشيخ جراح بالقنصل البريطاني في البصرة بطلب سبق وقدموه للحكام العثمانيين في العراق وهو المطالبة بالعودة للكويت وحكمها. «وحين علم الشيخ مبارك حاكم الكويت حينذاك خشى ان يساعدهم القنصل فذهب بنفسه لمقابلة المقيم السياسي البريطاني في أبو شهر وقبل البريطانيون بترحيب خطوة مبارك . . . وكتب المقيم السياسي الى نائب الملك البريطاني في الهند لمساعدة الكويت وابلاغ الدولة العثمانية بالدفاع عنها (خزعل جـ٢ ص١٩). وفي عام ١٨٩٩ وقع الشيخ مبارك معاهدة مع بريطانيا أصبحت الكويت بموجبها محمية بريطانية واصبح للبريطانيين حق التدخل في الكويت .

(٣١) نصت الاتفاقية على ابقاء الحكم في أسرة مبارك الصباح. وتركت للحاكم التصرف بالأمور الداخلية وللحكومة البريطانية وحدها التصرف بجميع الشؤون الخارجية وتحمي الكويت من الاعتداءات الأجنبية انظر الجاسم، ص١٣ - ٢٣، والحاتم ص١١٣، والشملان، من تاريخ الكويت ص٣٢٢ .

(٣٢) وهذا ما كانت تهدف إليه بريطانيا والذي يكشفه تقرير الوكيل السياسي البريطاني الذي يؤكد لحكومته «انه لا يوجد واحد في الألف (في الكويت) يميل إلى الدولة العثمانية، بل يوافقون جميعا ان يصبحوا رعايا بريطانيين، فهم قد احتكوا بالعثمانيين وادركوا مساوىء حكمهم لذلك يرحبون بأن يكون حاكمهم مستقلا تحت الحماية البريطانية وخاصة أنهم لاحظوا موقف بريطانيا من محاولات الهجوم على الكويت من قبل السلطات العثمانية» .
I. O R/5/1/73/5 Enc. 1 in No.1 Shakespeare to Cox Secret, May 28, 1913 .
الجاسم، ص٤٧ .

(٣٣) كانت بريطانيا تخشى حينذاك من الألمان والروس. حيث كانت روسيا تحاول أن تحصل على امتياز لتنشيء سكة حديد طرابلس - الكويت. وكانت المانيا تحاول مد سكة حديد برلين - بغداد إلى الكويت (انظر الجاسم، ص١٤ - ١٥) .

(٣٤) دخلت الكويت في هذه المرحلة من تاريخها في معارك قوية مع القبائل راجع بالذات اسباب ونتائج معركة الصريف ومعركة هدية. كما واجهت الكويت تهديدا من الحكومة العثمانية التي طالبت بنفي الحاكم خارج الكويت بالقوة (انظر تفاصيل هذه المعارك والتهديدات في خزعل جـ٢، ص٣٢ - ٦٧) .

ثالثا : المجتمع الكويتي منذ (بالتقريب) نهاية القرن ١٩ إلى العقد الثامن من القرن العشرين :

(١) راجع في هذا حسين، ص ٩٢، حيث يقول :
«جاء مبارك إلى الحكم بطريقة غير عادية وكان رجلا قويا . . . تواقا إلى الحكم المطلق للفرد . . .» وايضا يقول خزعل، جـ٢، ص٢٩٤ تحت عنوان شئون الحكم في عهد الشيخ مبارك يقول، «كان الشيخ مبارك . . . هو الحاكم المطلق في جميع الشئون، فاذا ما اشكل عليه امر ما احاله إلى بعض علماء الدين وما يحكم به ذلك العالم ينفذ، أما المسائل التجارية . . فيحكم فيها الشيخ مبارك برأيه فإذا استعصى عليه الحل أودعها إلى واحد أو اثنين أو ثلاثة من التجار ذوي الخبرة وما يقررونه هو القول الفصل، أما المسائل البسيطة العارضة فقد كان للشيخ امير على السوق يفصل في القضايا الصغيرة ولا سيما ما يتعلق منها بالبدو وتشبه وظيفته وظيفة مدير الشرطة» .

(٢) يقول ديكسون على سبيل المثال «توطدت العلاقات الودية بين الشيخ مبارك والحكومة البريطانية وتم تعيين مقيم سياسي بريطاني في الكويت في حزيران ١٩٠٤ . . . ووافق مبارك عام ١٩٠٧ ان يعطي الحكومة البريطانية قطعة ارض من بندر الشويخ والمدينة بايجار ٦٠ الف روبية سنويا. وتحول ميناء الشويخ إلى قاعدة بريطانية». ديكسون جـ١، ص١٣٤ .

(٣) راجع العلاقة بين البريطانيين والشيخ سالم المبارك حين حاول ان يستشير مجموعة التجار ويأخذ

برأيهم في الجاسم، ص٦٩ ـ ٧٢ .

(٤) راجع العلاقة بين الكويت والسعوية في عهد الشيخ احمد الجابر وموقف بريطانيا من هذه العلاقة، في المرجع السابق ص٩٣ .

(٥) اكد الباحثون على ان بريطانيا كانت على علم بمهاجمة فيصل الدويش للكويت عام ١٩٢٠ والتي كانت لها تأثيرها على الوضع الداخلي الكويتي نتيجة للخسائر البشرية والمادية من جانب الكويت. المرجع السابق ص٧١ .

(٦) راجع الدور الذي لعبته بريطانيا في موضوع الحدود بين الكويت والسعودية والعلاقة بين الكويت والعثمانيين وفيما بعد العراق، في المرجع نفسه ص١٠٣ ـ ١٨٨ .

(٧) يقول خزعل جـ٢، ص٢٩٦ ـ ٢٩٧د ما يلي : «بعد معركة هدية ضاعف الشيخ مبارك الضرائب على تجار الكويت بغية الحصول على المال الذي كان ينقصه لشراء الاسلحة . . . ولما تقلد مبارك الحكم وازدادت نفقاته في معاركه وحروبه أسس سنة ١٨٩٩ دائرة جمارك وفرض رسوما قدرها ٥٪ على ما يرد الكويت من الموانىء البحرية والبرية ثم ازدادت إلى أن بلغت ١٠٪ على بعض الأصناف ثم وضع ضرائب على الدور تقضي بدفع ثلث قيمة الدار التي تباع» .

(٨) يقول لوريمر ص١٥٦٧ «اشترى الشيخ مبارك يختا بخاريا بما قيمته ١٠٠ ألف روبية وربما كان هذا اليخت وصيانته أحد الأسباب المالية التي واجهت الشيخ منذ ذلك الوقت . ويقول الحاتم ص، ١١٠، ١٢٣، ١٢٨ كانت للشيخ سيارة، ومولد كهربائي وآلة تقطير ماء .

(٩) يذكر الشملان في تاريخ الغوص على اللؤلؤ، جـ١ ص٣١٩ ما يلي :
«في زمن الشيخ مبارك وضع مبلغا من الدراهم على كل سفينة غوص وفي السنة التالية وضع على كل سفينة مبلغا معينا على قدر حاصلها من ثمن اللؤلؤ والمبلغ هو حصة كاملة للغوص وتسمى (اقلاطه) وتطلق على السهم الواحد من اسهم البحارة وتسمى هذه الضريبة **(اقلاطة الشيوخ)**.

(١٠) يذكر الرشيد ص١٣٦، و٢٢٦ في تاريخ الكويت «سهر مبارك على حفظ التجارة من السلب والنهب وكثر المهاجرون من نجد وفارس والعراق لما عمله مبارك من اصلاح لطرق التجارة وكثرة السفن الكبيرة والمعاهدة التي وقعت بين مبارك وانجلترا واتفاقية مع احدى الشركات التجارية لترسو بواخرها في ميناء الكويت للركاب والبضائع فزاد تردد التجار الكويتيين على الهند فقبل الاتفاق كانت الأموال التي تحمل على البواخر تنزل في المحمرة ومنها تشحن في سفن شراعية إلى الكويت» .

ويقول خزعل، جـ٢ ص٢٩٧ ما يلي : «وقد سعى الشيخ مبارك سعيا حثيثا لانماء وتوسيع التجارة . . . وكان في بعض الأحيان يدفع أجوراً لتلك البواخر من كيسه الخاص تشجيعا للكويتيين على ارتياد الممالك ذات العلاقة التجارية الخاصة كايران والهند وموانىء الخليج «المرجع نفسه جـ٢، ص٢٩٧ . ويذكر لوريمر عن اهتمام الحكومة باعداد مخزن حجري كبير للبضائع مزود بالحراس وجميع وسائل الامن ـ لوريمر في القسم الجغرافي، ص١٣٠٣ ـ ١٣٤٤ .

(١١) راجع التبرعات والمساعدات التي قدمها الشيخ مبارك للحكومة العثمانية في الشملان، من تاريخ الكويت، ص٢٦٥ .

(١٢) الرشيد، ص٢٣٨ .

(١٣) ج . ج لوريمر القسم الجغرافيا ص١٣٠٦ . وقد فصل المؤلف في الأصل القبلي للسكان والأصل العرقي والديانة والطائفة ومهنهم ومستوى معيشتهم وحجم التجارة وميزان المدفوعات في ذلك الوقت. في الصفحات من ١٣٠٦ - ١٣١٦ .

(١٤) الباحث هو الان فاليارس يقول في كتابه، ابناء السندباد، «فان من الواضح ان الربابنة لم يكونوا اصحاب سفنهم رغم توهمهم أنهم اصحابها بل كان التجار هم الذين يملكونها. ويبدو أنه كان يلائم التجار ان يقرضوا الربابنة اكثر من ان يشغلوهم على حسابهم الخاص، وكان لهذا اسباب وجيهة عديدة وربما كان الربابنة يدعون لمن يمدونهم بالقروض اكثر مما يمكنهم أن يربحوا بصورة مشروعة . . كانت الأموال التي يمد بها الربابنة لتسيير سفنهم سفنهم تؤمن أكثر مما كان يمكن أن يجنوه فيها لو سيروا هذه السفن على حسابهم الخاص ودفعوا للربابنة اجورا. لقد كان التجار يجنون من ذلك ارباحا طائلة . . . يظهر لي ان التجار كانوا يملكون السفن والربابنة معا وبصورة فعلية لان الربابنة لم يكونوا ليحلموا بالتحرر من ربقة الدين بل لم يكونوا يحاولون ذلك. لقد كانوا قانعين بالعيشة الهنيئة التي يجبونها واذا ما بذل أحدهم جهدا وحالفه الحظ أمكنه ان يرتفع الى درجة تاجر على أنه ما من تاجر كان ربانا فيما سلف إلا فيما ندر». ص٣٦١ - ٣٨١ .

(١٥) فالبارس، ص٣٩٥ .

(١٦) يقول الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ جـ٢ ص١٠١ «اذا حدث خلاف فهناك بعض الأشخاص الخبيرين في شئون الغوص يكون هؤلاء (يكونون) بمثابة الحكم ويقبل الطرفان حكمهم . . وممن اشتهروا في الكويت بالتحكيم بين الغواصين سليمان اليعقوب من تجار اللؤلؤ وابراهيم المضف من تجار اللؤلؤ . . . » .

(١٧) الشملان المرجع السابق ص١٠٤ - ١٣٣ .

(١٨) راجع الحاتم، ص٣٣٣ - ٣٣٤ .

(١٩) تبعا لتقدير لوريمر القسم الجغرافي (ص١٣١٠) كان في الكويت حينذاك ٢١ صائغا و١١ حدادا و١٢ صانعا للعلب و٧ صناع للأسلحة و١١ صانعا للمصابيح و١٣ عاملا للجلود و١٧ صانعا للأحذية و٢١ خياطا و٣٧ ممن يطرزون العباءات و٧ عمال يصنعون الجدائل الذهبية والحريرية و١٢ صانعا للعقال و١٣ حلاقا و١١ صانعا للحلوى و٨ خبازين و٣ طباخين محترفين و٢٦ قصابا واثنان ممن يعصرون الزيت و٢٠٠ نجار يعملون في بناء القوارب .

(٢٠) احصائيات القوارب والبحارة من تقدير لوريمر، القسم الجغرافي ص١٣٠٩، وعن مردود مهن الغوص راجع الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ جـ(١) ص٢٦٢ .

(٢١) راجع الوصف الكامل للحياة على ظهر السفينة للباحث فاليارس، المرجع السابق (ص٣٣٩ - ٤٠٧) .

(٢٢) تطرق لهذه الحياة وقسوتها والمعاناة والآلام والارهاق من عمل ١٢ ساعة إلى ١٦ ساعة يوميا والجوع والطعام الرديء المحمل بالقذارة والنوم على الحبال الخشنة أو على سطح السفينة . . . الخ .

الشملان، في تاريخ الغوص على اللؤلؤ الجزء الأول ص٤٣٨ ـ ٤٣٩ وفي اجزاء أخرى من الكتاب .

(٢٣) الاشعار التي تناولت هذا الموضوع كثيرة وقد نشر منها الكثير، انظر المرجع السابق (هامش ٥٦) الجزء الأول ص٣٥٥ ـ ٣٦٢ والجزء الثاني ص٤٧٧ ـ ٤٨٩ .

(٢٤) فاليارس، ص٣٦١ ـ ٣٨٢ .

(٢٥) يقول الحاتم ص٢٢٤ ـ ٢٢٨ ما يلي : «مرت على الكويت حقبه من الزمان منذ البداية والأغلبية فيها تعاني من الفاقه والحرمان وصلف العيش ما لا يمكن صنعه . . . فالغني فيها غني إلى أبعد حدود والفقير فيها فقير إلى أبعد الحدود» .

(٢٦) القصيدة للشاعر زيد الحرب .

(٢٧) انظر حسين، ص٩٩ ـ ١٠٠ . الذي عدد هذه المطالب كالآتي : الاستقلال، الدستور، الديمقراطية السياسية، حرية التعبير، تنظيم الإدارة، التنظيم الاقتصادي الذي يضمن طمأنة الناس على مستقبلهم. ويقول «هذه المطالب الرئيسية التي تشغل بال الشباب» .

(٢٨) ان كانت الشركات التي تولت التنقيب عن النفط شركات خاصة إلا أن الحكومة البريطانية وبالتالي ممثليها في المنطقة هم الذين سمحوا لهذا الشركات ودخلوا معها شركاء، واصبحت لهم سلطة في مجالس إداراتها التي كانت على صلة وثيقة بعملها مع وزارتي الخزانة والبحرية البريطانيتين. كما أن جميع الترتيبات الاقتصادية لهذه الشركات تخضع لقرارات وموافقة الحكومة البريطانية .

(٢٩) راجع الجموعة الاحصائية السنوية وزارة التخطيط ادارة الاحصاء المركزي ـ الكويت .

(٣٠) العجمي، ص٥٨ ـ ٦٢ .

(٣١) اضراب عمال الحفر في وارة عام ١٩٤٨. واضراب عمال وسائقي نقليات الأحمدي التابعة لشركات النفط عام ١٩٥١ المرجع السابق (هامش ٦٤) ص٦٠ ـ ٦٢ .

(٣٢) هذا القانون خاص بالعمل في قطاع النفط وقد اشتملت مواده على ما يلي :
المادة (١) تحديد الأعمال النفطية، وأصحاب الأعمال النفطية، وعمال النفط .
المادة (٤) نصت على أن يكون تعيين عمال النفط بعقد كتابي . . . وعلى رب العمل أن يعطي العامل ايصالا باللغة العربية بما يكون قد اودعه عنده من اوراق وشهادات .
المادة (٥) حددت متوسط ساعات العمل (٤٠) ساعة في الاسبوع ويعوض العامل عن العمل الاضافي ولا يجوز تشغيل الحدث اكثر من (٦) ساعات يوميا .
المادة (٧) حددت أجر العمل الاضافي .
المواد (٨ ـ ١٤) حددت يوم الراحة الاسبوعي والاجازات الرسمية التي تمنح للعامل وأجر التشغيل في يوم الاجازة، ومستحقاته عندما يكون التعطل ناتجا عن اصابة عمل او متفاقما بسببها. ووضحت الاجازة السنوية ومدتها وأجر الاجازات للعمال المرشحين لدورات تدريبية أو مؤتمرات .
المادة (١٥) بينت مسؤولية اصحاب الأعمَال النفطية في توفير الرعاية الصحية للعمال وأسرهم .

المادة (١٦) جاء فيها على جميع اصحاب الأعمال النفطية ممن يستخدمون ٢٠٠ عامل على الأقل توفير السكن الملائم للعمال وعائلاتهم وتعويض من لم توفر لهم هذا السكن .

المادة (٢٠) على أصحاب الأعمال النفطية ممن يستخدمون مائتي عامل على الاقل ان يعدوا برامج تدريبية بالاتفاق مع الجهات الحكومية المختصة تتيح لأكبر عدد ممكن من المواطنين اكتساب المهارات والخبرات في مختلف وجوه الأعمال لتأهيلهم لتولي المناصب الفنية والقيادية لدى اصحاب الأعمال النفطية .

(٣٣) حسب تعداد ١٩٨٠ كان مجموع عدد العمال في قطاع الزراعة والصيد ٩١٥٠ نسبة الكويتيين فيهم ٤٣٪ وفي المناجم ٦٦٥٩ عاملا ٢٦٪ منهم كويتيون. وفي الصناعات التحويية ٤١٢٦٠ نسبة الكويتيين ٧,٧٪. وفي قطاع التشييد والبناء وصل عدد العمال الى ٩٧٠٩٩ نسبة الكويتيين ١,٢٪. اما في قطاع المياه والغاز والكهرباء فالعدد ٨١٦٧ نسبة الكويتيين ٢٥,٣٪. وفي تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بلغ عدد العمال ٥٨٤١٧ عاملا نسبة الكويتيين ٧,٨٪. وفي النقل والتخزين والمواصلات ٣٠١٥٣ نسبة الكويتيين ٢٥,٩٪. وفي التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ١٢٦٨٦ نسبة الكويتيين ٢٢,٢٪. وفي خدمة المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية ٢٢٠٤٥٣ نسبة الكويتيين ٣٤,٢٪ (المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٤، العدد ٢١ ص١٠٩ وزارة التخطيط والاحصاء المركزي الكويت) .

(٣٤) حسب تصاريح الاقامة لأول مرة للعمل في القطاع الخاص عام ١٩٧٩ حسب النشاط الاقتصادي .

الجنسيـة	الزراعة والصيد	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات	التحويل والتأمين والعقارات	الخدمة العامة	الجملة
العـرب	٤٥٢	٥٥	٢٢٤٩	٧١٩٨	٤٨١٦	٦٢٢	٥٨٨	٦٨٤	١٦٩٣٤
غـير العرب	٤٤٢	١٣١	١٨٩٤	١٨٧٢٦	٣٤٩٣	١٤٥٣	٥٩٨	٨٠٣	٢٧٥٤٠
المجمـوع	٨٩٤	١٨٦	٤١٤٣	٢٥٩٢٤	٨٣٠٩	٢٠٧٥	١٤٥٦	١٤٨٧	٤٤٤٧٤

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية. (وزارة التخطيط الادارة المركزية للإحصاء الكويت ١٩٨٠ ص١٦٥) .

(٣٥) من الظواهر المألوفة منذ تأسيس هذه الادارات أن تجد عدداً من الذين يطلق عليهم (فراشين) مجتمعين في الردهات بالقرب من المكاتب فراش لكل مكتب بالنسبة للوظائف العليا وفراش لعدد من المكاتب للموظفين في الدرجات المتوسطة والدنيا. والغرض بالنسبة للموظفين الكبار فتح وقفل الباب للموظف أو زواره وتقديم الشاي ونقل الملفات والورق من مكتب لآخر. والمهمتان الاخيرتان هما ما يقوم به كل فراش لاي مكتب بصرف النظر عن درجة الموظف. ومن الملاحظ ان الموظف تعود على هذا النوع من الخدمة حتى وان كان الاتصال بينه وبين زميله لا يحتاج إلى عامل يؤدي هذه المهمة. على سبيل المثال، في المؤسسات التي اتبعت الطرق الحديثة في توزيع مكاتبها والغت المكاتب المغلقة تجد (الفراش) يتجول بين الموظفين يحمل ورقة من هذا ويوصل ورقة لذاك .

(٣٦) يتضح من حرص الأسر على توفير من يقوم بالأعمال المنزلية هو النظرة الدونية لتأدية الأعمال المنزلية

من قبل أفراد الأسرة فكان العمل في البيت يحط من قدرهم، لذا حرص المضيف أو المضيفة أن يستعرض عدد الخدم أمام الزوار حتى يخيل للضيف أنه يزور صديقاً أو قريباً يقيم في فندق حيث يستقبله أحد العاملين في المنزل، ويقدم له واجب الضيافة عامل آخر، ويوصله عامل ثالث إلى الباب الخارجي .

(٣٧) باقر النجار، «ظروف عمل ومعيشة العمال الأجانب» في العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي مجموعة أوراق أعمال وتعقيب ومناقشات ندوة بهذا الخصوص، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت اغسطس ١٩٨٣) ص٩٠ ـ ٩١ .

(٣٨) جاء في احدى الدراسات «. . ان العمال ولاغراض اقتصادية بحتة يحبذون التعامل مع أفراد أسرهم وقبائلهم، ان المنهج التقليدي المتبع في المنطقة يطغى على كل وعي عمالي حتى وان نمت النقابات العمالية وتطورت . .» السالم وظاهر، ص٤٤ .

(٣٩) راجع في هذا الموضوع دراسة ـ السالم وظاهر، ص١٨ ـ ٢٤ .

(٤٠) نظام الكفالة قديم في هذا المجتمع حيث يتعهد الصديق أو القريب أو الجار من الميسورين بأن يتولى بالنيابة عن الشخص الذي عليه التزامات مادية وغير قادر على دفعها بأن يعطي فرصة لسدادها على كفالته حتى لا يتعرض للعقاب الذي قد يؤثر عليه معنويا فيما بعد حيث في المجتمع الصغير التقليدي يعرف الناس بعضهم بعضا ويحرصون على عدم الحياد عن المعايير بما فيها عدم الوفاء بالدين .

يذكر أحد الباحثين في موضوع الكفالة الحديثة .

«أدى التغير الاقتصادي وما صاحبه من هجرات عمالية إلى تغيرات في طرق المحافظة على الملكية، وفيما يتعلق بنظام الكفالة فقد تحول الآن لتأمين مصالح المقيمين جميعا لدى المهاجرين من غير الكويتيين . . وظهرت الحاجة إلى تأمين نتيجة لامكانية مغادرة البلاد والاخلال بالثقة والامانة اللتين يتطلبهما استقرار سوق التعامل واتخذ ذلك التأمين صورا متعددة منها نظام الكفالة . . . وصار من الضروري أن يكون لكل اجنبي يدخل سوق التعامل في الكويت من كفيل كويتي يتعهد بوفاء الالتزامات التي يعهد بها إلى الاجنبي في حالة اخلال الأخير بشروط التعاقد .

تحولت الكفالة في سوق العمل إلى كفالة جنائية ومالية أو تجارية . والأخيرة يقصد بها كفالة المواطن الكويتي للتاجر أو صاحب المصنع أو العامل غير الكويتي . . .

تصريح العمل والاقامة في الكويت لا يمنحان للعامل غير الكويتي إلا بناء على تلك الكفالة . . . يحتفظ الكفيل بجواز سفر المكفول . . . ويحق له سحب الكفالة . . .» محجوب ص١٩٣ ـ ١٩٦ .

(٤١) انظر النجار ص٩٥ ـ ٩٦ .

(٤٢) «ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في أقطار الخليج العربي»، اعداد، باسم سرحان ودارم البصام وعبدالباسط عبدالمعطي وعلي ابو قاسم ونادر فرجاني، في ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ـ مع المعهد العربي للتخطيط ١٩٨٣ جاء في هذا الملف ما يلي :

«. . . حول العلاقة مع صاحب العمل يتضح بأن طبيعة تلك العلاقة تعتمد على نوع العمل والقطاع الذي يشتغل فيه العامل وحجم المؤسسة، وبالرغم من ذلك فقد جاء العديد من اجابات العمال الاسيويين والفئات الأخرى التي شملتها المقابلات ليدلل بأن تلك العلاقة تسلطية أو غير متكافئة وسبب عدم التكافؤ كما فسرته الاجابة هو عدم التوازن في الموقف التفاوضي والتنظيم النقابي. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن نسبة عالية من الإجابات أكدت انعدام الصلة بصاحب العمل وأن العلاقة المباشرة للعامل هي مع الادارة وتكون في الغالب عربية وافدة أو أجنبية اوروبية أو آسيوية . .

عن العلاقة بين العامل الآسيوي والإدارة يتضح لنا من خلال اجابات العمال الأجانب والفئات الأخرى أن طبيعة تلك العلاقة استبدادية ص٥٥٧ ـ ٦١٦ .

رابعا : التغير الاجتماعي والعلاقة بين النوعين :

(١) C.A.O. Van Nieuwenhuijze, P. 70-78 .

(٢) كان في كل بيت في مجموعتي الأسرة الحاكمة والتجار رقيق من الجنسين ومستأجرين. يؤدي الإناث منهم الخدمة في داخل المنزل كالطبخ والأعمال المنزلية والمساعدة في تربية الأبناء. أما الذكور فهم يتولون القيام ببعض الأعمال لمخدوميهم في داخل المنزل وخارجه .

(٣) يقول بركات «المرأة حرمت من المشاركة على قدم المساواة بالرجل في القتال والغزو الذي شكل تاريخيا المصدر الأساسي للدخل في البادية» ص٥٨ .

(٤) أول مدرسة للاناث افتتحت في العام الدراسي ٣٧ ـ ١٩٣٨. وللذكور عام ١٩١٢ .

(٥) راجع ص، ٣٣ ـ ٣٥ و٣٩ ـ ٤٠ و٤٥ ـ ٥٥ .

(٦) من ضمن التحديث الذي له علاقة بموضوع العزلة التغير في نوع وحجم الأسرة. معظم الأسر الممتدة تحولت إلى أسرة نواة تضم الزوج والزوجة والأبناء. الزوج الرجل الوحيد في البيت يجالس زوجته وابناءه ويتناول وجباته معهم. ويستقبل ضيوف الأسرة من الأقارب من الجنسين ويخرج بصحبة زوجته وأحيانا جميع أفراد الأسرة لتأدية الواجبات الاجتماعية او لاستحضار متطلبات الأسرة. ويصطحبهم لقضاء أوقات الفراغ في العطل الرسمية والإجازات إلى التنزه داخل البلاد أو خارجها .

(٧) يقول القناعي ص٧٧ «. . . إن المحدث إذا حدث جليسه وجاء ذكر المرأة قال له أكرمك الله . . .» .

(٨) يقول القناعي ص٧٧ عن الزواج في السابق «ترغم الفتاة على زواج من لا تريده سيما إذا كان الزوج ابن عم لها. .».

(٩) تشير الإحصائيات إلى أن عدد الإناث المسجلات في الفصل الدراسي الثاني ٧٩ ـ ٨٠ في جامعة الكويت ٥٠٦٤ منهم عدد ٢٥٣٥ طالبة في كلية الآداب والباقي موزعات على مختلف الكليات البالغ عددها خمس كليات (المرجع = المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٠ وزارة التخطيط ـ الكويت الإدارة المركزية للإحصاء ص ٣٣٢) .

(١٠) حسب الاحصائيات التعليمية للعام ١٩٧٥ كانت نسبة الحاصلين على الثانوية ودون الجامعة من الذكور ٦,٦٪، والإناث ٤,٥٪ أما الحاصلون على درجات جامعية فقد كانت نسبتهم ١,٨٪ من الذكور، والإناث ٠,٨٪ (المرجع السابق ص٥٠ جدول ٤٠) .

(١١) في احصائيات العام نفسه نسبة الأمية في الإناث ٥٩,١٪ أما في الذكور فكانت ٣٠٪ (المرجع السابق ص٤٥ جدول ٤٠) .

(١٢) كانت نسبة مساهمة الإناث في القوى العاملة حسب السنوات الموضحة على النحو التالي :

١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
٢,٥	٣,١	٨,١

المصدر : خصائص المرأة الكويتية في التعدادات، فريق عمل شؤون المرأة سبتمبر ١٩٧٦ وزارة التخطيط ـ الكويت ص٨ .

(١٣) أول نظام للمساعدات الاجتماعية صدر في يناير ١٩٥٥ حيث حدد الفئات المستحقة للمساعدة ومبلغ المساعدة. طالع قانون المساعدات رقم ١٩٦٢/١٩، وقانون رقم ١٩٦٨/٥ وقانون رقم ١٩٧٨/٢٢ .

(١٤) انظر ملف الندوة الرابعة للادارة العليا للمعهد العربي للتخطيط ١٩٧٨ .

(١٥) راجع الفئات المستحقة للمساعدة في قوانين المساعدات المذكورة في الهامش (١٣) .

(١٦) اوردت السداني، ص٧٨، ذلك «وقعت الف امرأة كويتية على عريضة أيدت فيها قرار المجلس برفض حق المرأة في الانتخاب والترشيح» .

مصادر ومراجع البحث

١ ـ بركات، حليم : «النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية» **في المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية** ص٥٣ ـ ٦٧ (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٢) .

٢ ـ الجاسم، نجاة : **التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ ـ ١٩٣٩** (المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة ١٩٧٣)

٣ ـ الحاتم، عبدالله : **من هنا بدأت الكويت** المطبعة العمومية دمشق د.ت)

٤ ـ حسين، عبدالعزيز : **المجتمع العربي في الكويت** محاضرات ١٩٦٠

٥ ـ خزعل، حسين : **تاريخ الكويت السياسي** (٥ أجزء) (د.ت. د.ن)

٦ ـ الخشاب، مصطفى : **علم الاجتماع ومدارسه** (٣ أجزاء) (الدار القومية للطباع والنشر القاهرة ١٩٦٦)

٧ ـ ديكسون، هـ.ر.ب : **الكويت وجاراتها** (٢ جزء) مترجم عن الانجليزية (جاسم مبارك الجاسم ـ الكويت ١٩٦٤)

٨ ـ الرشيد، عبدالعزيز : **تاريخ الكويت** (دار مكتبة الحياة بيروت ط٢ د.ت)

٩ ـ الريحاني، أمين : **ملوك العرب** (٢ جزء) (دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان ط٥، ١٩٦٧)

١٠ ـ السالم ، فيصل وأحمد ظاهر : **العمالة في دول الخليج العربي، دراسة ميدانية للوضع العام.** (منشورات ذات السلاسل ـ الكويت د.ت)

١١ ـ السداني، نورية : **المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية في الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ (مطابع دار السياسة ـ الكويت ١٩٨٣)**

١٢ ـ **الشملان، سيف : من تاريخ الكويت** (مطبعة نهضة مصر، الفجالة ـ القاهرة. ط١)

الشملان، سيف : **تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي** (٢ جزء) (مطبعة حكومة الكويت جـ١ ١٩٧٥ وجـ٢ ١٩٧٨) .

١٣ ـ عبدالغني، عادل : **الاقتصاد الكويتي القديم** (د.ن ١٩٧٧) .

١٤ ـ العجمي، محمد سعيد : **الحركة العمالية والنقابية في الكويت** (شركة الربيعان للنشر والتوزيع ـ الكويت ١٩٨٢) .

١٥ ـ فاليارس، آلان : **انباء السندباد**. مترجم (دار الكتاب العربي للتأليف والترجمة والنشر ـ مطبعة كرم ـ بيروت) (د.ت)

١٦ ـ القناعي، يوسف : **صفحات من تاريخ الكويت** (مطبعة حكومة الكويت، ط٤ ١٩٦٨)

١٧ ـ لوريمر، ج . ج : **دليل الخليج «القسم التاريخي» ٧** اجزاء (ترجمة قسم الترجمة بمكتب امير دولة قطر

الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ـ الدوحة الديوان الاميري) (د.ت) .
«القسم الجغرافي» ٧ اجراء (دار العربية بيروت ١٩٦٩)

١٨ ـ محجوب، محمد : **الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي، دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية** (مطبعة نهضة مصر بالفجالة القاهرة) ملتزم الطبع والنشر وكالة المطبوعات بالكويت (ذ.ت)

١٩ ـ النجار، باقر : «ظروف عمل ومعيشة العمال الاجانب» **في العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي** مجموعة اوراق اعمال، تعقيب ومناقشات ندوة العمالة الاجنبية (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، اغسطس ١٩٨٣) .

٢٠ ـ وهبة، حافظ : **Arabian days** (Arthur Baker, London 1964)

الملفات والمنشورات الرسمية

١ ـ نظام المساعدات الاجتماعية، صدر عن دائرة الشؤون الاجتماعية في الكويت ١٩٥٥ .

٢ ـ قوانين المساعدات الاجتماعية رقم ١٩/١٩٦٢ وقانون رقم ٥/١٩٦٨ وقانون رقم ٢٢/١٩٧٨ صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية ـ الكويت .

٣ ـ ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي، اعداد، ب. سرحان ود. البصام، وع. عبدالمعطي، وع. ابو قاسم، ون. فرجاني، ـ المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت ١٩٨٣ .

٤ ـ المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٠ ـ ادارة الاحصاء المركزي ـ وزارة التخطيط ـ الكويت .

٥ ـ خصائص المرأة الكويتية في التعدادات، فريق عمل شئون المرأة في وزارة التخطيط ـ الكويت ١٩٧٦ .

٦ ـ ملف الندوة الرابعة للادارة العليا ١٤ ـ ١٦ يناير ١٩٧٨، المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت .

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

المقر: جامعة الكويت - الشويخ

هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٩٤
٤٨١٤٢٩٥

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما يأتي:
  ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
  ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
  جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.
* الاشتراك السنوي بالمجلة.

ا) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد ـ١٢ د.ك للمؤسسات.
ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ١٢,٠ د.ك للمؤسسات
جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الحالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت
مجلة علمية - متخصصة - محكمة

رئيس هيئة التحرير
د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف: ٤٨٣٠٢٦٨

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص . ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية ، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

● في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
● في البلاد العربية : ٤ر٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
● في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدرها جامعة الكويت

مجلة فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية.

رئيس التحرير: د. فهد ثاقب الثاقب

منبر حر للأكاديميين العرب.

توزع أكثر من (٨٠٠٠) نسخة.

الاشتراكات

للمؤسسات: ١٢ ديناراً في الكويت.
٤٥ دولاراً أمريكياً في الخارج

للأفراد: ٢ دينار في الكويت، ٤ دينار للطلاب
٥,٢ دينار أو ما يعادلها في الوطن العربي.

١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج.

الموزع في الكويت والخارج: مجلة العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص.ب ٥٤٨٦ / الكويت
تلفون: ٢٥٤٩٤٢١ تلكس ٢٢٦١٦

structure prior to the direct foreign interference; the third includes the effect of the external factor on the processes of change. The fourth, concentrates on the impact of change on gender relations.

As an exploratory study , this one offers little information. A great deal has to be discovered by further sociologial studies which also have to decide whether the diagnosis and analysis of this study are correct or incorrect.

Social change in Oil - producing Countries - the Kuwaiti Society.

Abstract

The rapid social growth which occurred in Kuwait during the last three decades has engaged the attention of many scholars. Most of the sociological studies concentrated on the subject of social change. Some researchers have described the scope and direction of social change. Others have studied the factors that have led to change. Most, if not all, researchers who studied the factors of social change considered oil as the initiator of events leading to change. Therefore, in their studies on the social history of Kuwait, they have divided this history into pre-and post - oil era. Descriptions of social phenomena offer useful information and data on the past of those phenomena and their present which began in the early 1950s.

This study differs from the previous ones in that it is not a study of the factors of change, nor is it a study of its directions or scope. It is an exploratory work which concentrates on the analysis of the change itself during the period 1720 to 1980. The object of their study is to offer an explanation of the movement of social phenomena within the Kuwaiti social structure (the unit of analysis).

The perspective on change and the main the oretical ideas, that I utilized in this study were derived from the dependency model .

The study is divided into four parts : the first one deals with the plan of the study in addition to a critial view of the major theories of change; the second examines the movement of social

The Author :

Dr. Noura AL-Falah

- Ph. D. New York University, 1976 in Sociology.
- Area of Specialisation: Social change, Political Sociology, and Social Stratification.
- Lecturer in the Dept. of Sociology, Kuwait University.

Publications on Kuwaiti Society

- "The Impact of social environment on the concept of Public Office and on the Behaviour of Civil Servants" (1978).
- "The Social Structure of Kuwaiti Society" (1981).
- "The image of working women in the Kuwaiti press" (1982).
- "Women in the Kuwaiti Society" (1984).

FIFTY - SEVENTH MONOGRAPH

SOCIAL CHANGE IN OIL - PRODUCING COUNTRIES «KUWAITI SOCIETY»

Dr. Noura Al - Falah

Department of Sociology
And Social work
Kuwait University

Annals of Faculty Of Arts
Volume XI 1988 - 1989

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Faculty of Arts. Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS

Volume XI, 1988-1989

Kuwait University

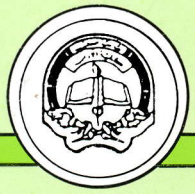

ANNALS OF

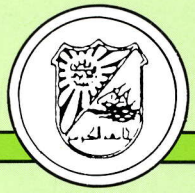

THE FACULTY OF ARTS

SOCIAL CHANGE IN OIL - PRODUCING COUNTRIES

«KUWAITI SOCIETY»

Dr. Noura Al - Falah

Department of Sociology
And Social work
Kuwait University

VOLUME XI

FIFTY - SEVENTH MONOGRAPH

1409 - 1410
1988 - 1989